

العلاقات التكوينية السوفينية.

١٩٩٠-١٩٥٢

أطروحة تقدم بها

زياد عزيز حميد يحيى

إلى

مجلس كلية التربية في جامعة الموصل في اختصاص التاريخ
وهي جزء من متطلبات شهادة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث

بإشراف

الاستاذ الدكتور عوني عبد الرحمن مصطفى ياسين

ط ٢٠٠١ م

ذي القعدة ١٤٢١ هـ

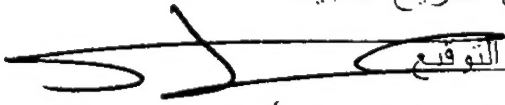
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأُ
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)

يوسف ۷۶

اقرار المشرف

أشهد بأن اعداد هذه الأطروحة جرى تحت اشرافي في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات درجة دكتوراه في التاريخ الحديث .

 التوقيع

الدرجة العلمية :أستاذ

الاسم: د.عوني عبد الرحمن مصطفى .

اقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن هذه الأطروحة الموسومة (العلاقات التركية السوفيتية ١٩٥٢ - ١٩٩٠) تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من اخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك اصبحت الأطروحة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الامر بسلامة الاسلوب وصحة التعبير .

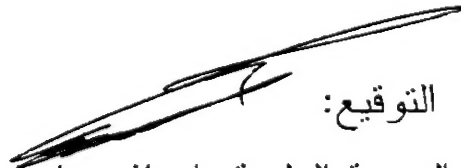
 التوقيع:

الدرجة العلمية: استاذ مساعد

الاسم: د.خزعل فتحي زيدان

اقرار المقوم الفكري

أشهد بأن هذه الأطروحة الموسومة (العلاقات التركية السوفيتية ١٩٥٢ - ١٩٩٠) قد قمت بمراجعتها واصبحت مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الامر بالسلامة الفكرية

 التوقيع:

الدرجة العلمية :استاذ مساعد

الاسم: د.اكرم عبد علي

أقرار المقوم العلمي

أشهد بأن الأطروحة الموسومة (العلاقات التركبية السوفيتية ١٩٥٢-١٩٩٠) جيدة ومتناسقة الفصول وهناك انسجاماً بين عناوينها ومحتوياتها وقد استوفى الباحث المصادر الرئيسية وخرج بنتائج جيدة على المستوى العلمي، لذلك نرشحها للمناقشة.

التوقيع:

الدرجة العلمية: أستاذ

الاسم: إبراهيم خليل أحمد

أقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي والمقوم الفكري والمقوم العلمي أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

الدرجة العلمية: أستاذ

الاسم: د. عوني عبد الرحمن مصطفى

رئيس لجنة الدراسات العليا

التاريخ:

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة التقويم والمناقشة قد اطلعنا على هذه الاطروحة وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ ٢٠٠١ / ٢ / ١٧ وانها جديرة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث .

أ.د. عبد الرزاق مطلق الفهد

عضو

أ.د. غانم محمد محمود محمد

عضو

أ.د. ابراهيم خليل أحمد حامد

رئيس لجنة المناقشة

أ.د. عبد الجبار عبد مصطفى سلطان

عضو

أ.د. طارق نافع حميد محمد

عضو ١

أ.د. عوني عبد الرحمن مصطفى ياسين

عضوا مشرفا

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية التربية بجلسته المنعقدة بتاريخ / / ٢٠٠١ وقرر

عميد الكلية

الاستاذ الدكتور

زهير محمد عبد الله الشاروك

مقرر مجلس الكلية

د. مزاحم قاسم الملاح

شكر وتقدير

ان هذه الأطروحة هي محصلة لجهود كريمة عديدة تضافرت على انجازها ولايسع الباحث الا ان يسجل لأصحابها جزيل شكره وتقديره واعترافه بفضلهم عليه .
وأجد من الواجب عليّ أن اتقدم بشكري وتقديري الى استاذي المشرف الاستاذ الدكتور عوني عبد الرحمن السبعواوي الذي منحني من وقته الكثير ، وكانت لتوجيهاته أثرها في اخراج الأطروحة بهذا الشكل .

كما اتوجه بالشكر الجزيل الى الاستاذ الدكتور ابراهيم خليل العلاف مدير مركز الدراسات التركية لما وفره لي من ظروف ساعدتني اثناء الدراسة والبحث .
ويسرني ان اتقدم بشكري العميق الى كل من مد يد المساعدة في انجاز هذا الجهد ، خاصة العاملين في مكتبة مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل بتسهيل مهمة الحصول على المصادر الخاصة بالأطروحة .

أخيرا أسجل شكري وتقديري لأفراد اسرتي الكريمة التي تحملت الكثير اثناء فترة الدراسة والبحث .

لكل اولئك اشكر واقدر وأدعو الله أن يجزيهم عني كل خير .
ومن الله نستمد العون .

المحتويات

الصفحة	المحتويات
٥-١	المقدمة
٢٥-٦	التمهيد
٥٨-٢٦	الفصل الأول :
	أثر موقع تركيا في الأحلاف الغربية <u>في علاقاتها بالاتحاد</u> <u>السوفيتي</u>
٣٥-٢٦	المبحث الأول :
	موقف الاتحاد السوفيتي من انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي
٥٠-٣٦	المبحث الثاني :
	الاتحاد السوفيتي وعضوية تركيا في حلف بغداد
٥٨-٥١	المبحث الثالث :
	مشروع ايزنهاور وتأثيره في العلاقات التركية السوفيتية
٩٥-٥٩	الفصل الثاني :
	العلاقات التركية - السوفيتية ١٩٦٠-١٩٧٣
٦٤-٥٩	المبحث الأول :
	العلاقات التركية السوفيتية بعد انقلاب أيار ١٩٦٠
٧٨-٦٥	المبحث الثاني :
	الأزمة القبرصية الأولى عام ١٩٦٤ وانعكاساتها على العلاقات التركية السوفيتية
٩٥-٧٩	المبحث الثالث :
	أزمة العلاقات التركية الغربية وأثرها في العلاقات بين البلدين
١٣١-٩٦	الفصل الثالث :
	العلاقات التركية - السوفيتية ١٩٧٤-١٩٩٠
١٠٣-٩٦	المبحث الأول :
	موقف الاتحاد السوفيتي من الغزو التركي لقبرص عام ١٩٧٤

١٢٠-١٠٤

المبحث الثاني : الامريكية

أزمة العلاقات التركية وأثرها في العلاقات التركية السوفيتية

١٣١-١٢١

المبحث الثالث :

أثر المتغيرات الداخلية في تركيا والاتحاد السوفيتي على تطور

العلاقات الثنائية

١٥٠-١٣٢

الفصل الرابع :

تطور العلاقات الاقتصادية التركية السوفيتية

١٥٤-١٥١

الخاتمة

١٦٢-١٥٥

الملاحق

١٥٦-١٥٥

الملحق رقم (١)

١٥٩-١٥٧

الملحق رقم (٢)

١٦٢-١٦٠

الملحق رقم (٣)

١٧٥-١٦٣

المصادر والمراجع

المقدمة

شغل موضوع العلاقات التركية - السوفيتية كثيراً من المهتمين بالعلاقات الدولية بشكل لم يشغلهم مثله موضوع آخر على امتداد فترة طويلة من الزمن.

وجاء انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ ليشكل بداية ذلك الاهتمام الكبير بالموضوع، فمنذ ذلك التاريخ والعلاقات التركية - السوفيتية لا تغيب عن اهتمام العالم حتى ليخيل أنه لم توجد علاقات بين أنقرة وموسكو قبل ذلك.

أن موضوع العلاقات التركية - السوفيتية على جانب كبير من الأهمية نظراً لوضع الدولتين البالغ الأهمية على المستوى العالمي.

فالالاتحاد السوفيتي دولة عظمى ذات أهداف عالمية، وتركيا بموقعها الجغرافي المهم الذي يهيمن العالم وبخاصة الدول العظمى.

وقد شهدت العلاقات التركية - السوفيتية في عقدي العشرينات والثلاثينات مزيداً من التقارب في مختلف الصعد السياسية والاقتصادية، بدأت منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٢٠ وعقد معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء عام ١٩٢٥.

ألا أن تطور العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي بدأ في التراجع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بعد رفض السوفيت تجديد معاهدة ١٩٢٥، وطلبهم باسترجاع عدد من المقاطعات الشرقية من تركيا في مقابل تجديد تلك المعاهدة، الأمر الذي دفع تركيا الى التوجه نحو الغرب لمواجهة التهديدات السوفيتية ولتبدأ مرحلة القطيعة بين البلدين بأنضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢.

لقد اختير موضوع البحث لدراسة العلاقات التركية - السوفيتية من تاريخ انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ لينتهي عام ١٩٩٠.

وقد اعتمد الباحث في دراسته لموضوع البحث على المنهج التاريخي التحليلي، يربط الوقائع التاريخية ومناقشتها بتحليل الأسباب والنتائج وأثارها في العلاقات بين البلدين .

وقد قُسم البحث على تمهيد وأربعة فصول وخاتمة للبحث. تناول التمهيد عرضاً تاريخياً للعلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي منذ الحرب العالمية الأولى ونشأة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٢٠ وعقد معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء بينهما عام

١٩٢٥ ومشكلة المضائق التركية وموقف الاتحاد السوفيتي منها في مؤتمر مونترال عام ١٩٣٦، والضغوط والتهديدات السوفيتية التي تعرضت لها تركيا من الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب وأنعكاس هذه التهديدات على توجهات تركيا نحو الارتباط بالغرب لمواجهة هذه الضغوط والتهديدات.

واهتم الفصل الأول بدراسة أثر موقع تركيا في الأحلاف الغربية في علاقاتها بالاتحاد السوفيتي وضم الفصل ثلاثة مباحث.

تناول المبحث الأول موقف الاتحاد السوفيتي من انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ والمساعي التي بذلها السوفيت لتحسين علاقاتهم مع الأتراك، فيما عني المبحث الثاني بدراسة موقف الاتحاد السوفيتي إزاء دور تركيا في حلف بغداد، فيما خصص المبحث الثالث لدراسة مشروع ايزنهاور وتأثيره في العلاقات التركية - السوفيتية.

وعالج الفصل الثاني العلاقات التركية - السوفيتية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣ في ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول موقف الاتحاد السوفيتي من انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠ في تركيا، في حين تناول المبحث الثاني الأزمة القبرصية الأولى عام ١٩٦٤ وانعكاساتها على العلاقات التركية - السوفيتية. وجاء المبحث الثالث في أزمة العلاقات التركية - الغربية وأثرها في علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي.

فيما تناول الفصل الثالث تطور العلاقات التركية السوفيتية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٠ في ثلاثة مباحث أيضاً، عالج المبحث الأول الغزو العسكري التركي لقبرص عام ١٩٧٤ وموقف الاتحاد السوفيتي إزاءه في حين تناول المبحث الثاني أزمة العلاقات التركية - الأمريكية وأثرها في العلاقات التركية - السوفيتية، فيما تناول المبحث الثالث أثر المتغيرات الداخلية في البلدين كليهما في تطور العلاقات الثنائية بينهما.

أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة تطور العلاقات الاقتصادية التركية - السوفيتية خلال هذه الحقبة الزمنية.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة ما توصل اليه الباحث من استنتاجات .

لقد أعتمد البحث على عدد من المصادر المختلفة وبخاصة الأساسية منها، وهي الوثائق غير المنشورة، إذ تم الإطلاع على وثائق دار الكتب والوثائق في بغداد والتي تضم مراسلات وتقارير السفراء العراقيين في تركيا مع وزارة الخارجية العراقية. والتي أعانت على كتابة الأطروحة فيما حوته من معلومات مهمة.

كما اعتمد البحث على عدد من الوثائق المنشورة في عدد من الكتب العربية والأجنبية التي تناولت مختلف أوجه العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي يأتي في مقدمتها كتاب الاتحاد السوفيتي والعالم العربي لاسكندر أحمدوف وهو كتاب وثائقي ضم الكثير من البيانات وإعلانات الحكومة السوفيتية التي تتعلق بموضوع الدراسة .

أما الدراسات والبحوث المكتوبة باللغة العربية فقد كان أبرزها البحث الموسوم بتركيا وحلف شمال الأطلسي لأحمد نوري النعيمي وهي دراسة أكاديمية غطت جانباً كبيراً من علاقات تركيا الدولية مع مختلف دول العالم وبخاصة فيما يتصل بالتطورات الحديثة في العلاقات التركية- السوفيتية. كما غطى كتابه السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية جانباً كبيراً من العلاقات بين البلدين وما أعترضها من مشاكل تبعاً لاختلاف مواقفها تجاه عدد من المشاكل الإقليمية والدولية ذات العلاقة المتصلة باهتماماتها. ومن الكتب الأخرى تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥ لنبيل حيدري الذي تناول مختلف جوانب التطورات السياسية الداخلية التركية وعلاقات تركيا مع القوى الدولية إذ تناول في دراسته بموضوعية جانباً من علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي. أما كتاب مشكلة قبرص لمحمد إبراهيم عبد الله فقد غطى جانباً كبيراً من تطورات المشكلة القبرصية الأولى عام ١٩٦٤ وموقف البلدين منها. وكتاب صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة فلسطين أخرى لإبراهيم عامر الذي تناول مراحل تطورات الغزو التركي لقبرص عام ١٩٧٤ والمواقف الدولية تجاه هذا الغزو. وكتاب نوبار هوفسيان تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري وهو كتاب قيم لمجموعة من المؤلفين يتناول دراسة تاريخ تركيا الحديث والمعاصر في المجالات السياسية والاقتصادية.

أما الدراسات باللغة الإنكليزية، فقد كان أبرزها ما كتبه (Ferenc A. Váli) في كتابه (Bridge across the Pospours The Foreign Policy of Turkey) الذي يتناول فيه علاقات تركيا الدولية وسياستها الخارجية عبر التغيرات التي صاحبت هذه الفترة تجاه الدول الكبرى وعلاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي وكذلك كتابه (The Turkish Straits and NATO) الذي يلقي فيه الضوء على جوانب مهمة من علاقات تركيا مع القوى العظمى والأحلاف الغربية وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي مع تحليل واف لسياسة الاتحاد السوفيتي تجاه المضائق التركية معززة بالوثائق الرسمية التي صدرت من البلدين في هذا الخصوص. وكتاب (The Turkish

(Experiment in Democracy 1950-1975) لفيروز أحمد وهو كتاب قيم في غزارة معلوماته عن التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها تركيا على امتداد ربع قرن من تاريخها المعاصر، حلل فيه المؤلف انعكاس هذه التطورات على علاقات تركيا الدولية مع مختلف دول العالم. وكتاب (Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974) لـ (Kemal Karpat) وآخرين عالجا فيه العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لتركيا تجاه مختلف دول العالم والأحلاف والتكتلات الدولية وما طرأ عليها من تطورات وتبدلات تجاه هذه الدول بتحليل اسبابها ونتائجها على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية مع تحليل المشاكل التي واجهت تركيا في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ومواقف البلدين كليهما تجاه المشاكل الثنائية بينهما على الصعيد الدولي.

وكتاب (The Soviet Union and the Muslim World) لـ (Ivar Spector) الذي تناول فيه علاقات الاتحاد السوفيتي مع عدد من الدول الإسلامية ومنها تركيا حتى أواخر الخمسينات، وكتاب (The Warrior Diplomats) لـ (Metin Tamkoç) الذي يعد من المصادر القيمة التي تناولت تاريخ تركيا المعاصر وعلاقاتها الدولية منذ قيام الجمهورية عام ١٩٢٣ وحتى أواسط السبعينات، مبيناً أثر الخلافات التركية مع الدول الغربية في توجهات تركيا نحو الاتحاد السوفيتي ومواقف الأخير تجاه مشكلات تركيا الإقليمية والدولية.

أما كتابا (The Soviet advances in the Middle East) (George LenCzowski) و (The Middle East in the world affairs) فهما من الكتب القيمة التي عالجت علاقات القوى العظمى ومنها الاتحاد السوفيتي مع دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي.

كما أعتمد البحث على بعض ما نشر في الدوريات الأجنبية حول علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي وبخاصة مجلة (The World Today) ومجلة (Turkish Review Quarterly Digest) اللتان غطتا جوانب مهمة من الأحداث فيما يخص العلاقات بين البلدين. فضلاً عما ما كتبته عدد من الصحف والمجلات العربية والتركية خلال هذه الفترة ومنها مجلة السياسة الدولية التي تابعت الأحداث والتطورات المتعلقة بالعلاقات بين البلدين.

أما الصعوبات التي واجهت البحث، فهي قلة المصادر التي تناولت هذا الموضوع، وصعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة به وبخاصة الوثائقية منها على الرغم من قيلم

الباحث بمفاتحة العديد من المراكز والجهات المختصة خارج القطر بهذا الموضوع ألا أن
الباحث لم يوفق في الحصول عليها.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في كتابة هذا البحث.

والله من وراء القصد.

تكميل

إن الحروب الطويلة التي قامت بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية كانت جزءاً من الصراع الطويل الذي استمر لمدة ٣٠٠ عام بين الطرفين، ومن الطبيعي أن هذا الصراع الذي استمر في عصور عدة قد خلق مناخاً من العداء التقليدي بين الروس والعثمانيين. وهذا ينطبق بشكل خاص على العثمانيين الذين خرجوا خاسرين في معظم الحروب الثلاث عشرة التي خاضوها مع روسيا منذ عام ١٦٦٧^(١).

لقد كانت سياسة روسيا القيصرية تجدها رغبة بطرس الأكبر وكاترين الثانية في الوصول بأية طريقة إلى البحر المتوسط، حيث المياه الدافئة طوال السنة. ولكي تتمكن روسيا من أن تطفأ أقدامها شرقي البحر المتوسط، كان لابد لها من وجود، على شواطئ البحر الأسود كمرحلة أولى وقد تم لها ذلك خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أعقاب حروب عدة خاضتها ضد الإمبراطورية العثمانية أسفرت عن هزائم متلاحقة للأخيرة قدمت بموجبها تنازلات إقليمية كبيرة للروس، حتى أصبح هؤلاء يسيطرون على شواطئ البحر الأسود برمتها بما في ذلك شبه جزيرة القرم وعلى معظم سواحل الشرقية حتى جنوبي باطوم بالقرب من الحدود الروسية - التركية الحالية^(٢).

بعد قيام الحرب العالمية الأولى حاولت روسيا في البداية المحافظة على علاقاتها الودية مع تركيا حتى لا تنضم إلى دول الوسط. إذ كانت روسيا تدرك أن إغلاق المضائق من الدولة العثمانية سيسبب لها عدداً من المشاكل في حربها ضد دول الوسط.

(١) Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The foreign policy of Turkey, The John Hopkins Press, Baltimore and London, 1971, p.167.

(٢) أنظر :

أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٤٩٩.

برنارد لويس، الغرب والشرق الأوسط، ترجمة نبيل صبحي، بيروت، ١٩٦٥، ص ٤٥.

عادل محمد خضر، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية - السوفيتية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٠-١٢.

وحيد رافت، "الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد (٣٧)، القاهرة ١٩٧٤، ص ٨.

لذلك حاول وزير الخارجية الروسي أن يعزز موقف بلاده تجاه الدولة العثمانية فأقترح في ١٦ آب ١٩١٤ إصدار بيان من روسيا وبريطانيا وفرنسا يتضمن حياد الدولة العثمانية وسيادة أراضيها لكن اقتراحه لم يلق قبولا منها^(١).

ودخلت الدولة العثمانية الحرب ضد روسيا في ٢٩ تشرين أول في أعقاب قيام الطرادين الألمانين اللذين كانا قد بيعا صوريا الى الدولة العثمانية، بضرب ميناء أوديسا الروسي، حيث أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في ٢ تشرين الثاني ١٩١٤ الى جانب بريطانيا وفرنسا^(٢).

مع تطورات الحرب توصل الحلفاء الى توقيع عدد من الاتفاقيات السرية لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، حصلت روسيا بموجبها على مكاسب إقليمية ذات أهمية كبيرة في الدولة العثمانية^(٣).

بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا ١٩١٧ وتولى البلاشفة السلطة فيها أعلنت الحكومة الروسية عن إلغاء كافة المعاهدات السرية التي عقدتها الحكومة القيصرية وإلغاء مضامينها كافة دون قيد أو شرط^(٤). كما أصدرت نداء (لكل مسلمي روسيا

(١) محمد كامل الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٧٠-٣٧١.

(٢) هـ.أ.ل. فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠، ط ٧، ترجمة: أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٠٣.

(٣) تم التوصل الى عقد أربع اتفاقيات سرية خلال الحرب العالمية الأولى بين الحلفاء لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية :

(أ) اتفاقية القسطنطينية في ١٥ آذار ١٩١٥ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وعدت روسيا بموجبها في الحصول على القسطنطينية والسواحل الشرقية، بحر مرمرية والدرديل.

(ب) اتفاقية لندن في ٢٦ شباط ١٩١٥ حيث قامت الدول الثالث أعلاه بمنح إيطاليا المنطقة المتاخمة لولاية إنطاكية ممنا لدخولها الحرب الى جانبهم .

(ت) اتفاقية سانت جيان دي موين في ١٧ نيسان ١٩١٧ تم بموجبها التوفيق بين وجهتي نظر فرنسا وإيطاليا حول المسائل المتنازع عليها في ممتلكات الدولة العثمانية إذ خصصت منطقة أدنة لفرنسا حين أعطيت إيطاليا المنطقة المتبقية من آسيا الصغرى وبضمنها ولاية أزمير.

(ث) اتفاقية سايكس - بيكو في ١٦ أيار ١٩١٦ التي وقعت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا ومنحت روسيا بموجبها اقاليم أرمزوم وطرابزون وفان وتبليس.

لمزيد من التفاصيل راجع :

Geoffery Lewis, Modern Turkey, parger Publishers, New York, 1974, p.63

(٤) Ivar Spector, The Soviet Union and the Muslim World 1917-1958, University of Washinton Press, 1967, p.32.

والشرق) في ٥ كانون الأول ١٩١٧^(١) جاء فيه بأن (معاهدة تقسيم تركيا التي تيعدها عن أرمينيا لاغية وباطلة . . . أن القسطنطينية يجب أن تبقى بأيدي المسلمين)^(٢).

وقد أعلنت روسيا انسحابها من الحرب بموجب معاهدة بريست - ليتوفسك (Brest - Litovsk) - التي عقدت في ٣ آذار ١٩١٨ بينها وبين المانيا والنمسا والمجر وبلغاريا والدولة العثمانية إذ أنهت حالة الحرب القائمة بين أطرافها وأكدت تنازل روسيا عن ولايات أردهان وقارص وباطوم للدولة العثمانية^(٣).

أما الدولة العثمانية فقد كان عام ١٩١٨ يمثل بداية انهيارها. إذ وجد القادة العثمانيون أنفسهم أثر الحرب العالمية الأولى في وضع متأزم، حيث اضطرت حكومة الاتحاديين، التي تولت السلطة طيلة سنوات الحرب، الى تقديم استقالتها في بداية تشرين الأول ١٩١٨ نتيجة للفشل العسكري الذي منيت به الجيوش العثمانية في جبهات القتال. وعلى أثر توقيع الهدنة بين الدولة العثمانية وقوات الحلفاء في مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، تهيأت قوات الحلفاء لوضع تركيا تحت الاحتلال العسكري المباشر، وعلى هذا فقد رسا أسطول الحلفاء في ميناء أسطنبول في ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨^(٤)، وقد أوضح الحلفاء للأتراك، في محاولة منهم لتغطية الهدف الحقيقي للاحتلال، من أن غاية هذا الأسطول هو محاربة البلاشفة في روسيا وليس احتلال العاصمة^(٥). ثم تلا ذلك قيام الإدارة العسكرية للحلفاء في العاصمة في ٨ كانون الأول ١٩١٨ ثم امتدت قوات الحلفاء الى مناطق مختلفة من البلاد^(٦).

^(١) I bid, p.34.

^(٢) J.C. Hurwitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. 2, 1956, p. 28.

^(٣) Jan Degras, Soviet Document of Foreign Policy, Royal Institute of International Affairs, vol.I, London, 1951, p. 50-55.

^(٤) Roderic H. Davison, Turkey short History, The Eothen Press Huntingdon, 1988, p.118;

كذلك:

Bernard Lewis, The Emergence of modern Turkey, Royal Institute of International Affairs, London, 1968, p.234.

^(٥) Geoffery Lewis, Modern Turkey, Op.Cit., p.48.

^(٦) هـ . أ. أرمسترونج، الذئب الأغبر، ترجمة ونشر دار الحلال، القاهرة، ١٩٥٢، ص ١٠٠.

في ظل احتلال الحلفاء تمكنت القوات اليونانية من احتلال أزمير في ١٥ أيار عام ١٩١٩ بإسناد من قوات الحلفاء^(١). وفي هذه الظروف الصعبة، برز مصطفى كمال لقيادة الحركة الوطنية المسلحة الهادفة الى تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي متخذاً من منطقة الأناضول قاعدة لأنطلاق هذه المقاومة. وأستغل تعيينه في منتصف حزيران ١٩١٩ مفتشاً عاماً للجيش الثالث المرابط في منطقة الأناضول، فرصة للبدء بمشروع برنامج الوطنى، إذ أجرى اتصالات مكثفة مع عدد من قادة الجيش حثهم خلالها للدفاع عن مصير تركيا^(٢)، ودعا الى عقد مؤتمر في أضرروم لمندوبي الولايات الشرقية إذ صدرت في ختام المؤتمر جملة من القرارات المتعلقة بمصير تركيا^(٣).

كما نجح مصطفى كمال في عقد مؤتمر سيواس في ٤ تشرين الثاني ١٩١٩ إذ أقر هذا المؤتمر مجموعة من المبادئ كونت الأساس الذي استندت إليه مبادئ الميثاق الوطنى فيما بعد، الذي صادق عليه البرلمان العثمانى في ٢٨ كانون الثانى ١٩٢٠^(٤). إذ أكد

(١) عبد الجبار قادر غفور، "تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠" في: إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ٢٨.

(٢) Bernard Lewis, Op. Cit., p.242.

(٣) حول تلك المبادئ والقرارات أنظر بالتفصيل :

حنا عزو هنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٥٢.

(٤) تضمن الميثاق الوطنى ستة مبادئ أساسية يمكن أيجازها على الشكل الآتى :

(أ) يجب أن يقرر مصير الأجزاء التي تقطنها غالبية من العرب، وهي التي الآن محنة من قبل قوات الحلفاء، بموجب هدنة ٣٠ تشرين أول ١٩١٨، وفقا لاستفتاء يتم من قبل سكانها بحرية تامة. أما الأجزاء التي تضم غالبية عثمانية مسلمة متحدة بالدين والأصل، سواء الداخلة في خطوط الهدنة أم في خارجها، فلا يسمح بتجزئتها لأي سبب كان في الواقع والقانون .

الموافقة، فيما يتعلق بالولايات الثلاث التي ضمت نفسها الى الوطن الأم عن طريق الاستفتاء العام، إذا كان ضروريا. (تلك الولايات هي أردهان وقارص وباطرم التي تنازلت عنها روسيا بموجب المادة الرابعة من معاهدة (برست ليتوفسك) الموقعة في ٣ آذار ١٩١٨ بين كل من روسيا وألمانيا والنمسا وهنغاريا وبلغاريا والدولة العثمانية، إذ تعهدت فيها روسيا . بعدم التدخل مستقبلا في إعادة تنظيم العلاقات الوطنية والدولية لتلك الولايات، أن ترك لشعبها ذلك بموجب اتفاقية مع الدول المجاورة وبخاصة الدولة العثمانية).

أنظر :

Jane Degras, soviet Document on foreign policy 1917- 1924, Op.Cit., p.50.

ولزيد من التفاصيل حول بنود الميثاق الوطنى راجع :

M.S. Anderson ,The Great Power and the Near East, 1774- 1923, London, 1973, p.104 – 105.=====

الميثاق الوطني على مقررات مؤتمر أرضروم وسيواس، وحدد المبادئ التي يجب أن تجري على أساسها المفاوضات جميعها في المستقبل بين الوطنيين والحلفاء.

أن التطورات السياسية التي شهدتها تركيا، والمتمثلة باحتلال قوات **الحلفاء** لأسطنبول في ١٦ آذار ١٩٢٠، وما ترتب على هذا الاحتلال من نهاية البرلمان العثماني، دفعت مصطفى كمال إلى الدعوة إلى تأسيس برلمان جديد في أنقرة وتشكيل حكومة وطنية تتولى إدارة البلاد. وفي ضوء هذا تأسس البرلمان الجديد في ٢٣ نيسان ١٩٢٠^(١) والذي أطلق عليه (المجلس الوطني التركي الكبير) الذي أعلن سيادة تركيا ضمن الحدود الذي أقرها الميثاق الوطني.

قيام العلاقات الدبلوماسية :

كان على حركة المقاومة الوطنية أن تخوض ثلاث معارك رئيسة وعلى جبهات مختلفة، سياسياً ضد حكومة السلطان من أجل قيام الحكم الوطني في تركيا، وعسكرياً ضد القوات الأجنبية التي تحتل الأراضي التركية ودبلوماسياً من أجل ضمان اعتراف دولي باستقلال تركيا ووحدتها الإقليمية.

أولى الخطوات السياسية التي اتخذها مصطفى كمال في هذا المجال إرساله مذكرة في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ إلى روسيا اقترح فيها قيام علاقات دبلوماسية بين البلدين، فضلاً عن طلب المساعدات العسكرية والمالية لبلاده في كفاحها ضد قوى الحلفاء، نقلها خليل باشا الذي قابل (شيشرين) مفوض الشؤون الخارجية الروسي، إذ قدم نفسه بوصفه ممثلاً لحركة المقاومة التركية^(٢).

كذلك :

J.C. Hurwitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Op. Cit., p.28.

(١) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داؤد الواسطي وحمد حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١١٨-١١٩.

George Lanczowski, The Middle East in the World Affairs, 3rd ed., cornell University Press, London, 1962, p.104.

(٢) أنظر :

Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.68;

Metin Tamkoç, The warrior Diplomats : guradians of the national security and modernization of Turkey, University of Utah Press, Salt lake city, 1976, 138-139.

وقد وافق (شيشرين)، في رده على مذكرة مصطفى كمال في ٢ حزيران ١٩٢٠، على قيام العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وأنقرة، مؤكداً بقاء الحكومة الروسية مخلصاً على اعترافها بحق الشعوب في تقرير مصيرها^(١).

قامت حكومة أنقرة بإرسال وفد برئاسة وزير الخارجية (بكر سامي بك) و (يوسف كمال بك) وزير الاقتصاد إلى موسكو في أوائل أيار ١٩٢٠ للتفاوض من أجل عقد معاهدة للصدقة مع روسيا، إذ بدأت المفاوضات بين الطرفين في تموز وأستمرت حتى ٢٤ آب ١٩٢٠ وتم التوصل في هذه المحادثات إلى مسودة المعاهدة، ألا أن التوقيع عليها قد توقف بسبب المطالب الإقليمية الجديدة التي قدمتها الحكومة الروسية، بشأن اعتراف تركيا بالجمهورية الأرمنية ومنحها عدداً من الأراضي في الولايات الشرقية من تركيا^(٢).

دفعت الانتصارات العسكرية لحكومة أنقرة في الجبهة الشرقية ضد الأرمن في خريف ١٩٢٠، الروس إلى فتح باب المفاوضات مع الأتراك بشأن عقد المعاهدة. والتي بدأت في ٢٦ شباط ١٩٢١ وأنتهت في ١٦ آذار ١٩٢١ بالتوقيع على معاهدة موسكو^(٣).

نصت المعاهدة في المادة (١) منها على ألا تعترف روسيا بأي صك دولي يتعلق وغير معترف به من قبل حكومة أنقرة، كما أقرت روسيا في المادة نفسها بأن لفظ تركيا يعني تلك المناطق التي تضمنها الميثاق الوطني التركي. في الوقت الذي وافقت فيه تركيا في المادة (٢) على التخلي عن باطوم لصالح جورجيا. وأتفق الطرفان بموجب المادة (٥) على أن مسألة المكانة الدولية للبحر الأسود والمضائق تترك إلى مؤتمر تكون مهمته وضع نظام للمضائق والملاحة في البحر المذكور، على ألا تمس أحكام النظام بسيادة الدولة التركية وعاصمتها أسطنبول. فيما أعلنت روسيا بموجب المادة (٦) من أن تركيا تعد متحررة من الالتزامات المالية التي ترتبت عليها بموجب الاتفاقيات السابقة المعقودة بينها وبين الحكومة القيصرية^(٤).

(١) Ibid, p. 139.

(٢) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦، ص ٤٨.

(٣) المصدر نفسه ص ٤٨.

Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, Op. Cit., p.143;
Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit,
p.70-74.

(٤) حول نص المعاهدة أنظر :

Ismail Soysal, Türkiye'nin Dış Münasebetleriyle ilgili, Başlıca siyasi andlusmaları, Türkiye Tarih kınurumu Basimevi, Ankara, 1965, p.16.

أن معاهدة موسكو أرست دعائم الصداقة التركية - الروسية ومثلت أول نجاح لسياسة مصطفى كمال في المجال الخارجي، فضلاً عما تضمنته هذه المعاهدة من أهمية كبيرة لتركيا فيما يتعلق بتعاطف الشعب الروسي الكامل مع نضال تركيا من أجل الاستقلال.

جاءت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، التي عقدت بين تركيا والحلفاء، لتكرس الانتصارات التركية. إذ ظهرت في أثناء المباحثات في لوزان ثلاثة اتجاهات فيما يخص مشكلة المضائق، الاتجاه الأول نادى به روسيا، إذ دعت الى فكرة إغلاق المضائق بوجه كافة السفن الحربية الأجنبية غير التابعة لدول البحر الأسود، أما الاتجاه الثاني فقد نادى به بريطانيا ويدعو الى فتح المضائق للسفن التجارية والحربية من دون قيد أو شرط، أما الاتجاه الثالث فقد دعت اليه تركيا إذ طالبت بفرض عدد من القيود على فتح المضائق وبشروط صعبة التحقيق^(١).

وقد وقف رئيس الوفد الروسي أثناء المؤتمر الى جانب المطالب التركية وعارض نزع السلاح في منطقة المضائق أو جعلها تحت الإشراف الدولي^(٢)، ألا أن الأتراك لم يرغبوا في آثاره إشكاليات جديدة مع الحلفاء، بعد أن حققوا في المؤتمر معظم ما كانوا يهدفون إليه، سلموا بمطالب الحلفاء في المضائق غير مهتمين بموقف أصدقائهم الروس تجاه تلك المطالب^(٣). الأمر الذي دفع الروس الى رفض الاشتراك في اللجنة الدولية الخاصة بالتصديق على معاهدة لوزان. كما وقف الروس الى جانب الأتراك في المؤتمر وأيدوا مطالب الأتراك في ضم ولاية الموصل الى تركيا^(٤).

كذلك :

David Skvirsky, Milestones of Soviet foreign policy 1917-1967, Progress publisher, Moscow, 1967, p.52-57.

(١) عادل محمد خضر ، المرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية - السوفيتية، المصدر السابق، ص ٢٤-٢٧

(٢) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٥٩ ، ص ٣٣٧.

كذلك :

George Lanczowski, The Middle East in the World Affairs, Op Cit, p.129-130.

(٣) حسين فوزي النجار، السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج ١، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٤٠٧.

(٤) Yilmaz Altuğ, "Ataturk's Foreign Policy", Turkish Review Quarterly Digest,

No.21, vol.46, 1990, p. 24.

لقد دفعت الأحداث الدولية التي واجهت تركيا والاتحاد السوفيتي الى تطور أفاق العلاقات بين البلدين إذ كان البلدان كلاهما خارج عصابة الأمم ويعانيان من عزلة دولية وجاء قرار عصابة الأمم بعائدية ولاية الموصل الى العراق في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ الذي رفضته تركيا، وحلف لوكارنو في تشرين أول ١٩٢٥ الذي مثل من وجهة النظر السوفيتية أساس تشكيل كتلة ضد الاتحاد السوفيتي ومقدمة محتملة لتجديد التدخل في شؤونها الداخلية هذه الأحداث دفعت البلدين كليهما الى توقيع معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء في ١٧ كانون الأول ١٩٢٥^(١).

بموجب هذه المعاهدة تعهد البلدان في المادة (١) البقاء على الحياد في حالة تعرض أحدهما لهجوم من طرف ثالث أو من مجموعة من القوى، فيما تعهدا في المادة (٢) بعدم الاشتراك في أي حلف أو أن ينضم أحدهما الى اتفاق سياسي مع دولة أو عدة دول لها موقف ضد البلد الآخر فضلاً عن اتفاق البلدين بموجب البروتوكول الثالث من المعاهدة بحسم الخلافات التي تنشئ بينهما وحلها عن طريق المفاوضات في حالة تعذر حلها بالطرائق الدبلوماسية^(٢).

وبعد عقد المعاهدة تطورت العلاقات بين البلدين في المجال السياسي والاقتصادي، إذ تم التوقيع على أول اتفاقية تجارية بين البلدين في عام ١٩٢٧ وأخرى في عام ١٩٣١^(٣). كما قام رئيس الوزراء التركي عصمت إينونو في أيار ١٩٣٢ بزيارة موسكو وقع فيها على اتفاقية مشتركة لتعزيز الصناعة التركية وتمويل الخطة الخمسية الأولى في

كذلك :

عادل محمد خضر، المرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية - السوفيتية، المصدر السابق، ص ٢٧.

(١) أنظر :

Nath Dhar, International Relations and World Politics Since 1919, Asia Publishing House, London, 1965, p.123-124;

Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit., p.83.

(٢) باسيل دقاق، تركيا بين حبارين، ط١، دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٧، ص ٥٦-٥٧.

(٣) بيتر مورييسيف، "الاتحاد السوفيتي - تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، في : بلدان الشرق الأدنى والأوسط،

أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، ١٩٨٣، ص ٩١.

تركيا إذ وافق السوفيت على تقديم قرض مالي بقيمة (٨) ملايين دولار بدأ سريان مفعوله عام ١٩٣٤^(١).

وعندما أراد الأتراك تعديل معاهدة لوزان فيما يخص قضية نظام المضائق عام ١٩٣٦، لمواجهة التهديدات الإيطالية والألمانية لإعادة تسليح المضائق والسيطرة التركية الكاملة عليها، وجد هذا الاقتراح تعزيزاً سوفيتياً أثناء مناقشة تعديل هذا النظام في مؤتمر مونترال^(٢). إذ كان السوفيت يتطلعون في تلك الفترة لتغييره بما يضمن مصالحهم فأيد نائب وزير الخارجية السوفيتي الطلب التركي موضحاً (أنه أمر طبيعي في الوقت الحاضر أن تكون الحكومة التركية قلقة في تأمين السلام لمقاطعاتها من خلال التغييرات المناسبة لنظام المضائق).^(٣)

عندما بدأت القارة الأوربية في النصف الأول عام ١٩٣٩، تشهد ظهور كتل ومحاور دولية من الأطراف المتناحرة، حاول الأتراك عقد حلف مع السوفيت وكانوا يأملون من خلاله أن يتوصلوا الى عقد اتفاقيات مع البريطانيين والفرنسيين. وبدأ الأتراك مفاوضاتهم مع السوفيت لعقد الحلف مع السفير السوفيتي في أنقرة^(٤). إلا أن الضمانات السوفيتية لتركيا لتجديد المفاوضات بين البلدين توقفت توتفاً تاماً في ربيع عام ١٩٣٩^(٥). ونتيجة لذلك أقترح الرئيس التركي عصمت اينونو (إعلان تضامن ضد العدوان) مكون

(١) بيرج بير أوغلو، تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة الى الاستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣، ص ٦٦.
كذلك :

محمد كامل الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، المصدر السابق، ص ٤٣٣.

(٢) أنظر :

Metin Tamkoç, "Turkey's Quest for security through defensive allances"
In : The Turkish yearbook of international Relations 1961, University of
Ankara, Ankara, 1963, p.8;

محمد كامل الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، المصدر السابق، ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٣) Turkkaya Ataöv, "Ataturk's foreign Policy 1923-1938", in : The Turkish
yearbook of international relations 1961, Op.Cit., p. 119.

(٤) جورج ليشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، دار الكشف، بغداد، ب ت ، ص ١٩١.

(٥) Max Beloff, The Foreign Policy of Soviet Russia 1929-1941, Vol.2, Oxford
University Press, London, 1966, p.297.

من بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي وتركيا، وتتعهد هذه الدول بموجبه بالتشاور فيما بينها مع مقاومة العدوان في حالة وقوعه^(١).

حاول الاتحاد السوفيتي أن يؤمن جبهته الجنوبية من جهة المضائق والبحر الأسود، ولتحقيق هذا فقد أبلغ السفير السوفيتي في أنقرة في ١٤ آب ١٩٣٩ وزير الخارجية التركي عن استعداد حكومته للدخول في اتفاقية سرية خاصة مع تركيا، واستوضح السفير عن إمكانية سفر الوزير إلى موسكو لهذا الغرض^(٢). وجاء هذا في الوقت الذي كانت المباحثات التركية مع بريطانيا وفرنسا لعقد التحالف قد قطعت مراحل متقدمة.

لقد أدى عقد معاهدة عدم الاعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي في ٢٣ آب ١٩٣٩^(٣) إلى تعقيد موقف تركيا فلم يعد بإمكانها المحافظة على مكانتها المتوازنة، إذ جعلت المعاهدة المذكورة تركيا تواجه مشكلة المشاركة في حرب جاراتها الشمالي بسبب علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا.

سافر وزير الخارجية التركي شكري سراج أوغلو إلى موسكو في نهاية أيلول ١٩٣٩ للتفاوض لعقد ميثاق جديد مع السوفيت يهدف إلى تأييدهم لبقاء الوضع الراهن في منطقة البحر الأسود، وضمان احترام السوفيت لاستقلال تركيا الإقليمية ووحدةها^(٤) تمهيداً لعقد الحلف التركي مع بريطانيا وفرنسا. وقد أصر السوفيت أثناء المفاوضات على طلبين : الأول ضرورة غلق المضائق التركية بوجه السفن الحربية البريطانية والفرنسية، والثاني عقد ميثاق للمساعدة المتبادلة مع الاتحاد السوفيتي بما يؤدي إلى أبعاد تركيا عن حلفها الذي تريد عقده مع بريطانيا وفرنسا^(٥).

رفضت تركيا الطلب الأول لأنه يشكل خرقاً لاتفاقية مونترو والذي قد يؤدي إلى قيام الحرب بينها وبين بريطانيا وفرنسا. أما الطلب الثاني فقد جرت مفاوضات طويلة

(١) Turkkaya Ataöv, Turkish Foreign Policy 1939-1945, University of Ankara, Ankara, 1965, p.49.

(٢) Ibid, p.49.

(٣) Ibid, p.50.

(٤) أنظر :

جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص ١٩١؛ أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٥٠٥.

(٥) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص ١٩١.

بشأنه استشارت تركيا فيه كلاً من بريطانيا وفرنسا لبيان رأيهما^(١) في الوقت الذي كان قد تم الاتفاق على معظم النقاط الرئيسة في محادثات التحالف التركي البريطاني الفرنسي، فقد اقترح السوفييت، أثناء المفاوضات مع الأتراك، وتحت الضغط الألماني، ضرورة النص في التحالف التركي مع الدولتين على عدم الدخول في حرب ضد ألمانيا. وقد رفض الجانب التركي ذلك فأخفقت المحادثات في التوصل إلى عقد أي اتفاق^(٢).

بعد أخفاق المفاوضات التركية - السوفيتية سارعت تركيا إلى توقيع المعاهدة الثلاثية في ١٩ تشرين الأول ١٩٣٩ مع بريطانيا وفرنسا لمدة ١٥ عام. وأصر الأتراك على وضع نص في البروتوكول الثاني في المعاهدة تضمن عدم إلزام تركيا على القيام بأي عمل يؤدي إلى اشتباكها في حرب^{ضد} الاتحاد السوفيتي فيما إذا أدى الحلف الألماني - السوفيتي إلى مواجهة سوفيتية ضد قوى الحلفاء^(٣).

انتقد الاتحاد السوفيتي المعاهدة الثلاثية عند إعلانها رسمياً وأعلن مولوتوف عن استهجان له لخطوة تركيا^(٤) وأتهمهما بمحاولة (أفساد العلاقات الألمانية - السوفيتية)^(٥). كما انتقدت صحيفة "ازفيستيا" السوفيتية المعاهدة مؤكدة بأن (بريطانيا وفرنسا نجحتا في سحب تركيا باتجاه الحرب)^(٦).

(١) أنظر :

Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Hoover Institution Press, California, 1972, p.57;

توفيق حسن محمود، الخلفيات التاريخية لمضائق تركيا عبر الاتفاقيات ١٧٧٤-١٩٧٨، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، ١٩٨٧، ص ٣٩.

(٢) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص ١٩٣؛

Max Beloff, The Foreign Policy of Soviet Russia 1929-1941, Op.Cit., p.300.

(٣) أنظر :

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٢٣-٢٤؛

Max Beloff, The Foreign Policy of Soviet Russia 1929-1941, Op.Cit, p.299.

(٤) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٥) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, EJ Brill, Leden, 1975, p.83.

(٦) Turkkaya Ataöv, Turkish Foreign Policy 1939-1945, Op.Cit., p.63.

العلاقات أثناء الحرب العالمية الثانية :

بعد أندلاع الحرب العالمية الثانية أعلنت تركيا حيادها على الرغم من الضغط الذي تعرضت له من جانب الحلفاء وقوى المحور^(١)، كما أصدرت بياناً أكدت فيه بأن العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي لم تتبدل بعد كثرة الشائعات عن قرب وقوع هجوم سوفيتي على تركيا. كما أكد عصمت اينونو في تشرين الثاني ١٩٤٠ تقته بعلاقات أنقرة مع موسكو مجدداً اعلانه بحياد بلاده. وحيال تساؤل الصحافة التركية عن موقف السوفيت من تركيا تبادلته الحكومتان في ٢٥ آذار ١٩٤٠ الوعود بالتزام كل منهما الحياد تجاه الآخر^(٢).

وعندما هاجمت ألمانيا اراضي الاتحاد السوفيتي في حزيران ١٩٤١ أعلن الأتراك حيادهم، وانتقد السوفيت حياد تركيا ومارسوا الضغط عليها من أجل تغيير موقفها والوقوف الى جانب الحلفاء، رفض الأتراك هذا وتمسكوا بحيادهم^(٣). لكن الموقف السوفيتي قد تغير بعد هزيمة ألمانيا في معركة ستالينغراد عام ١٩٤٣، إذ عارض السوفيت دخول تركيا الحرب، وهاجمت وسائل الاعلام السوفيتية تركيا لسماحها للسفن الألمانية بالمرور من المضائق الى البحر الأسود^(٤).

قام الأتراك، في محاولة لتخفيف التوتر في العلاقات التركية - السوفيتية، في منتصف أيار ١٩٤٤ بأعتقال عدد من زعماء الطورانية بعد أكتشاف الشرطة التركية لمنظمة سرية موالية للطورانية كانت تطالب باستقلال الأتراك القاطنين في الاتحاد السوفيتي^(٥). كما أصدرت الحكومة التركية قراراً بعدم شرعية (جمعية الذئب الرمادي)

(١) عوني عبد الرحمن السعاوي، العلاقات العراقية التركية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ٨٥.

(٢) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ط ١، ترجمة: مجموعة من الأساتذة الجامعيين، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٥٩، ص ١٥٤.

(٣) Ivar Spector, The Soviet Union and the Muslim World 1917-1958, Op.Cit., p.202.

(٤) Kemal Karpat, Turkey's Politics : The transition to a multiparty system, Press of Princeton, New Jersey, 1959, p.351.

(٥) أنظر :

Turkkaya Ataöv, Turkish Foreign Policy 1939-1945, Op.Cit., p. 120;

وأتهمت قادتها بالتآمر، فضلاً عن إعلان عصمت آينونو في ١٩ أيار ١٩٤٤ من أن السوفيت كانوا أصدقاءنا الوحيدين. أبان حرب الاستقلال، كما وافقت تركيا في كانون الثاني ١٩٤٥، تحت ضغط الحلفاء، على فتح المضائق لمرور سفن تموين الحلفاء الى الاتحاد السوفيتي عن طريق المضائق الى البحر الأسود^(١).

مشكلة المضائق والغاء معاهدة ١٩٢٥ :

أن المواقف التركية الحذرة حيال الاتحاد السوفيتي لم تمنعه من إثارة مطالبه وطموحاته في تعديل نظام المضائق بموجب اتفاقية موننترو لعام ١٩٣٦ في السنوات الاخيرة من الحرب. إذ اثار ستالين، في تشرين أول ١٩٤٤ في محادثاته مع رئيس الوزراء البريطاني تشرشل في مؤتمر موسكو، قضية المضائق وتعديل اتفاقية موننترو وضرورة مناقشتها في اجتماع يالطا^(٢).

في اجتماع يالطا اشار ستالين في ١٠ شباط ١٩٤٥ بأن اتفاقية موننترو ارتبطت مع وجود عصبة الأمم التي أنهت وجودها، مؤكداً ضرورة تعديل الاتفاقية^(٣).

George Len Czowski, Soviet advances in the Middle East, American Enterprise Institute for public policy Research, Washington, 1972, p.45.

(١) لويس الحاج، مشكلة المضائق والعلاقات التركية - الروسية، ط ١، منشورات دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٧، ص ٤٨-٤٩. كذ لك :

أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٥٠٦.

(٢) أنظر :

Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.62;
Turkkaya Ataöv, Turkish Foreign Policy 1939-1945, Op.Cit., p.124.

(٣) أنظر :

Ibid, p.125;

Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.204.

وتلا ذلك إعلان السوفيت في ١٩ آذار ١٩٤٥ عن رفضهم لتجديد معاهدة الصداقة مع تركيا والموقعة في ١٩٢٥ التي ينتهي أجلها في ٧ كانون الأول ١٩٤٥، وأوضح السوفيت بأن المعاهدة المذكورة لم تعد تتلاءم مع الظروف الحالية والمتغيرات التي أفرزتها الحرب^(١).

أبلغ وزير الخارجية السوفيتي (مولوتوف) السفير التركي في موسكو (سليم ساربر) في حزيران ١٩٤٥ استعداد بلاده لعقد معاهدة صداقة جديدة بين البلدين بعد تنفيذ ما يأتي^(٢) :

١. عودة المقاطعات التركية قارص واردةان الى الاتحاد السوفيتي.

٢. منح قواعد بحرية للاتحاد السوفيتي في المضائق.

٣. تعديل اتفاقية موننترو.

٤. تعديل الحدود في تراقيا لصالح بلغاريا.

رفض السفير التركي هذه المطالب لتعارضها مع حقوق السيادة الإقليمية لتركيا^(٣)، كما أكد وزير الخارجية التركي في مباحثاته مع وزير الخارجية البريطاني في أوائل تموز في لندن بأن اتفاقية موننترو هي اتفاقية متعددة الأطراف وعليه فليس بالإمكان تعديلها من قبل تركيا والاتحاد السوفيتي لوحدهما. كما رفض منح أية دولة من الدول قواعد في المضائق^(٤).

في مؤتمر بوتسدام الذي عقد في تموز - آب ١٩٤٥ حاول الاتحاد السوفيتي الحصول على موافقة الحلفاء (بريطانيا الولايات المتحدة وفرنسا) لتسوية مشكلة المضائق ثنائيا بين الاتحاد السوفيتي وتركيا فقط^(٥)، ألا أن هذه الدول وافقت فقط على ضرورة

(١) Reader - Bullared, The Middle East : apolitical and economic survey, Royal Institute of International Affairs 1950, p. 442;
Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.62.

(٢) أنظر :

باسيل دقاق، تركية بين حبارين، المصدر السابق، ص ٧٨

جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.63;

لويس الحاج، مشكلة المضائق والعلاقات الروسية - التركية، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٥) Turkkaya Ataöv, Turkish Foreign Policy 1939-1945, Op.Cit., p.126-128;

تعديل معاهدة موننترو على أن يتم ذلك بالتشاور بين تركيا ودول الحلفاء بصورة مباشرة^(١).

الضغوط السوفيتية :

تعرضت تركيا في أواخر عام ١٩٤٥ الى ضغوط كبيرة من جانب الاتحاد السوفيتي، إذ شنت وسائل الإعلام السوفيتية حملة واسعة ضد تركيا. وقد اتهمت صحيفة (الأوقات الجديدة) New Times في تشرين الثاني ١٩٤٥ تركيا بمساعدة دول المحور أثناء الحرب^(٢). في الوقت الذي أوضح عصمت اينونو موقف بلاده من المطالب السوفيتية بالقول : (لا يحق لأحد أن يطالب بجزء مهما صغر من الأراضي التركية. لقد عشنا بشرف ونحن عازمون أن نموت بشرف)^(٣) كما قام الطلبة في ٢ كانون الأول بمظاهرات في مدينة أسطنبول حطموا خلالها المكاتب التي تعرض مؤلفات وصحفا سوفيتية وهاجموا مكاتب الصحف الموالية للاتحاد السوفيتي.

أحتجت السلطات السوفيتية على تلك المظاهرات ووصفتها وكالة (تاس) (بالفاشية) واتهمت الحكومة السوفيتية الشرطة التركية بمساندة المتظاهرين وتوفير الحماية لهم، ولم تقتنع الحكومة السوفيتية بالأيضاحات التي تضمنتها المذكرة التركية حول الحادث^(٤). وقد نشرت إحدى الصحف السوفيتية مقالا في كانون الأول ١٩٤٥ طالبت فيه إعادة مقاطعات قارص وأردهان وغيرها من المقاطعات التركية الى جمهورية جورجيا بحجة أن هذه الأقاليم كانت تابعة لها قديما^(٥).

Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit., p.83.

(١) أنظر :

Metin Tamkoç, "Turkey Quest for security through defensive allances", Op.Cit., p.15-16;

Ferenc Váli, The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p.64.

(٢) لويس الحاج، مشكلة المضائق والعلاقات الروسية - التركية، المصدر السابق، ص ٥١.

(٣) باسيل دقاق، تركيا بين حبارين، المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

لويس الحاج، مشكلة المضائق والعلاقات الروسية - التركية، المصدر السابق، ص ٥١.

(٥) أنظر :

المصدر نفسه، ص ١٥.

والتر لاكتور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ١٥٥.

رفضت تركيا المطالب السوفيتية الجديدة مؤكدة عدم أستعدادها للتنازل عن (شبر واحد من أراضيها)^(١).

تدخلت الولايات المتحدة في النزاع التركي - السوفيتي، فقدم الرئيس الأمريكي هاري ترومان في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ مقترحات خاصة لإنهاء هذا النزاع، أكدت ضرورة بقاء المضائق التركية مفتوحة لمرور السفن الحربية في الأوقات جميعها بالنسبة لدول البحر الأسود وللسفن التجارية وللدول جميعها وفي كل الأوقات. فضلا عن العمل على تعديل اتفاقية مونترو بما يتفق مع المتغيرات الدولية الجديدة حينذاك. وقد وافق الأتراك والبريطانيون على هذه المقترحات في حين رفضها الاتحاد السوفيتي^(٢). وقدم بدلا عنها مذكرتين الأولى في ٧ آب ١٩٤٦ تضمنت برنامجا من خمس فقرات لتعديل نظام المضائق^(٣) رفضت الحكومة التركية في ٢٢ آب ١٩٤٦ ما جاء في النقطة (٤) و (٥) وأكدت بأن الدفاع عن المضائق بصورة مشتركة مع الاتحاد السوفيتي (لا يتوافق مع حقوق السيادة لتركيا وأمنها)^(٤) وقد أيدت الولايات المتحدة وبريطانيا موقف تركيا موضحة بأن مسألة الدفاع عن المضائق مهمة تركيا الأولى^(٥).

Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.69.

(١) Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.205.

لويس اخاج، مشكلة المضائق والعلاقات الروسية - التركية، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٢) محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٥-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٦٣-٦٤.

(٣) جاء في الفقرة (٤) من البرنامج لتعديل نظام المضائق أن (أقامة نظام للمضائق كمدخل بحري طبيعي لها ومن البحر الأسود يجب أن يكون ضمن موافقة تركيا وقوى أخرى في البحر الأسود). كما جاء في الفقرة (٥) بأن (تركيا والاتحاد السوفيتي كقوتين ذات نفوذ وقدرة على تأمين حرية الملاحة التجارية والأمن في المضائق يجب أن تغطي بضمان من خلال وسائل مشتركة للدفاع عن المضائق ومنع استخدام تلك المضائق من قبل دول أخرى لأغراض عدائية تمس قوى تقع على البحر الأسود).

لمزيد من التفاصيل حول نص المذكرة السوفيتية في ٧ آب ١٩٤٦ راجع :

Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.246-250;

(٤) Ibid, p.72-73.

(٥) حول نص مذكرات الولايات المتحدة وبريطانيا الى الاتحاد السوفيتي في ١٩ و ٢١ آب ١٩٤٦ راجع :

Ibid, p.250-254.

وقدم الاتحاد السوفيتي مذكرته الثانية الى تركيا في ٢٤ أيلول ١٩٤٦، أصر فيها بوجود تفاهم الأتراك بصورة مباشرة معه بالدخول في مفاوضات، حول المضائق، لتحسين الصلات بدلا من انضمامهم الى أعداء الاتحاد السوفيتي وأشترأهم في أعمال تضر بأمنه وسلامته^(١). كما شدد على وجهة نظره السابقة بشأن الفقرتين (٤) و (٥) وتأكيده بأن أمنه لا يتم ألا باشتراكه في الدفاع عن المضائق^(٢).

ردت تركيا على المذكرة السوفيتية في ١٨ تشرين الأول ١٩٤٦ معلنة موافقتها على قبول التحكيم فيما يخص دعاوي الاتحاد السوفيتي بأنها كانت قد خرقت أحكام اتفاقية موننترو أثناء الحرب العالمية الثانية^(٣) كما وافقت على الاشتراك في أي مؤتمر دولي يعقد لغرض تعديل تلك الاتفاقية على الأسس الثلاثة الأولى من المقترحات السوفيتية^(٤).

كما أبلغت الولايات المتحدة وبريطانيا الحكومة السوفيتية بأن المحادثات المباشرة التي أقرتها مؤتمر بوتسدام قد حققت الآن أهدافها بتبادل وجهات النظر مع الاتحاد السوفيتي وتركيا، لذلك لا توجد ضرورة لمواصلتها^(٥).

على صعيد التطورات السياسية الداخلية في تركيا وفي ظل الأحكام العرفية المعلنة في البلاد منذ الحرب العالمية الثانية قامت السلطات التركية بشن حملة كبيرة للحد من النشاطات اليسارية في البلاد، إذ قامت بإغلاق مراكز وفروع (حزب العمال والفلاحين التركي) و (الحزب الاشتراكي التركي) بعد أن أتهمتهما بأنهما يشكلان واجهة من واجهات الحزب الشيوعي التركي المحظور، فضلا عن إغلاق الحكومة مراكز النقابات العامة التي تأسست وأديرت من هذين الحزبين، وشمل الغلق (نادي العمال) و (اتحاد نقابات العمال) في أسطنبول كما عطلت عدد من الصحف والمجلات التي كانت تروج

(١) دار الكتب والوثائق، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية الرقم ت/١/٦٠٥ في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٦.

(٢) حول نص مذكرة الاتحاد السوفيتي في ٢٤ أيلول ١٩٤٦ الى الحكومة التركية راجع :

Ferenc Vali, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.266-274.

(٣) دار الكتب والوثائق، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية الرقم ت/١/٦٤٩ في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٦.

(٤) باسيل دفاق، تركيا بين جبارين، المصدر السابق، ص ٩١؛

حول نص المذكرة التركية في ١٨ تشرين الأول ١٩٤٦ الى الاتحاد السوفيتي راجع :

Ferenc Vali, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.278-297.

(٥) حول نص المذكرة الأمريكية والمذكرة البريطانية الى الحكومة السوفيتية في ٩ تشرين الأول ١٩٤٦ راجع :

Ibid, p.275-278.

آراء وأفكار هذين الحزبين، وأعتقال (٧٠) عضواً من أعضاء هذين الحزبين^(١).

وقد أتهمت وسائل الإعلام السوفيتية، في تعليقها على هذه الإجراءات، الولايات المتحدة بتحريض تركيا للقيام بهذه الحملة^(٢).

(١) باسيل دقاق، تركيا بين حبارين، المصدر السابق، ص ٩١.

جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص ١٠٧.

أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٥٠٧.

(٢) جورج كيرك، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ط ١، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، منشورات دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد ١٩٩٠، ص ٤١-٤٢.

تركيا والتوجه نحو الغرب :

أن زيادة التوتر في العلاقات التركية - السوفيتية دفع الأتراك نحو توثيق علاقاتهم مع الغرب ابتداءً من عام ١٩٤٧ وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التهديدات السوفيتية. وجاء هذا التوجه بعد إعلان بريطانيا في ٢١ شباط ١٩٤٧ تخليها عن تقديم المساعدات لكل من تركيا واليونان في تأمين التنمية الاقتصادية وتقوية الدفاعات لهما^(١)، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الى اعلان التزامها بالمحافظة على الوحدة الإقليمية للبلدين كلاهما^(٢).

طلب الرئيس الأمريكي هاري ترومان في ١٢ آذار ١٩٤٧ من الكونغرس الأمريكي تقديم المساعدات الى تركيا واليونان، كما طلب تجهيز الدولتين بالمدرين، وقدرت حصة تركيا من المساعدات (١٠٠) مليون دولار لأغراض الأنفاق العسكري والاقتصادي^(٣). وقعت تركيا على اتفاقية المساعدة الاقتصادية مع الولايات المتحدة في ١٢ تموز ١٩٤٧ من أجل تأمين الاستقرار الاقتصادي ومساعدة تركيا في تحديث قواتها العسكرية من أجل حماية استقلالها^(٤).

احتجت الحكومة السوفيتية على إعلان (مبدأ ترومان) ووصفته بأنه (إعلان حرب مبطن للتهيز للحرب ضد الاتحاد السوفيتي)^(٥) كما رفض وزير الخارجية السوفيتي مبدأ ترومان على أساس أن : (برنامج المساعدات الأمريكية لكل من تركيا واليونان، يعني أمداد القوة العسكرية لهما، وهذا في الواقع يعد شيئاً خطيراً على الاستقلال)^(٦) كما قادت

(١) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص ٢٤٢-٢٤٣؛

Barry Rubin, The Great Powers in the Middle East 1941-1947, Frank Cass and Company Limited, London, 1980, p.225-226;

J.C. Hurewitz, Middle East Dilemmas, Russell, New York, 1973, p.198;

George Lonczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit.47.

(٢) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١، ص ٧٥-٧٦.

(٣) Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.207.

(٤) Ibid, p.207;

Hurewitz, Middle East Dilemmas, Op.Cit., p.200.

(٥) Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.206.

(٦) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص ٨٥.

وسائل الأعلام السوفيتية حملة واسعة ضد تركيا لقبولها (مبدأ ترومان) وأكدت : (أن
تركيا أصبحت مستعمرة لـ (وول ستريت) وقاعدة للعدوان الغربي، وأنها فقدت استقلالها
الوطني)^(١).

(١) والتر لاكوز، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ١٧٠.

الفصل الأول

أثر موقع تركيا في الألف

الغربية

في

علاقاتها بالاتحاد السوفيتي

المبحث الأول

موقف الاتحاد السوفيتي من انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي

أن التوتر التي شهدته العلاقات التركية السوفيتية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انعكس بشكل مباشر على الاهتمامات التركية لزيادة ارتباطها بالغرب للوقوف أمام المطالب والتحديات السوفيتية. ونظراً للظروف الاقتصادية والعسكرية السيئة التي كانت تمر بها تركيا في تلك الفترة فأنها لم تكن قادرة على مجابهة السوفيت لوحدها، فبدأت في البحث عن قوى كبرى لصيانة أمنها من الخطر الخارجي. وقد وجدت هذا الضمان في الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بخاصة.

أولاً : انضمام تركيا للحلف :

سادت في الأوساط الرسمية التركية الآراء بأن الاتحاد السوفيتي سوف يستمر في مطالبه ما لم تشارك تركيا بنظام الحلف الذي كان ينمو في القارة الأوروبية^(١). إذ أكد الرئيس التركي عصمت اينونو بأن المعلومات المقدمة الى تركيا على وفق مبدأ ترومان، لا تفي بمتطلبات الدفاع عن الأمن القومي التركي لضمان سيادة تركيا واستقلالها أمام التهديد السوفيتي^(٢).

طلبت الحكومة التركية الولايات المتحدة أثناء المباحثات التمهيدية للتوقيع على ميثاق حلف شمال الأطلسي في أيلول ١٩٤٨ بأن تسهل أمر قبول تركيا في الحلف، ألا أن طلبها قد رفض، إذ بعث الرئيس الأمريكي هاري ترومان برسالة الى الرئيس التركي عصمت اينونو في ١٣ نيسان ١٩٤٩، أكد فيها مساندة الحكومة الأمريكية لعري الصداقة مع تركيا، واهتمامها بمشاكل الأمن القومي التركي، ألا أنه لم يؤيد انضمام تركيا الى الحلف في تلك الفترة^(٣).

(١) Nikshoy C. Chatterji, Muddle of The Middle East, Vol. 2, abhinav Publication, New Delhi, 1973, p.64

(٢) Mehmed Gönülbul, Ve Haluk Ulman "İkinci Dünya Savaşından Türk Dis Politikası", in : Olaylarla Türk Dis politikası 1919-1965, Ankara Disisleri Bakanlığı Matbassı, 1969, p.200.

(٣) Ibid, p.200;

دار الكتب والوثائق، كتاب المفوضية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم س/١٢٠/٣ في ٣١ كانون الأول ١٩٥٢.

أستغل رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس فرصة مشاركة بلاده في الحرب الكورية، فقدم خلال اجتماعه مع سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الأول من آب ١٩٥٠ طلبا لانضمام بلاده الى حلف شمالي الأطلسي، غير أن طلبه رفض أيضا^(١). فحاولت الدخول الى الحلف بطريق آخر، إذ أقرحت على الولايات المتحدة الالتزام بمعاهدة المساعدة المتبادلة المعقودة بين تركيا وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٣٩، لكن الولايات المتحدة رفضت هذا الاقتراح، موضحة بأن تركيا سوف تحصل على مزايا حلف شمال الأطلسي كافة من دون التعرض لآية مخاطر^(٢).

وفي خطوة متقدمة لدخول الحلف دعا أعضاء حلف شمال الأطلسي في ١٩ أيلول ١٩٥١ تركيا الى المشاركة في أعمال الحلف للدفاع عن حوض البحر المتوسط^(٣)، وأعلنت الولايات المتحدة عن عدم ممانعتها في انضمام تركيا للحلف بعد استكمال تشكيلاتها وتجهيزاتها العسكرية جميعها^(٤)، وأقرحت في منتصف أيار ١٩٥١ على بريطانيا السماح بانضمام تركيا الى الحلف^(٥)، فوافقت بريطانيا في تموز ١٩٥١ على تعزيز قبول تركيا في الحلف بعد أن ضمنت تعاون تركيا معها للدفاع عن المصالح البريطانية في الشرق الأوسط^(٦) من خلال مشاركة تركيا في المساعي البريطانية لتأسيس منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط^(٧).

(١) Suat Bilge and others, Olaylarla Turk Dis Politikasi 1919-1965, Seving Matbassi, Ankra, 1969, p.245.

(٢) أنظر :

عوني عبد الرحمن السباعي، العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ١٥٩؛

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٣٠-١٣١.

(٣) Metin Tamkoc, " Turkey's Quest for security through deffensive allance", Op.Cit.,p.2.

(٤) (دار الكتب والوثائق، كتاب المفوضية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم س/١٢٠/٣ في ٦ حزيران ١٩٥١.

(٥) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Westview Press, colorado, 1977, p.293.

(٦) Ibid, p.293.

(٧) Metin Tamkoc, The Warrior Diplomats, OP.Cit., p.231.

في اجتماع مجلس الحلف الذي عقد في أوتاوا في ٢١ أيلول ١٩٥١ أوصى حلف شمال الأطلسي بانضمام تركيا إليه^(١)، وتعهد الرئيس التركي جلال بايار من أن (تركيا تنفذ التزاماتها جميعها في حلف شمال الأطلسي التي هي عضو فيه)^(٢).

في ١٨ شباط ١٩٥٢ نفذ البروتوكول الخاص بانضمام تركيا الى الحلف إذ تمتعت بالعضوية الكاملة فيه^(٣). وبانضمامها له أمتد دفاع الغرب الى حدود إيران وسد الفراغ في الجناح الشرقي لحوض البحر المتوسط.

ثانياً : موقف الاتحاد السوفيتي من انضمام تركيا للحلف :

كان الاتحاد السوفيتي يراقب التحركات والمسااعي التركية للانضمام الى حلف شمال الأطلسي بحذر شديد، لأيمانه بأنه هذا الانضمام يشكل تهديداً لأمنه وسيادته لكون تركيا مجاورة لحدوده الجنوبية وبحكم سيطرتها على المضائق، فأنها والحالة هذه تمثل قيدا على تحركاته البحرية في البحر المتوسط عبر المضائق التركية.

وبعد قبول عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي في أيلول ١٩٥١ قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة احتجاج في ٣ تشرين الثاني ١٩٥١ عارضت فيها مشاركة تركيا في الحلف ، وأكدت بأنه (في ظل هذه الظروف من الواضح تماماً بأن الدعوة الموجهة لتركيا، وهي البلد التي ليست لها أية ارتباطات مع الحلف الأطلسي في الانتماء الى كتلة الأطلسي لا يمكن أن تعبر ألا عن مطمح من جانب السدول الأمبريالية في استغلال الأراضي التركية من أجل تأسيس قواعد عسكرية على الحدود المتاخمة للاتحاد السوفيتي لأغراض عدوانية)^(٤)، كما أثارت وكالة (تاس) السوفيتية انتباه الحكومة التركية

(١) Metin Tamkoç, " Turkey's Quest for security through deffensive allance", Op.Cit., p.22-23.

(٢) Ibid, p.23.

(٣) Ferenc Váli, "The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p.84.

(٤) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.292-293.

(المسؤوليتها التي أخذتها على عاتقها بأشتر اكها في كتلة الأطلسي العدوانية وبسماعها لأيجاد القواعد العسكرية الأجنبية حول الحدود السوفيتية)^(١).

رفضت تركيا الادعاءات السوفيتية مؤكدة أن عضويتها في الحلف أمر ضروري لمتطلبات الأمن لأن (تركيا كانت في صدد مواجهة مطالب من شأنها تهديد استقلالها القومي ووحدة الإقليمية)^(٢).

قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة ثانية الى الحكومة التركية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥١ أكدت فيها أن انضمامها للحلف (سيؤدي بدون شك الى ضرر جدي للعلاقات بيسن تركيا والاتحاد السوفيتي)^(٣) وأضافت المذكرة بأن (اشتراك تركيا في حلف شمال الأطلسي يعني أن هناك خطة عدائية مباشرة من كتلة الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي، وأن تركيا ستكون مسؤولة عن ذلك)^(٤).

وقد انتقدت صحيفة (ترود) (Trud) السوفيتية تركيا لانضمامها للحلف مؤكدة بأنه (يتحتم على الشعب التركي دفع الثمن غالبا للسياسة التي تتبناها الدوائر التركية الحاكمة من مسألة شمول البلاد في الخطط العدائية للوول ستريت . . . ومن المستحيل إقناع الشعب التركي بأن الجنود الأتراك في كوريا يدافعون عن الحدود التركية وأن عسكرة البلاد هي عملية تعود بالفائدة على الشعب التركي)^(٥).

(١) Royal Institute of International Affaris 1951, Oxford University Press, London, 1959, p.69.

(٢) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.393.

(٣) Metin Tamkoç, " Turkey's Quest for security through deffensive allance", Op.Cit.,p.24.

(٤) Suat Bilge, " Kibris Uyumazligı ve Türkiye Birliği Munasebtleri", in : Olayaria Türk Diş Politikasi 1919-1965, seving matbasasi, Ankara, 1969, p.423.

(٥) Metin Tamkoç, " Turkey's Quest for security through deffensive allance", Op.Cit.,p.24.

ثالثا : مساعي السوفيت لتحسين العلاقات مع تركيا :

بعد فشل المحاولات السوفيتية في الحصول على المكاسب الإقليمية من تركيا قامت القيادة الجديدة بعد وفاة ستالين في آذار ١٩٥٣ بمحاولة لتحسين علاقات الاتحاد السوفيتي مع الدول المجاورة. إذ اجتمع وزير الخارجية السوفيتي مع السفير التركي في موسكو في ٣٠ أيار ١٩٥٣ وقدم مذكرة الى الحكومة التركية اوضحت بأن الاتحاد السوفيتي : (بأسم المحافظة على علاقات حسن الجوار وتعزيز السلم والأمن فإن حكومات كل من أرمينيا وجورجيا قد وجدنا أمكانية إعلان تنازلهما عن ادعاءاتهم الإقليمية بصدد تركيا) وأشارت فيما يخص المضائق بأنه (بالأماكن حماية أمن الاتحاد السوفيتي من جانب المضائق ضمن شروط مقبولة كتلك القائمة بين الاتحاد السوفيتي وتركيا)^(١).

ولم يستجب الأتراك لمساعي السوفيت لتحسين العلاقات بين البلدين. إذ كانت هناك شكوك وعدم اطمئنان لدى الأتراك، مما جاء في المذكرة السوفيتية، ولا تمثل سياسة حقيقية من قبل السوفيت لتحسين العلاقة، بقدر ما هي مناورة سياسية تهدف الى فك عرى ارتباط تركيا بدول حلف شمال الأطلسي^(٢).

جاء الرد التركي، على المذكرة السوفيتية في ١٨ تموز ١٩٥٣، موجزا أوضحت فيه تركيا بأن (الأهتمام بصيانة علاقات حسن الجوار وتعزيز السلم والأمن المشار إليه بهذا الإعلان يتطابق كليا مع أهتمام تركيا التي اعلنت ولا تزال تعلن عنه) أما قضية المضائق فقد اعلنت المذكرة التركية بأن (قضية المضائق كما هو معروف لدى الحكومة السوفيتية قضية منظمة بموجب بنود اتفاقية مونترو)^(٣).

كرر رئيس الوزراء السوفيتي (مالينكوف) في بداية آب ١٩٥٣، تخلي ببلاده عن ادعاءاتها الإقليمية في تركيا واعلن أن اختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية في البلدين

(١) Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.174;
Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.85.

(٢) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم س/١٧٦/٢ في ١٨ حزيران ١٩٥٣.

(٣) Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign policy of Turkey, Op.Cit., p.175;

والتر لاکور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ترجمة مجموعة من الأساتذة الجامعيين، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٥٩، ص.٢٢٠.

ينبغي ألا يشكل عقبة في طريق تقوية علاقات الصداقة مع تركيا وتعزيزها^(١). وأكد بأن مذكرة ٣٠ ايار ١٩٥٣ قد وضعت الأسس الصحيحة لتنمية العلاقات بين البلدين فيما إذا استجابت الحكومة التركية وعملت في هذا الاتجاه، وبما يخدم الأمن في منطقة البحر الأسود^(٢).

أعلنت تركيا من جانبها التمسك بحلف شمال الأطلسي، وأكدت أن علاقاتها مع اليونان ويوغسلافيا المبنية على التفهم المتبادل جعل هذه العلاقات أداة فعالة في ضمان السلم والاستقرار ليس لتركيا فحسب وإنما لبلدان منطقة البلقان جميعها^(٣).

حاول الاتحاد السوفيتي في أواخر نيسان ١٩٥٤ تحسين علاقاته مع تركيا وشدد رئيس الوزراء السوفيتي مالينكوف الدعوة لذلك، وتزامنت هذه الدعوة مع زيارة البعثة التجارية السوفيتية لتركيا وإعلان السوفيت عن مشاركتهم في معرض أزمير الدولي^(٤). كما أخذت وسائل الاعلام السوفيتية، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الحادية والثلاثين لقيام الجمهورية التركية، تذكر بعلاقات حسن الجوار التي قامت بين البلدين أيام مصطفى كمال أتاتورك، وبأن الاتحاد السوفيتي كان الدولة الوحيدة التي ساندت تركيا في حرب الاستقلالها. وقد رحبت عدد من الصحف التركية بالبيانات السوفيتية، إلا أن رد فعل الحكومة التركية تجاهها كان متحفظا^(٥) وعدتها مجرد مناورات سياسية.

وقد أوضح بيان وزير الخارجية التركي في أواخر كانون الثاني ١٩٥٥ من أن علاقات بلاده مع الاتحاد السوفيتي طبيعية أما الاتحاد السوفيتي فقد وجد فيها تناقضا مع تحالفات تركيا العسكرية ووصفها بأنها (ماسة بمصالح تركيا القومية ومستقبلها)^(٦)، وفي الوقت الذي أعلن وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف عن رغبة بلاده في شباط ١٩٥٥ في قيام علاقات حسن الجوار مع تركيا، أنتقد سياسة الحكومة التركية التي جعلت أعادة الصداقة التقليدية المشتركة بين البلدين أملا يصعب تحقيقه^(٧). الأمر الذي أدى إلى

(١) Arthur M. Schlesinger, The Dynamics of World Power: A documentary History of U.S Foreign Policy 1945-1973, vol.11, chelse a House Publishers, New York, 1973, p.476.

(٢) Ibid, p.477.

(٣) دار الكتب والوثائق، تقرير وزارة الخارجية العراقية س/٦٣٩/٦٣٩/٣٢٤٤٢ في ٥ كانون الأول ١٩٥٣

(٤) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

احتجاجات شديدة في تركيا لتذكر الاتحاد السوفيتي بسياساته العدائية التي أتبعها منذ عام ١٩٤٠^(١).

قام السفير البولوني في أنقرة خلال اجتماعه مع وزير الخارجية التركي فؤاد كوبرلو في آذار ١٩٥٥ بتقديم مذكرة الى الحكومة التركية أكدت فيها أن الحكومة السوفيتية مخلصه بعرض صداقتها على تركيا ولا تكن أي عداة ازاءها، ألا أن وزير الخارجية التركي أعلن عن تمسك بلاده بالعضوية في حلف شمال الأطلسي وأن سياستها تجاه الاتحاد السوفيتي لن تتبدل ألا بعد أن يغير سياسته حيال الدول الغربية الحليفة لتركيا^(٢)، فيما أكد رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس بأن تحالف تركيا مع الدول الغربية هو الوسيلة التي تمكن تركيا من تحقيق أهدافها في حفظ الأمن والاستقرار، وانتقد سلوك السوفيت للدعاية عن حسن نياتهم في ترويج عبارة (العيش بصفاء) الهادفة الى تسلط شعب على شعب آخر، كما رفض سياسة الحياد التي دعا اليها السوفيت وعدها سياسة يصعب تحقيقها^(٣).

كان خروشوف قد أعلن في كانون الأول ١٩٥٥ بأن تدهور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا خلال (١٥) عاما الماضية ترجع الى (تصريحات غير ملائمة) من قبل الاتحاد السوفيتي أدت الى تحالف تركيا مع الغرب^(٤).

عندما وجد الاتحاد السوفيتي أن جهوده لم تؤد الى نتائج ايجابية في تحسين علاقاته مع تركيا، أتجه الى الدبلوماسية في محاولة لأقناع تركيا باتباع سياسة الحياد والتخلي عن ارتباطها مع الدول الغربية عبر الأحلاف العسكرية ضد الاتحاد السوفيتي، إذ أعلن خروشوف عن سياسة التعايش السلمي في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في منتصف شباط ١٩٥٦، ألا أن تركيا لم تفسر هذا التغير في سياسة الاتحاد السوفيتي كدليل على رغبته في تحسين علاقاته معها.

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٢) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية س/١٢٥/١ في ٣ نيسان ١٩٥٥.

(٣) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية س/٢١٦/٢ في ١٣ حزيران ١٩٥٥.

(٤) Ismail Soysal, "70 years of Turkish – Soviet Political Relations", Turkish Review Quarterly Digest, No. 24, vol.5, Ankara, 1991, p.20;
David Dallen, Soviet Foreign Policy after Stalin, Op.Cit., p 101;

والتر لاکور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٢١٠.

قام السوفيت بمحاولات (لتطبيع) علاقاتهم مع تركيا، إذ دعت صحيفة (ازفيسيتيا)، بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لتوقيع المعاهدة الروسية - التركية للصدقة عام ١٩٢١، لإعادة العلاقات الحسنة التي سادت بين البلدين في ظل اتاتورك^(١). غير أن الرئيس التركي جلال بايار رفض سياسة الحياد التي دعا إليها الاتحاد السوفيتي وعدها عملاً غير أخلاقي، ودعا السوفيت إلى اتخاذ خطوات إيجابية لتحسين علاقات حسن الجوار^(٢)، كما أكد أن علاقات بلاده مع الولايات المتحدة لاتحدد من سيادتها واستقلالها، لذلك قامت تركيا بتوثيق علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة ونجحت في التوصل إلى عقد (اتفاقية التعاون والدفاع المشترك) معها في ٥ آذار ١٩٥٩^(٣) التي تم التصديق عليها في المجلس الوطني التركي الكبير في ١٤ أيار ١٩٦٠^(٤).

وقد رحبت العديد من الصحف التركية بهذه الاتفاقية وعدتها ضرورة تقتضيها مصالح تركيا الحيوية. فقد قالت صحيفة (جمهورية) التركية : (أن تركيا أزاء تهديدات روسية لها ولجعل ضمان أمريكا أكثر فعالية رأت من الضروري تقديم القواعد العسكرية لأمريكا، وأن هذا العمل بقدر ما هو عمل منطقي فهو أيضاً ضرورة لا مفر منها)^(٥).

بعث الاتحاد السوفيتي بمذكرة احتجاج إلى الحكومة التركية لتوقيعها الاتفاقية مع الولايات المتحدة، أوضحت المذكرة (أن تعاون الدوائر السياسية في تركيا مع القوات العدوانية للولايات المتحدة قد توسع إلى حد كبير ويجب أن تعلم الحكومة التركية أن هذه السياسة قد فرضت على الشعب التركي من قبل الحكومة التركية، وأن الأراضي التركية قد أصبحت قاعدة للإمبريالية) وأضافت (أن حكومة الاتحاد السوفيتي تحذر تركيا في هذا الشأن)^(٦).

(١) Ivar Spector, The Soviet Union and the Muslim World 1917. 1958, Op.Cit, p.219.

(٢) Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, OP.Cit., p.246.

(٣) Richard C. Company, Turkey and United States: The Arms Embargo Period, Praeger publishers, New York, 1985, p.22.

(٤) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٦١.

(٥) طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركيا، ج ٢، أوراق إبامي، ١٩٥٨-١٩٦٥، ط ١، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٣٤.

(٦) Gillian King, Documents on International Affairs 1959, Oxford university Press, London, 1963, p. 347.

في محاولة من الجانب التركي لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي قام وزير الصحة التركي، في أواخر كانون الأول ١٩٥٩، بزيارة موسكو أكد أثناءها رغبة حكومته في تطوير علاقتها مع الاتحاد السوفيتي^(١) وأتضح أولى بوادر الانفراج في العلاقات عندما طلب خروشوف أثناء اجتماعه مع السفير التركي في باريس في أوائل ١٩٦٠ بذل مساعيه من أجل تخفيف التوتر السائد في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي والعمل على تحسينها، إذ تلا ذلك قبول مندريس لزيارة موسكو في حزيران ١٩٦٠^(٢) من أجل بحث العلاقات بين البلدين.

ويبدو أن الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية وظهور بوادر الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب كانت من العوامل التي شجعت عدنان مندريس لقبول هذه الزيارة.

رابعاً : حادثة طائرة التجسس (U2) الأمريكية :

قامت تركيا في عام ١٩٥٤ بعقد اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة، بموجب المادة الثالثة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، لغرض تنظيم التعاون الثنائي بين البلدين. وبموجب هذه الاتفاقية حصلت الولايات المتحدة على الكثير من الامتيازات والتسهيلات في الأراضي التركية.

وقد استخدمت الولايات المتحدة قاعدة (أنجيرلك) الجوية التركية التابعة لحلف شمال الأطلسي لأغراض التجسس على الاتحاد السوفيتي، عن طريق أقلاع طائراتها التجسسية من نوع (U2) من هذه القاعدة منذ عام ١٩٥٦، فأحاطت السلطات التركية نشاط هذا الطيران بسرية كبيرة^(٣)، على الرغم من التحذيرات السوفيتية لتركيا بشأن هذه النشاطات لما لها من حساسية تخص أمن الاتحاد السوفيتي وسلامته^(٤).

(١) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit., p.86.

(٢) Ibid, p.86;

Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.298.

(٣) Richard C. Company, Turkey and United states : The Arms Embargo Period, Op.Cit., p.24.

(٤) Ismail Soysal, "70 years of Turkish – Soviet political Relations", Op.Cit., p.20.

وقد أثار الاتحاد السوفيتي القضية ثانية عندما تمكن في أوائل أيار ١٩٦٠ من أسقاط إحدى طائرات التجسس الأمريكية من طراز (U2) فوق أراضيها^(١).

وذكرت عدد من الصحف التركية أخبار الحادثة، إذ أدعت صحيفة (ظفر) الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الحاكم بأن الطائرة قد أقلعت من قاعدة (أنجيرلك) في أدنة كانت في مهمة لدراسة الأنواء الجوية.

وعلى هذا فقد هدد الاتحاد السوفيتي الدول التي تسمح للطائرات الأمريكية التجسسية بالقيام بهذه النشاطات من أراضيها مؤكداً بأن هذه الدول ستكون شريكة بهذه النشاطات التجسسية^(٢). ألا أن تركيا أنكرت انطلاق هذه العمليات من أراضيها وأصدرت وزارة الخارجية التركية في ٨ أيار ١٩٦٠ بياناً أكدت فيه بأن (الحكومة التركية لم تسمح لأية طائرة أمريكية بالتجسس أو بالطيران فوق أراضي الاتحاد السوفيتي ولم تسجل واقعة مثلى هذه لحد الآن، ولن تستطيع السلطات السوفيتية ادعاء مثل هذا الشيء، وأن تركيا غير مسؤولة عن طيران طائرات غيرها خارج نطاق أجوائها^(٣)).

رفض الاتحاد السوفيتي الأيضاحات التركية، وأتهم وزير الخارجية السوفيتي (غروميكو) في ١١ أيار ١٩٦٠ تركيا بمشاركة الولايات المتحدة في أعمال التجسس ضده^(٤)، وبعث بمذكرة في ١٣ أيار إلى تركيا نددت بسماع الأخيرة لقيام الطائرات الأمريكية التجسسية بالأقلاع من أراضيها^(٥).

ويبدو أن السوفيت قد اكتفوا بهذا الاحتجاج ولم يرغبوا في إثارة أي خلاف مع الأتراك بخاصة وأنهم كانوا في انتظار زيارة رئيس الوزراء التركي لموسكو.

(١) سيزائي أوركونت، العلاقات العسكرية الأمريكية - التركية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٢٧.

(٢) Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.176.

(٣) سيزائي أوركونت، العلاقات العسكرية الأمريكية - التركية - الصدر السابق، ص ٣٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.176.

المبحث الثاني

الاتحاد السوفيتي وعضوية تركيا في حلف بغداد

تعرضت الأقطار العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، الى ضغط من الدول الغربية التي استهدفت دفع هذه الأقطار الى قبول مشروعات الدفاع الانكليو-أمريكية الهادفة الى تطويق الاتحاد السوفيتي والحد من نفوذه في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي. فبعد أن استطاعت الولايات المتحدة، التغلغل في بلدان المنطقة اقتصاديا، بدأت في اتخاذ خطوات أخرى لتحقيق أهدافها السياسية من خلال التأثير في هذه الأقطار اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، عبر إقامة تكتل في هذه المنطقة على شكل التكتل الذي أقامته في غربي أوروبا.

التقت مصالح بريطانيا مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة عندما فكرت بريطانيا في إنشاء منظمة قيادة الشرق الأوسط (Middle East Command) لتجعل من تركيا أداة التغلغل في أقطار المنطقة لرد أطماع السوفيت في هذه المنطقة.

قامت بريطانيا بأستمالة الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وقدمت مقترحاتها الى مصر في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٥١ لقيام هذه المنظمة، بوصف أن موافقة مصر عليها يشجع الأقطار العربية الأخرى على الانضمام إليها^(١)، لكن مصر رفضت هذه المقترحات. إذ أنها لم تر من الاتحاد السوفيتي ما يدعوها الى القلق بوجود تهديد سوفيتي قريب على المنطقة العربية^(٢)، هذا فضلا عن أن الحكومة المصرية عدت هذا المشروع مجرد وسيلة لاستمرار الوجود البريطاني على الأراضي المصرية، في الوقت الذي كانت تسعى الى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا.

كان لموقف مصر بعد قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، وأعلان الرئيس (جمال عبد الناصر) بأن مصر لا يمكنها الدخول في حلف يكون الكيان الصهيوني طرفا فيه وتوجهه الدول الأجنبية أثر كبير في أخفاق هذا المشروع لربط الوطن العربي بأحلاف عسكرية

(١) John C. Campbell, Defense of the Middle East, Hurper and Brothers, New York, 1958, p.42.

كذلك : بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٥٩.

(٢) فؤاد المرسى، العلاقات المصرية - السوفيتية ١٩٤٣-١٩٥٦، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٦٢.

وسياسية تحقق المصالح الغربية في المنطقة. فكان على الولايات المتحدة وبريطانيا التفكير في خطط أخرى، تستبعد منها مصر، لذلك أتجها نحو العراق.

قام رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس أثناء زيارته الى لندن في منتصف تشرين الثاني ١٩٥٢ ببحث قضية الدفاع عن المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي مع المسؤولين البريطانيين، وصرح بعد انتهاء المباحثات عن تطابق وجهات نظر البلدين حول أمن المنطقة وسلامتها مؤكدا (بأن قضية الشرق الأوسط قضية تركية بالدرجة الأولى ولا يمكن أن ينكر أن توطيد السلام والأمن في هذا القسم من العالم له مساس مباشر بتركيا)^(١) كما أقترح وزير الخارجية التركي خلال اجتماعه مع القائم بأعمال السفارة العراقية في أنقرة توحيد جهودهما للدفاع عن بلادهما وأوضح له عدم قدرة تركيا لوحدها على تحقيق هذا الأمر، وأن بلاده يهمها انضمام الأقطار العربية الى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط المراد تشكيلها ووجوب تحقيق هذه الفكرة بأسرع وقت ممكن^(٢)، كما عبر رئيس الجمهورية التركية جلال بايار عن أهمية مشاركة دول المنطقة وتعاونها في الدفاع المشترك ضد التهديدات الخارجية^(٣).

بدأت الولايات المتحدة بأعادة رسم سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط في أوائل آذار ١٩٥٣ عندما قام وزير خارجيتها جون فوستر دالاس بزيارة دول المنطقة (لكي يظهر صداقته لحكومات تلك المنطقة وشعوبها)^(٤) بعد (التدهور المتواصل الذي أصيبت به المكانة الغربية وحتى المكانة الأمريكية في المنطقة)^(٥).

بعد انتهاء زيارته أعلن دالاس : (أن منظمة الدفاع عن (الشرق الأوسط) هي فكرة للمستقبل أكثر منها فكرة محتملة التحقيق فورا . . . وفي انتظار قيام تحالف دفاعي بصفة رسمية، تستطيع الولايات المتحدة أن تمد يد المعونة المجدية في سبيل تقوية أسباب الدفاع المتشابكة التي تبغي القوة وليس لتوجيهها كل منها ضد الأخرى أو ضد الغرب، ولكن لتواجه الخطر المشترك بين سائر الشعوب الحرة)^(٦).

(١) دار الكتب والوثائق، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في أسطنبول المرقم س/١٨٠/٤ في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢.

(٢) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية العامة في أنقرة الى وزارة الخارجية س/٣٠١/٣ في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٣) دار الكتب والوثائق، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في أسطنبول المرقم س/١٨٧/٤ في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٤) الفرد ليليتال، هكذا يضيح الشرق الأوسط، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٧، ص ٧٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٦) فواد دواردة، سقوط حلف بغداد، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١٠٥.

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

أولا : دور تركيا في تكوين الحلف :

بدأت الدبلوماسية التركية تؤدي دورا رئيسا في هذا المجال، إذ قام جلال بايار بزيارة الولايات المتحدة في كانون الثاني ١٩٥٤ تباحت أثناءها سبل تطوير العلاقات بين البلدين وأمكانية عقد معاهدات ثنائية بين دول المنطقة للدفاع عنها^(١).

وعلى هذا زودت الولايات المتحدة الباكستان بالمساعدات العسكرية كخطوة أولى لتحقيق هذا الهدف بموجب برنامج الأمن المتبادل في الوقت الذي كانت تركيا قد بدأت المشاورات مع الباكستان فيما يخص الدفاع المشترك^(٢)، فتم توقيع معاهدة التعاون بين البلدين في ٢ نيسان ١٩٥٤ بدعم من قبل الولايات المتحدة، أكدت المادة (٦) من المعاهدة على بقائها مفتوحة لأية دولة ترغب في الاشتراك فيها^(٣).

وقد رحبت وسائل الاعلام التركية بالمعاهدة، وأشارت جريدة (ظفر) لسان حال الحزب الديمقراطي الحاكم بأن المعاهدة (تشكل بداية لحلف الشرق الأوسط العسكري وستساعد في توسيع نظام حلف شمال الأطلسي)^(٤).

بعد أن عقد التحالف التركي الباكستاني اتجهت الأنظار نحو العراق لأقناعه بضرورة الدفاع المشترك لكونه من (دول الحزام الشمالي) المجاور للاتحاد السوفيتي. إذ اعتقد كل من سفير تركيا والقائم بالأعمال الباكستاني في طهران بأنه لا بد للعراق من الانضمام الى الحلف التركي الباكستاني، وأن تصريحات فاضل الجمالي رئيس وزراء العراقي في موضوع تقوية النفس وتقوية الجيش يمكن أن تمثل رغبة العراق في الانضمام الى الحلف، وأن العراق سيحصل على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة وأن بريطانيا وعدت الولايات المتحدة بالحاق العراق بهذا الحلف، تمهيدا لأتمام خطة الدفاع عن منطقة (الشرق الأوسط)^(٥).

أثناء ذلك جاءت تصريحات فاضل الجمالي رئيس وزراء العراقي بأنه لو اقترحت تركيا وباكستان على العراق الاشتراك في مشروع الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط فإن

(١) م. ب. م. بوتسغفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، موسكو، ١٩٧٦، ص ١٤٤.

(٢) الفرد ليلينتال، هكذا يضيع الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٣) عبد المجيد الوندائي، الحلف التركي الباكستاني والشاريع الاستعمارية في الشرق الأوسط، ط ١، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٤، ص ٦٦.

(٤) م. ب. م. بوتسغفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٥) دار الكتب والوثائق، كتاب وزارة الخارجية ش/٤٧/٤٧ تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية في ٢ آذار ١٩٥٤.

حكومته ستدرس الاقتراح بدقة، لأن العراق يهتم كثيرا بحفظ استقلاله وحفظ سلامة (الشرق الأوسط)^(١)، لتلتقي مع المساعي الأمريكية لقيام هذا الحلف إذ جرى في منتصف أيار ١٩٥٤ اجتماع في أسطنبول للسفراء الأمريكيين العاملين في (الشرق الأوسط)، أوضح فيه مساعد وزير الخارجية الأمريكي بأن سياسة بلاده في المنطقة تقوم على فكرة توسيع الحلف التركي الباكستاني ليضم أقطارا عربية أخرى^(٢).

بعد تولي نوري السعيد رئاسة الوزراء في آب ١٩٥٤ اتضحت فكرة إقامة حلف لدول (الشرق الأوسط) في أول تصريح له في ذلك الوقت إذ أعلن فيه بأن العراق : (لا يعارض التحالف مع المملكة المتحدة بشرط أن يكون هذا التحالف ميثاقا إقليميا تنضم إليه فضلا عن بريطانيا دول أخرى في المنطقة نفسها)^(٣) كما أكد على ضرورة توثيق علاقات الأخوة مع جيران العراق، ومع الحلف التركي الباكستاني بالذات، بصفته حلفا نموذجيا^(٤).

سافر نوري السعيد في منتصف أيلول ١٩٥٤ الى القاهرة، وأوضح أثناء اجتماعه مع الرئيس جمال عبد الناصر العلاقات التاريخية التي تربط العراق مع جارتيه تركيا وإيران وطبيعة الأخطار التي تهدد المنطقة كلها من جراء المطامع الشيوعية التوسعية. وعرض عليه نية العراق في عقد ميثاق للتعاون المتبادل مع تركيا على أن تتضمن إليه كل من إيران وباكستان، ثم تعقبهما بريطانيا لاحقا^(٥).

عرض نوري السعيد مشروعه على بريطانيا الذي تضمن قيام الاتفاق بين العراق وتركيا أولا، وعن طريق جهود كل من بريطانيا والعراق يتم أقناع تركيا في هذا الصدد، وبعد ذلك تقوم الدول الثلاث باشتراك باكستان فيه، وبعد قيام الحلف تنضم إليه الأقطار العربية^(٦).

(١) دار الكتب والوثائق، كتاب وزارة الخارجية ش/٤٧/٤٧ تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٤.

(٢) ب. م. بوتسغفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٤٦.

(٣) Arslan Humbaraci, Middle East Indictment, The Comelot Press, London , 1958, p.186.

(٤) عوني عبد الرحمن السبعواوي، العلاقات العراقية - التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٥) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢١٥.

(٦) Arslan Humbaraci, Middle East Indictment, Op.Cit., p.186.

أجرى نوري السعيد في أوائل تشرين أول عام ١٩٥٤ محادثات في أنقرة مع الأتراك أكد خلالها بأن أمن العراق مرتبط بأمن إيران وتركيا، وأن المعاهدة البريطانية - المصرية حول قناة السويس التي تستهدف صد العدوان على تركيا والأقطار العربية تعني أن مصر هي أيضا في طريقها للتعاون مع تركيا^(١).

بعد أنتهاء المباحثات أتفق البلدان على ما يأتي^(٢):

١. أن أمن البلدين يتطلب قيام تعاون بينهما مع الدول المجاورة وأن أفضل حل بالنسبة للأقطار العربية هو ربطها في حلف مع إيران وتركيا وباكستان.
٢. أدامة الاتصال بين البلدين من أجل التهيئة لمباحثات أخرى مع سورية وباكستان وإيران.

٣. اتخاذ التدابير الضرورية للوقوف ضد الدعايات الصهيونية والشيوعية الهادفة الى منع التقارب بين الأقطار العربية وتركيا.

٤. تأكيد الحاجة المتبادلة لأتمام التعاون الاقتصادي بين البلدين على وفق نصوص المعاهدة المعقودة بينهما عام ١٩٤٦.

حاولت تركيا، في سعيها للاشتراك مع العراق في الحلف، إيجاد سبيل جديد من أجل الاستفادة من المعونات العسكرية والاقتصادية من جانب الدول الغربية، فضلا عن تعزيز مكانتها ونفوذها بين الأقطار العربية، وإشراك العراق معها في مواجهة خطر الزحف الشيوعي السوفيتي المحتمل الذي يهدد تركيا والدول المجاورة للاتحاد السوفيتي.

لأجل استكمال ما جرى الاتفاق عليه في تشرين الثاني ١٩٥٤، زار عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي بغداد في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥ وأجرى محادثات مع المسؤولين العراقيين، حاول من خلالها عقد اتفاق مع العراق مشابه للحلف التركي - الباكستاني لكن نوري السعيد أظهر تردده في الأقدام على عقد مثل هذا الحلف، خوفا من الارتباط مع تركيا بشكل واضح وصريح من دون تهيئة عربية مسبقة^(٣). ألا أن عدنان مندريس كان

(١) Wademer. J Gallman, Iraq Under General Nuri, My Recollection of Nuri al Said 1954-1958, The Johon Hopkins Press, Baltimore, 1964, p.16.

كذلك :

عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ٢١٦ .

(٢) عوني عبد الرحمن السباعي، العلاقات العراقية - التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ١٧٠-١٧١.

=====

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٢

يلج على ضرورة الاتفاق على أي شيء، لكي لا تشمت به المعارضة الداخلية في بلاده، وتتفص من جهوده مع أصدقائه من المسؤولين العراقيين^(١). وقد طمأن عدنان مندريس خلال المحادثات نوري السعيد بأن الولايات المتحدة ستعتمد الى تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للعراق حالما يتم عقد الحلف بين البلدين^(٢)، وقد أستاذ في ذلك الى تقديم الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية والعسكرية الى تركيا وباكستان بعد أن عقد الحلف الثنائي بينهما عام ١٩٥٤.

في ختام المباحثات بين البلدين صدر البيان المشترك في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٥، تضمن قرار البلدين بعقد اتفاق يهدف الى تحقيق التعاون وتوسيعه لتأمين استقرار منطقة (الشرق الأوسط) وسلامتها باقرب وقت مستطاع، وتعهد البلدان بالتعاون (لصد أي اعتداء يقع عليها من داخل المنطقة أو من خارجها - أي من أي جهة كانت - وذلك استنادا الى حق الدفاع الشرعي الذي قرره المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة)^(٣) كما أكد الجانبان بأنه (من الضروري والمفيد أن ينضم الى هذا الاتفاق غيرها من الدول التي تثبت عزمها على العمل لتحقيق اهدافه، أو التي تستطيع أن تعمل على ذلك بحكم موقعها الجغرافي أو امكاناتها. وعلى ذلك فأنهما ستكونان على اتصال وثيق بالدول التي تبدي رغبته في العمل معها في هذا السبيل كما ستسعيان لأن يتم التوقيع على هذا الاتفاق مع الدول المذكورة في وقت واحد إن أمكن، وعليه فأنهما ستواليان بذل الجهود نفسها بعد التوقيع عليه أيضا)^(٤).

واضح مما تقدم أن تركيا لم تهدف الى مجرد اتفاق ثنائي مع العراق فحسب، وإنما كانت تهدف الى اتفاق يشمل عددا من الأقطار العربية بعد اتفاقها مع العراق. لهذا قام عدنان مندريس بزيارة الى دمشق في منتصف كانون الثاني ١٩٥٥ بدعوة من الحكومة

كذلك :

George Lenczowski, The Middle East In the World Affairs, 3rd ed., Cornell University Press, New York, 1962, p.292.

(١) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٢) Wademer. J. Gallman, Iraq Under General Nuri, My Recollection of Nuri al Said, OP.Cit., p.31-33.

(٣) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ٢٢٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

السورية^(١)، وأعلن فيضي الأتاسي وزير خارجية سورية بأنه (لن تجري أي مباحثات سياسية بين عدنان مندريس وبين الحكومة السورية أثناء زيارة الرئيس التركي)^(٢) مؤكداً (بأن الحكومة السورية لم تفكر في أن تدخل في هذا الميثاق، وأن سورية ستبذل ما لديها من قوة لتقوية علاقاتها مع جاراتها)^(٣).

لم تكن هذه المواقف السورية المنطوية على أشكال التأييد كافية لأحتواء سخط الرأي العام السوري، إذ قام الطلبة بمظاهرات في دمشق وحلب وعدد من المدن الأخرى احتجاجاً على زيارة الوفد التركي لسورية وعلى الحلف العراقي - التركي المتوقع عقده وذلك لأن سورية كانت تريد وقوف الدول العربية على الحياد بين الشرق والغرب^(٤).

استكمالاً لجهود تركيا في ضم الأقطار العربية الى الحلف العراقي التركي، زار عدنان مندريس، بعد انتهاء زيارته لسورية، لبنان، وأجرى محادثات مع الرئيس اللبناني كميل شمعون، أكد فيها اهتمام تركيا الكبير في تنظيم شؤون الدفاع عن المنطقة ورغبتها في التعاون مع الأقطار العربية في هذا المجال، وأبلغ الرئيس اللبناني بأن تركيا والعراق لم يوقعا معاهدة تحالف وإنما وضعا مشروع معاهدة فقط^(٥). وقد سلم عدنان مندريس للرئيس اللبناني أثناء الاجتماع نسخة من الحلف العراقي - التركي ودعاه للانضمام إليه^(٦)، وعرض عليه برنامجاً دفاعياً يتألف من ثلاث نقاط رئيسية هي^(٧) :

١. قيام تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة بتسليح وتجهيز وتدريب الجيش اللبناني.
٢. في حالة انضمام لبنان الى الدول الأخرى في الدفاع عن (الشرق الأوسط) فإنه سيحصل على المساعدات المالية من الولايات المتحدة.
٣. تعهد تركيا في الدفاع عن حدود لبنان في حالة تعرضها للأعداء.

(١) جريدة الأخبار في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٥.

(٢) جريدة الشعب في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٥.

(٣) جريدة الشعب في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٥) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٧) جريدة الشعب في ١٥ شباط ١٩٥٥.

خلال المباحثات مع عدنان مندريس أعلن رئيس الوزراء اللبناني بأن بلاده ستستشير الأقطار العربية قبل تقرير موقفها^(١). وكان العراق قد بذل في منتصف شباط ١٩٥٥ محاولات لضم سورية ولبنان إلى الحلف ألا أنه فشل في ذلك^(٢).
سافر عدنان مندريس، لغرض أخراج الحلف إلى حيز الوجود إلى بغداد وبعد محادثات قصيرة مع المسؤولين العراقيين، تم التوقيع على الحلف العراقي - التركي في ٢٤ شباط ١٩٥٥^(٣).

وتم التصديق على الحلف من المجلس الوطني التركي الكبير والبرلمان العراقي في ٢٦ شباط ١٩٥٥ وأصبح ساري المفعول من هذا التاريخ^(٤)، وأعلن عدنان مندريس في اجتماع للمجلس الوطني التركي الكبير بعد التصديق على الحلف بأن (أمله كبير بأن تتضمن الدول العربية جميعها لهذا الميثاق الذي يدر ولا شك عليهم بالفوائد العظيمة)^(٥).
أشارت مقدمة الحلف إلى معاهدة (الصداقة وحسن الجوار) المعقودة بين البلدين في ١٩ آذار ١٩٤٦ ورغبتها في تنمية وأستمرار الصداقة والاخوة بينهما، كما أكدت على (أن السلم والأمن بين البلدين جزء لا يتجزأ من السلم والأمن لشعوب العالم، وبخاصة شعوب الشرق الأوسط، وأساسا لسياستها الخارجية)^(٦) كما بينت المقدمة أنه نظرا لأدراك البلدين (المسؤولية الملقاة على عاتقهما بوصفهما عضوين في هيئة الأمم المتحدة يههما استتباب السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، مما يستوجب اتخاذ التدابير اللازمة لذلك على وفق أحكام المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، منذ أقتناعهما بضرورة عقد ميثاق يحقق هذه الأهداف)^(٧).

(١) مديرية التوجيه والإذاعة العامة، حقائق في السياسة يبحثها مجلس النواب العراقي، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٥، ص ٢٦.

(٢) فواد دواره، سقوط حلف بغداد، المصدر السابق، ص ١١٢؛

عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٣) عزيز شريف، من حلف إلى تحرير القنال، مطبعة دار الحلاء، بيروت، ١٩٥٦، ص ٢٦-٢٧؛

الفرد ليلينثال، هكذا يضع الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٩١.

(٤) محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢١١؛

عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٥) دار الكتب والوثائق، كتاب السفارة العراقية في أنقرة المرقم ع/٧٥/٥ في ٢٨ شباط ١٩٥٥.

(٦) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

(٧) حسن الدجيلي (ترجمة)، ميثاق بغداد - حقائق يسطها مجلس العموم البريطاني، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦،

العراقي - التركي^(١)، إذ أودعت وثيقة الانضمام في ٢٣ أيلول ١٩٥٥، وبذلك أكتمل العدد اللازم لتأليف المجلس الوزاري للحلف المنصوص عليه في المادة السادسة من الميثاق. أما إيران فقد أعلنت عن نيتها في الانضمام الى الحلف في ١١ تشرين الأول ١٩٥٥^(٢)، وجاء قرارها متأخراً نتيجة معارضة الاتحاد السوفيتي لانضمامها للحلف، حيث قبلت رسمياً في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥^(٣). وهكذا تطور الحلف العراقي - التركي بعد انضمام بريطانيا وباكستان وإيران اليه، وتغيرت تسميته الى (حلف بغداد). ونتيجة لألحاح أعضاء الحلف وافقت الولايات المتحدة على حضور مراقب أمريكي لاجتماعات الحلف الدورية، وعلى الانضمام الى عدد من لجان الفرعية.

ثانياً : موقف الاتحاد السوفيتي من حلف بغداد :

وقف الاتحاد السوفيتي، منذ بداية المحاولات التركية لقيام الاحلاف في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، موقف المعارض الشديد للمحاولات التي كانت تبذلها تركيا لربط باكستان وإيران معها في حلف دفاعي ضده. إذ أعلنت وكالة (تاس) السوفيتية بهذا الصدد : (أن المساعي تبذل الآن لجذب تركيا وإيران وباكستان بحلف عسكري دفاعي موجه ضد الاتحاد السوفيتي)^(٤).

منذ أن بدأت المفاوضات التركية الباكستانية لعقد الحلف بينهما في أواخر عام ١٩٥٣، اتهمت الحكومة السوفيتية تركيا بالتمهيد لعقد حلف عدواني، بخاصة وأن الأمن القومي لتركيا لم يعد مهدداً من أي أحد من جيرانها، ملمحة بصورة غير مباشرة الى مبادرة السوفيت في مذكرة ٣٠ أيار ١٩٥٣ الخاصة بتخلي الاتحاد السوفيتي عن ادعاءاته

(١) Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.281.

عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٢) روح الله رمضان، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جهودي، مركز

دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص ص ٢٩٦، ٢٩٨.

(٣) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٤) جريدة الأخبار في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٣.

نصت المادتان الأولى والثانية من الحلف على تعاون البلدين لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما على وفق أحكام المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة وأتخذ التدابير اللازمة بهذا الشأن، كما نصت المادة (٦) منه على أن (يكون الميثاق مفتوحاً للانضمام إليه من أية دولة من دول الجامعة العربية، وغيرها من الدول التي يهملها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة)^(١).

استجابت بريطانيا لدعوة العراق للانضمام الى الحلف العراقي - التركي واجرت مباحثات مع العراق أنهت بتوقيع الاتفاق الخاص في ٤ نيسان ١٩٥٥ ليحل محل معاهدة ١٩٣٠، وفي اليوم التالي أعلنت بريطانيا انضمامها الى الحلف على وفق المادة (٥) منه^(٢).

وقد صرح عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي بمناسبة انضمام بريطانيا الى الحلف، قائلاً: (وهكذا لم يعد (الشرق الأوسط) يبدو كما كان فراغاً من ناحية الأمن والسلم، وسيحرر من كابوس القلق وعدم الاستقرار . . . أن انضمام بريطانيا هو إحدى الحوادث المهمة جداً، أن اشتراك بريطانيا صديقتنا الحميمية والحليفة، أعز شئ الى نفوسنا)^(٣).

أيدت باكستان توقيع الحلف العراقي - التركي وأعربت عن رغبتها بانضمام دول أخرى من المنطقة للدفاع عن أمن المنطقة وسلامتها، وتوقع رئيس الوزراء الباكستاني انضمام دول أخرى الى باكستان والعراق وتركيا فيما يتعلق بالدفاع المتبادل^(٤). فيما أكد عدنان مندريس بأن انضمام باكستان للحلف سيتم في المستقبل القريب^(٥).

اجتمع عدد من المسؤولين العراقيين والأتراك في أنقرة في الأول من تموز ١٩٥٥ مع وزير الخارجية الباكستاني وأنهى الاجتماع بموافقة باكستان في الانضمام الى الحلف

عزيز شريف، من حلف بغداد الى تحرير القنال، المصدر السابق، ص ٢٩-٣٠.

(١) حول نصوص الحلف العراقي - التركي راجع:

المصدر السابق، ص ٢٩-٣١.

عبد الرزاق الحسي، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ٢٥١-٢٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) حسن الدجيلي (ترجمة)، ميثاق بغداد. حقائق يسطها مجلس العموم البريطاني، المصدر السابق، ص ٧١.

(٤) دار الكتب والوثائق، كتاب السفارة العراقية في كراچی الى وزارة الخارجية المرقم س/٥٦٦/٤/٢ في ٤ آذار ١٩٥٥.

(٥) دار الكتب والوثائق، كتاب السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم س/٢١٦/٢ في ١٣ حزيران ١٩٥٥.

الإقليمية في تركيا^(١). كما أتهمت وسائل الإعلام السوفيتية تركيا في زيادة التوتر في مناطق المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي على الرغم من محاولات الاتحاد السوفيتي في اتخاذ خطوات عدة لأقامة (علاقات الجيرة الحسنة مع تركيا)^(٢).

قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة رسمية الى تركيا في ١٨ آذار ١٩٥٤ أحتجت فيها على الحلف المقترح بين تركيا وباكستان، وأكدت بأن الحلف (يفاقم الموقف في الشرق الأدنى والأوسط وفي جنوب شرق آسيا مما له صلة مباشرة للأمن في الاتحاد السوفيتي)^(٣)، وأتهمت المذكرة الولايات المتحدة بالتخطيط لأستخدام المصادر البشرية في هذه المنطقة لتتفيذ سياستها .

وقد ردت الحكومة التركية على المذكرة السوفيتية في ٩ أيار ١٩٥٤ رافضة الادعاءات السوفيتية، وعبرت مذكرتها عن (أستياء الحكومة التركية أزاء الاحتجاجات السوفيتية من خلال القنوات الدبلوماسية وأية وسيلة إعلامية حيثما تقوم تركيا بتعزيز السلم)^(٤).

حاول الاتحاد السوفيتي تحسين علاقاته مع تركيا ألا أن الأوساط السياسية في تركيا لم ترحب بالمساعي السوفيتية، في الوقت الذي استمرت فيه وسائل الإعلام السوفيتية بالتأكيد على علاقات حسن الجوار التي قامت بين البلدين أيام مصطفى كمال اتاتورك، وقد رحبت عدد من الصحف التركية بالبيانات السوفيتية^(٥)، ألا أن رد فعل الحكومة التركية والرأي العام أبدى تحفظا، فكتبت صحيفة أولوس (Ulus) معلقة على المحاولات السوفيتية في أوائل أيلول ١٩٥٤ بالقول : (أن يهلوانيات السياسة السوفيتية مشفوعة بالتأرجح بين الصداقة والعداوة لا توحى بكثير من الثقة)^(٦).

(١) Ivar Spector, The Soviet Union and the Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.215.

(٢) Ibid, p.215.

(٣) Ibid, p.214;

والترلاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٤) David Dallen, Soviet Foreign Policy after Stalin, Methue and Co LTD, London, 1962, p.202.

(٥) والترلاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

عندما بدأت المفاوضات التركية العراقية في تشرين الأول ١٩٥٤ هاجمت وسائل الاعلام السوفيتية هذه الخطوة ووصفتها بأنها تمثل خطوة أخرى لاشراك العراق في الحلف الدفاعي الغربي، كما أعلن وزير الخارجية السوفيتي في شباط ١٩٥٥ عن رغبة بلاده في قيام علاقات حسن الجوار مع تركيا وحمل تركيا مسؤولية تدهور العلاقات بين البلدين نتيجة للسياسة التي تتبعها تركيا والتي جعلت أمكانية إعادة الصداقة التقليدية بينهما أمرا يصعب تحقيقه^(١).

بعد قيام حلف بغداد بعث الاتحاد السوفيتي بمذكرات احتجاج الى الدول المشاركة في الحلف^(٢)، ووصفته الدوائر الرسمية السوفيتية بأنه (ماس بمصالح تركيا القومية وبمستقبلها)^(٣) كما هاجمت وسائل الاعلام الحلف ووصفته بأنه (تحالف عسكري عدواني) وأتهمت الدول الغربية بمحاولة تحريض العراق للسيطرة على سورية وتحريض تركيا لأحتلال منطقتي أذربيجان وكردستان^(٤).

لم تقتصر معارضة الاتحاد السوفيتي لحلف بغداد عند هذا الحد فحسب بل امتدت الى التعاون مع الأقطار العربية المعارضة لحلف بغداد وذلك بهدف الحد من امتداده الى أقطار عربية أخرى ومن ثم العمل على هدمه. فقد ^{شهد} عام ١٩٥٥ نشاطا دبلوماسيا سوفيتيا استهدف التغلغل في المشرق العربي والحيلولة من دون أنتفاع الغرب من حلف بغداد. وعندما أعلنت سورية شجبها في منتصف شباط ١٩٥٥ للأحلاف والمواثيق العسكرية الأجنبية^(٥) وإعلان رئيس الوزراء السوري عن (رفض الأحلاف وعدم الانضمام الى المعاهدة التركية العراقية)^(٦) قامت تركيا بالضغط على سورية من أجل ضمها الى حلف بغداد، وأشتركت مع عدد من الأقطار العربية في عدد من الأعمال الاستفزازية والتهديد والمناورات وحشد الجيوش على حدود سورية وأثارت مشاكل

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٢) Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.284.

(٣) والترلاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(٤) Ivar Spector, The Soviet Union and the Muslim World 1917. 1958, Op.Cit, p.216.

(٥) Patrick Seale, The Struggle for Syria : A study Of post – War Arab politics, 1945-1958, Oxford University Press, London, 1966, p.222.

(٦) George Lenczowski, The Middle East in the World Affairs, Op.Cit., p.359.

الحدود بين البلدين^(١) كما قامت بتقديم مذكرة الى الحكومة السورية في ١٣ آذار ١٩٥٥ بشأن موقفها حيال الحلف العراقي - التركي جاء فيها : (أن مشروع عقد الحلف المصري - السوري خرج الى حيز الوجود نتيجة مباشرة لجهود مصر الرامية الى منع الدول العربية من دخول الميثاق العراقي التركي وعزل تركيا والعراق عن (العالم العربي)، وإذا أمكن عزل تركيا بعد فصل العراق عنها. أن سورية بهذا الاتفاق تكون قد سلمت مصيرها وسياستها لمصر التي تحاول بسليبتها وعدائها لتركيا تعكير الهدوء في الشرق الأوسط فللتفاق المنوي عقده أهداف أخرى على رأسها الاتفاق على عدم التفاهم مع تركيا ولا عقد اتفاق معها وفي ذلك ظاهرة عداوة واضحة ضد تركيا^(٢)).

أن الضغوط التي مارستها تركيا ضد سورية دفعت الاتحاد السوفيتي الى التدخل، إذ أصدرت وزارة الخارجية السوفيتية في ١٦ آذار ١٩٥٥ بياناً أشارت فيه الى دور تركيا في جر دول المنطقة الى المخططات الأمريكية، وأوضح البيان عدم حاجة الأقطار العربية لحلف بغداد، مؤكداً بأن تركيا تقوم بكل هذا من أجل استعادة سيطرتها السابقة على الأقطار العربية^(٣). كما أعلن الاتحاد السوفيتي، نتيجة لموقف سورية الراض للأحلاف، عن تأييده التام لسورية^(٤)، إذ أخبر وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف المبعوث السوري (فريد الخاني)، الذي كان يزور موسكو، في ٢٣ آذار ١٩٥٥ بأن (الاتحاد السوفيتي يؤيد موقف سورية ويرغب في تقديم جميع المساعدات اليها بهدف حماية استقلالها وسيادتها)^(٥) وأن الحكومة السوفيتية : (لن تقف مكتوفة الأيدي، إذا التجأت تركيا لامتناع الحسام في تعاملها مع سورية)^(٦).

وقد واصل الاتحاد السوفيتي أظهار استنكاره وعدائه لحلف بغداد ومخططات الغرب في المنطقة، وألقى مسؤولية الصراعات والتصدع في العلاقات الثنائية المشتركة في المنطقة على تلك الأحلاف والتكتلات في محاولة منه للضغط ضدها. إذ أصدرت وزارة

(١) Ibid, p.359;

ب. م. بوتسغفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٢) جريدة الأخبار في ٢٤ آذار ١٩٥٥.

(٣) ب. م. بوتسغفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٤٩-١٥٠.

(٤) صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٦٣.

(٥) Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.234;

George Lenczowski, The Middle East in the World Affairs, Op.Cit., p.359.

(٦) Ibid, p.359.

الخارجية السوفيتية بيانا في ١٦ نيسان ١٩٥٥ جاء فيه : (أن الحالة العامة في الشرق الأوسط قد ازدادت خطورة لدرجة كبيرة، ويعزى سبب ذلك الى أن عددا من الدول الغربية قامت بمحاولات جديدة لجر بلدان الشرقين الأدنى والأوسط الى التكتلات العسكرية وبلغ الأمر في الآونة الأخيرة الى حد أن سورية صارت تتلقى مطالب أنذارية بالانضمام الى الحلف التركي العراقي وتتعرض مصر لضغط شديد أيضا إذ يطالبونها بتغيير موقفها السلبي من الحلف العراقي التركي وعدم تأييد سورية التي تقاوم الضغط الأجنبي)^(١) وأكد البيان بأن الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدي أزاء تشكيل الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية في بلدان المنطقة مما له صلة مباشرة بأمن الاتحاد السوفيتي.

أعلنت الولايات المتحدة، انضمامها في ١٩ نيسان ١٩٥٥ الى اللجنة الاقتصادية ولجنة مكافحة النشاطات الهدامة التابعة للحلف، وتعزيز علاقاتها العسكرية مع دول الحلف، وذلك تقوية لحلف بغداد في مواجهة الرفض الذي تعرض له من الأقطار العربية^(٢).

ولمواجهة الضغوط التي تتعرض لها سورية من جراء التزامها بسياسة الحياد ورفضها الانضمام الى الاحلاف الغربية، فقد سعى السوفيت الى تشجيع هذه السياسة لحصر نفوذ حلف بغداد ومنع امتداده الى أقطار أخرى تهدد مصالحه المتنامية في المنطقة لذلك أقدم السوفيت على تقديم عروض لمساعدات اقتصادية وعقد صفقة أسلحة مع سورية في خريف عام ١٩٥٥ بعد امتناع بريطانيا والولايات المتحدة عن تجهيز سورية بالأسلحة^(٣)، كما عقدت اتفاقية تجارية بين البلدين في تشرين الثاني ١٩٥٥، وأرتفعت درجة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى السفارة (في سبيل تعزيز علاقات الصداقة الموجودة بين البلدين وتطويرها)^(٤).

سعى السوفيت الى التقرب من مصر التي قادت حملة المعارضة ضد حلف بغداد، إذ وجهت دعوة الى الرئيس جمال عبد الناصر في آب ١٩٥٥ لزيارة موسكو، وتمكنت

(١) أسكندر أحمدوف (أعداد)، الاتحاد السوفيتي والعالم العربي : مجموعة من الوثائق السياسية، ترجمة خيرى الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٨، ص ٤١-٤٢.

(٢) أرسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، ترجمة خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٦٨. كذلك : أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٣) Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.234-256.

(٤) Ibid, p.255.

مصر من عقد صفقة الأسلحة التي أعلن عنها في ٢٧ أيلول ١٩٥٥ في مقابل تصدير القطن المصري^(١)، كما وافق السوفيت على تجهيز مضر بالنفط والمعدات الصناعية في مقابل القطن المصري، كما عرض السوفيت في تشرين الثاني ١٩٥٥ على مصر تزويدها بالمعدات اللازمة لبناء السد العالي^(٢).

حاولت تركيا أن تصور أن اشتراكها في حلف بغداد كان من أجل حفظ السلام والدفاع عنه، ولهذا فقط عملت جاهدة من أجل انضمام الولايات المتحدة إليه من أجل مواجهة السوفيت في المنطقة. إذ قدمت في شباط ١٩٥٦ الدعوة إليها رسمياً للانضمام للحلف (لتقوية الآمال بالحلف)^(٣).

(١) ك. م. وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القبان، الدار القومية للطباعة

والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٨٦.

أرسكين تشايلدرز، الطريق إلى السويس، المصدر السابق، ص ١٥٠.

أنظر أيضاً :

بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٢) أرسكين تشايلدرز، الطريق إلى السويس، المصدر السابق، ص ١٥٤-١٥٩.

(٣) ب. م. بوتسغفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٥٣.

المبحث الثالث

مشروع ايزنهاور وتأثيره في العلاقات التركية السوفيتية

كان من نتائج فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ انحسار النفوذ البريطاني عن منطقة (الشرق الأوسط)، وأزدياد النفوذ السوفيتي في المنطقة، لذلك خشيت الولايات المتحدة أن يؤدي هذا الى الأضرار بالمصالح الغربية في المنطقة العربية، فبادرت الى طرح ما أسمته بـ (مشروع ايزنهاور) لملء الفراغ في المنطقة^(١).

قام الرئيس ايزنهاور في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ بطرح مشروعه على الكونغرس الأمريكي بغية تقديم المساعدة لدول (الشرق الأوسط) عن طريق^(٢) :

١. استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل هذه المساعدات ضد العدوان المسلح المكشوف من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

٢. الاضطلاع ببرامج معونات عسكرية أمريكية مع من يطلبها من دول المنطقة.

٣. أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم المعونة لدول (الشرق الأوسط) من أجل تنمية اقتصادياتها.

وقد وافق الكونغرس الأمريكي على هذا البرنامج ودخل حيز التطبيق في ٩ آذار ١٩٥٧^(٣).

يلاحظ على هذا المشروع بأنه طرح في محاولة لتثبيت النفوذ الأمريكي في المنطقة، وبخاصة وأن المنطقة تحتوي على ثلثي احتياطي النفط في العالم. كما أنه أستخدم منع وصول الاتحاد السوفيتي الى المنطقة وأحتوائه داخل مناطق نفوذه الراهنة.

(١) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٣٨٢.

الفرد ليليتال، هكذا يضع الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) عمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المصدر السابق، ص ٢٣٣.

John C. Campbell, Defence of the Middle East, Op.Cit., p. 122.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفي، الولايات المتحدة والشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٧٨، ص ١٥٢.

بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ١٩٢.

أولاً : دور تركيا في المشرع :

أعلن عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي عن موافقته على مشروع ايزنهاور في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ مؤكداً (أن تركيا سوف تحتل مركزاً مرموقاً في مبدأ ايزنهاور) معلناً (أن الحكومة التركية تعد الأعمال المهمة التي قامت بها الولايات المتحدة، والدول المحبة للسلام تتماشى مع ما يجب أن يعطى لهذه المنطقة من أهمية، وأن التصريحات التي أعلنها ايزنهاور وبرنامج الجديد ما هي إلا أعمال جديرة بالشكر والثناء)^(١) كما أيد وزير الخارجية التركي المشروع وعده خطوة ذات قيمة كبرى لتأمين الاستقرار في المنطقة بتقديمه الضمانات الأمريكية للدول الأعضاء في حلف بغداد^(٢).

أما موقف وسائل الإعلام التركية فقد رحبت صحيفة (ظفر) في ٤ كانون الأول ١٩٥٧ بالمشروع من خلال المبدأ الذي يقوم عليه والمتمثل بضمان وجود القوة العسكرية الأمريكية، وتوفير الدعم للمنطقة في المجال الاقتصادي عبر المساعدات المالية، مؤكدة بأن التاريخ يحكم على صحة هذا المبدأ وعدم صحته من خلال (الموقع والأهمية التي تقدمها أمريكا لتركيا في هذه الخطة وحساباتها)^(٣).

كما أيدت الدول الأعضاء في حلف بغداد مشروع ايزنهاور، إذ اجتمع رؤساء وزارات الحلف في أنقرة في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٥ وفي نهاية مباحثاتهم أعلنوا عن ترحيبهم بالمشروع، وعدوه بمثابة خطوة مهمة لمجابهة العدوان والتخريب الشيوعي في المنطقة وحفظ السلم وتأمين الرفاة والتقدم الاقتصادي لشعوب المنطقة^(٤).

(١) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(٢) دار الكتب والوثائق، كتاب وزارة الخارجية العراقية د/١٠٢٢/١٠٢٢/١٠٢٢/١٠٢٢ في ٢٣ آذار ١٩٥٧.

(٣) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص ٢٦٩-٢٧٠.

(٤) روح الله رضائي، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٣٧، المصدر السابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المصدر السابق، ص ٢٤٤-٢٤٥.

W.B. Fisher, "Turkey Physical and Social Geography", in : The Middle East and North Africa 1979-1980, 26 ed., Europa Publications Limited, London, 1979, p.762.

ثانياً : موقف الاتحاد السوفيتي :

أما موقف الاتحاد السوفيتي من مشروع ايزنهاور فكان من الطبيعي أن يكون في مقدمة المعارضين له، إذ عده يتضمن هجوماً مباشراً على أهتماماته في (منطقة الشرق الأوسط). وقد علقت وكالة (تاس) الرسمية على المشروع بقولها أن المشروع يريد تحويل (الشرق الأوسط) الى مستعمرة أمريكية، وأن ايزنهاور في رسالته الى الكونكرس ينطق بصوت الحرب وليس بصوت السلام، إذ أن حرص الولايات المتحدة على سيادة واستقلال دول (الشرق الأوسط) لا يمكن تحقيقها مع تبني برنامج عدواني باستخدام القوة الأمريكية في المنطقة^(١). كما أنهم البيان الذي صدر، بعد أنتهاء المباحثات السوفيتية - الصينية في أوائل كانون الثاني ١٩٥٧، الولايات المتحدة بالسعي للحلول محل الاستعمار البريطاني والفرنسي في المنطقة، ومحاولة القضاء على حركة الاستقلال القومي بالشرق الأدنى والأوسط، الأمر الذي من شأنه أن (يخلق توتراً جديداً في الشرقين الأدنى والأوسط)^(٢). كما رفض البيان الذي صدر في ٦ كانون الثاني في نهاية مباحثات الاتحاد السوفيتي مع رؤساء دول أوروبا الشرقية (هذا التدخل الفاضح في شؤون الشرق الأوسط)^(٣).

قدم الاتحاد السوفيتي، رداً على مشروع ايزنهاور، مشروع عرف باسم (مشروع شيلوف) في ١١ شباط ١٩٥٧ لتأكيد مركزه الجديد في (الشرق الأوسط)، إذ أقرح المشروع بتوقيع التزام مشترك من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بتسوية المشاكل في المنطقة بالوسائل السلمية من دون غيرها، والمرتكزة على احترام سيادة الدول الإقليمية وأزالة القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها وعدم أقحامها في أية أحلاف عسكرية. كما تضمن المشروع تقديم المساعدات الاقتصادية غير المشروطة، ألا أن الدول الغربية رفضت هذا المشروع^(٤).

(١) Problem Of the Third World, The Policy Of the Soviet Union in the Arab World : A short collection of Foreign Policy Documents, Progress Publishers, Moscow, 1975, p.82.

(٢) محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٤) أنظر :

بهر روندو، مستقبل الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ١٩٣.

ك.م. وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٩٤.

أرسل الرئيس الأمريكي ايزنهاور مبعوثه الخاص (جيمس ريتشاردز) في منتصف آذار ١٩٥٧ في جولة الى عدد من الدول في المنطقة لتوضيح ما جاء في المشروع الأمريكي واطلاع حكومات دول المنطقة على مضامين السياسة الأمريكية الجديدة^(١)، اجتمع خلالها مع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، الذي كرر ثانية تأييد تركيا لمشروع ايزنهاور، وفي ختام المباحثات بينهما أصدرت الحكومة التركية بياناً رسمياً أعلنت فيه : (أن الحكومة التركية تكرر مساندتها لأقتراح الولايات المتحدة من أجل دعم الاستقلال السياسي لدول الشرق الأوسط، وضمان سلامتها الإقليمية ضد تهديد الشيوعية الدولية)^(٢)، كما تعهدت الولايات المتحدة بمساعدة تركيا ضد كل النشاطات الهدامة في المنطقة، ورغبتها في تقديم المساعدات المالية في المشاريع الاقتصادية التركية^(٣)، فضلاً عن إعلان الولايات المتحدة في ٢٣ آذار ١٩٥٧ عن رغبتها في الانضمام الى اللجنة العسكرية لحلف بغداد^(٤).

كانت الخطوة الأمريكية في الانضمام الى اللجنة العسكرية لحلف بغداد تستهدف أظهر تأييدها للحلف من حيث تشكيله وسياساته وأهدافه ولتغطية الضعف العسكري للحلف، والافصاح مقدماً عن اتجاهات سياستها المقبلة في المنطقة لتشجيع الأقطار العربية المترددة في الانضمام إليه، بالاطمئنان مقدماً الى أي قرار تتخذه هذه الأقطار للاشتراك فيه.

قامت الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على سورية، التي رفضت مشروع ايزنهاور، لحملها على قبوله، وطلبت من حلفائها حكام العراق والأردن ولبنان وتركيا تشديد الحصار عليها لعزلها، غير أن سورية نجحت في عقد اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي في أوائل آب ١٩٥٧ لتزويدها بقرض قيمته (١٤٠) مليون دولار^(٥)، كما قامت سورية في منتصف آب ١٩٥٧ بأبعاد ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين بعد اتهامهم في الاشتراك في

(١) أرسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، المصدر السابق، ص ١٩٣؛

بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ١٩٤؛

Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.286.

(٢) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٣) W.B. Fisher, "Turkey Physical and Social Geography", Op.Cit., p.762.

(٤) أرسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، المصدر السابق، ص ٣٧٠-٣٧١؛

Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.286.

(٥) Ibid, p.291;

George Lenczowski, The Middle East in the World Affairs, Op.Cit., p.367.

المؤامرة التي أعتها الولايات المتحدة للأطاحة بالحكومة السورية بالاشتراك مع دول حلف بغداد^(١)، الأمر الذي أثار الولايات المتحدة وأتهام سورية بتوجيهها نحو المعسكر الشرقي^(٢).

أن التطورات السياسية التي شهدتها سورية في هذه الفترة أقلقّت الحكومة التركية، فاتفقت مع العراق للتشاور مع الولايات المتحدة حول التغلغل الشيوعي في سورية في ضوء الأخبار والدعايات التي كانت تشير إلى ذلك. حيث أرسلت الولايات المتحدة (لوي هندرسون) مساعد وكيل وزير الخارجية الأمريكي إلى أنقرة، فاجتمع في ٢٤ آب ١٩٥٧ مع ملك العراق والأردن وعدنان مندريس. وطلب مندريس أثناء الاجتماع تدخل العراق لتغيير الأوضاع في سورية، وأيد هندرسون ذلك وأعلن استعداد بلاده للوقوف إلى جانب العراق في ذلك^(٣).

خلال الاجتماع الذي عقد بين عدنان مندريس ورئيس الوزراء العراقي علي جودت الأيوبي في منتصف أيلول ١٩٥٧ عرض عدنان مندريس استعداد تركيا للتعاون مع العراق لمعالجة الوضع في سورية^(٤). كما أيد الرئيس التركي الولايات المتحدة ودعم بشكل كامل لأي تدخل في شؤون سورية الداخلية فيما إذا قررت الولايات المتحدة القيام بأي نشاط لتغيير نظام الحكم في سورية^(٥).

وافقت الولايات المتحدة على اشتراك تركيا وتعاونها في مواجهة سورية، إذ بعث الرئيس ايزنهاور برسالة إلى عدنان مندريس أكد فيها استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدات العسكرية المطلوبة، فيما إذا قامت إحدى الدول المجاورة لسورية بهجوم ضدها وتعويض خسائر الأسلحة^(٦). وقد تزامن هذا مع قيام الولايات المتحدة بتعزيز قواتها في قاعدة (انجيرلك) وتحريكها لعدد من قطعات الأسطول السادس الأمريكي في

(١) Ibid, p.368;

Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.291.

(٢) Ibid, p.291.

(٣) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٥) Miten Tamkoç, The Warrior Diplomats, Op.Cit., p.240.

(٦) Herbert K. Tillema, Appeal to force, Tomas Y. crowell company, New York, 1973, p.77.

شرقي البحر المتوسط، وتحشيد القوات التركية وقيامها بمناورات على طول الحدود السورية^(١).

دفعت الضغوط التي قامت بها الولايات المتحدة وتركيا ضد سورية الى تدخل الاتحاد السوفيتي الى جانب سورية لمقاومة هذه الضغوط، إذ بدأت وسائل الإعلام السوفيتية منذ بداية أيلول ١٩٥٧ يكشف تفاصيل الاستعدادات العسكرية التركية لغزو سورية^(٢)، وأتهم خروشوف الولايات المتحدة بتحريض تركيا لمهاجمة سورية، وحذر تركيا من النتائج المترتبة عليها جراء هذا العمل^(٣). كما حذر وزير الخارجية السوفيتي تركيا من القيام بعمل عسكري ضد سورية مؤكداً (أنه إذا سارت تركيا على هذا المنهج فربما وجدت نفسها في هاوية) متسائلاً : (كيف ستشعر تركيا إذا تحشدت جيوش أجنبية على طول حدودها)^(٤).

وتأكيداً لدعم الاتحاد السوفيتي لسورية، أرسل رئيس الوزراء السوفيتي (بولغانين) رسالة الى رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس في ١٩ أيلول ١٩٥٧، أكد فيها بأن : (الحكومة السوفيتية لا تشارك في مسألة خطيرة جداً بنتائجها تتمثل في الغزو المسلح ضد سورية، والمساعدة على إجهاض التطورات غير مقبولة في الشرق الأوسط . . . فبوصول الأخبار عن تحشد القوات التركية قرب الحدود السورية - التركية تثار المسألة بشكل طبيعي لدينا فيما إذا كان الأتراك على علم بحشود القوات الأجنبية على حدودهم. ونحن واثقون تماماً بأن تركيا قد تجلب سوء طالع كبير على نفسها إذا ما أنقادت أو وجهت من قبل المجلس لهذه الدوائر الأجنبية التي ليست لديها الرغبة على الإطلاق في المحافظة على السلام في الشرق الأوسط . . . ونحن واثقون إذا ما شن عمل عسكري ضد سورية وخرجت مسألة الحرب عن الزمام في منطقة الشرق الأوسط فإن تركيا

(١) Ibid, p.77;

ميثيل أيونيدس، فرق . . . نخسر . . . ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، ترجمة خيرى حماد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٠، ص ٢٧٠-٢٧١

بيير رونديو، مستقبل الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ١٩٦؛

أرسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، المصدر السابق، ص ٣٩٨.

(٢) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(٣) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، ط ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٤٤٠.

(٤) حول نص تصريح غروميكو راجع :

ستعاني من دون أي شك نتيجة مشاركتها في مثل هذا العدوان وأن موقفها في المنطقة سيخضع الى التأرجح بصورة حتمية^(١).

وقد رفض رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس ما جاء في رسالة (بولغانين) وأنكر الاتهامات السوفيتية وأكد أن بلاده لا تخفي أية نوايا عدوانية نحو سورية أو أية دولة أخرى في المنطقة^(٢)، وأعلن : (أن شعور تركيا بعدم الارتياح عن التطورات في سورية طبيعي للغاية، إذ غدت سورية مستودعا للأسلحة السوفيتية.)^(٣) كما أكد عدنان مندريس بأن حالة التوتر التي تشهدها المنطقة سببها محاولات الاتحاد السوفيتي المتكررة للتغلغل في المنطقة وأتخاذ سورية أداة لتغلغل النفوذ الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط^(٤). وتزامنت مع حملة التحذيرات السوفيتية لتركيا تحركات عسكرية سوفيتية على طول الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة القوقاز^(٥) وأرسال عدد من القطع البحرية الحربية الى ميناء اللاذقية السوري^(٦).

أعلنت الولايات المتحدة عن مساندتها لتركيا، إذ أعلن وزير الخارجية الأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول ١٩٥٧ بأن تركيا في وضع خطر ومعرضة للتهديد من الاتحاد السوفيتي في الشمال والتعزيز السوفيتي في سورية جنوباً^(٧)، وأصدرت الولايات المتحدة بياناً أكدت فيه : (أن مسؤوليات السوفيت تكون وخيمة للغاية في حالة الهجوم على تركيا، لأن الأخيرة حليفتنا في حلف شمال الأطلسي، رغم المسافات الطويلة بيننا وبينها)^(٨).

بعد أن عرضت سورية قضية التهديدات التركية ضدها في الأمم المتحدة في أواخر أيلول ١٩٥٧، حذر وزير الخارجية السوفيتي في كلمته في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(١) Ibid, p.93-94.

(٢) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، المصدر السابق، ص ٤٤٠.

(٣) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

(٤) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، المصدر السابق، ص ٤٤٠.

(٥) والتر لاکور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٢٨٣.

David Dallen, Soviet Foreign Policy after Stalin, Op.Cit., p 471.

(٦) Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.301;

ميشيل أيونيدس، فرق... خسر... ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٢٧١.

(٧) Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.300.

(٨) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

تركيا من النتائج التي ستترتب على تركيا في حالة قيامها بمهاجمة سورية، وطلب من أعضاء الأمم المتحدة، في حالة قيام تركيا بمهاجمة سورية، بمد يد المساعدة الضرورية لوقف العدوان^(١).

رد مندوب تركيا الدائم في الأمم المتحدة (سليم ساربر) مؤكدا أن بلاده تقيم وزنا لاستقلال سورية وسيادتها، وليست لديها أية نوايا عدوانية ضد أية دولة من الدول المجاورة، وأن التدابير الخاصة بالتحشد حول الحدود السورية أتخذت من باب الاحتياط ولأغراض دفاعية^(٢)، وأن تركيا تشعر بعدم الارتياح لوجود تهديد مباشر على تركيا من الاتحاد السوفيتي وسورية^(٣).

بعد تسوية الأزمة السورية، توقفت وسائل الاعلام السوفيتية عن مهاجمة تركيا، وأعفي وزير الدفاع من منصبه في إشارة من السوفيت لدوره وتدخله في الأزمة، وزار خروشوف بعد ذلك السفارة التركية في موسكو وأكد أثناء زيارته مخاطر السياسة المرفوضة الممارسة من قبل وزير الدفاع السوفيتي السابق^(٤).

بعث رئيس الوزراء السوفيتي (بولغانين) رسالة الى رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس أكد فيها رغبة السوفيت في تعزيز صلاتهم مع تركيا، وأمكانية حل الخلافات بين البلدين في حالة تجاوب تركيا مع مساعي السوفيت في هذا المجال^(٥). ألا أن عدنان مندريس أعلن بأن العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي لا يمكن أن تقوم من دون استشارة الأحلاف التي تنتسب تركيا إليها^(٦).

(١) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، المصدر السابق، ص ٤٥٣

David Dallen, Sovite Foreign Policy after Stalin, Op.Cit., p 471.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٥٧-٤٥٨.

(٣) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(٤) David Dallen, Sovite Foreign Policy after Stalin, Op.Cit., p 471;

Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.175.

(٥) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٦) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أسطنبول الى وزارة الخارجية الرقم د/٣٢٨/١ في ١٢ كانون الأول ١٩٥٧.

الفصل الثاني

العلاقات التركبية السوفيتية

١٩٦٠ - ١٩٧٣

المبحث الأول

العلاقات التركية السوفيتية بعد انقلاب أيار ١٩٦٠ في تركيا

واجهت تركيا في أوائل عام ١٩٦٠ مجموعة من المشاكل الاقتصادية وحالة من عدم الاستقرار السياسي مما دفع الجيش الى التدخل والاستيلاء على السلطة في ٢٧ أيار ١٩٦٠.^(١)

كان قادة الانقلاب يخشون تدخل الولايات المتحدة الى جانب رئيس الوزراء عدنان مندريس ضد محاولاتهم للاستيلاء على السلطة لأعتقادهم بأن الأخير كانت لديه خطط لدعوة القوات الأمريكية أستاذنا الى الاتفاقية الثنائية لعام ١٩٥٩ بين البلدين^(٢). لذلك فأنهم وضعوا نسخة من البيان الأول للأنقلاب، في السفارة الأمريكية في أنقرة، والذي تضمن التزامهم لكل تحالفات تركيا وأخلصهم لها^(٣).

كان الاتحاد السوفيتي يراقب التطورات السياسية الجارية في تركيا، ويأمل أن تنتهي الظروف المناسبة لتحسين العلاقات بين البلدين، بخاصة بعد إعلان قادة الأنقلاب عن التزامهم بمبادئ أتاتورك في السياسة الخارجية. وساد أعتقاد لدى السوفيت بأن لدى عدد من قادة الأنقلاب اتجاها في اتباع سياسة الحياد^(٤)، ولا يشاركون قائد الأنقلاب جمال كورسيل في موقفه الموالي للغرب والأحلاف العسكرية، لاسيما وأن (ألب أرسلان توركيش)، وهو أحد قادة الأنقلاب، كان يعتقد أن انتهاء حكومة مندريس التي أعتمدت

(١) لمزيد من التفاصيل حول أسباب الأنقلاب راجع :

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٤٤-١٤٩.

(٢) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.339.

(٣) Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.127.

(٤) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit., p.87;

Walter Lyaqueur, The struggle for the Middle East, the Soviet Union and the Middle East 1958-1968, Routledge and Kegan Paul, London, 1969, p.15.

على علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، سيوفر لتركيا أمكانية أعادة توجيه جديد للسياسة الخارجية لتركيا^(١).

بعث خروشوف في ١٨ حزيران ١٩٦٠ برسالة الى رئيس الوزراء التركي جمال كورسيل أوضح فيها بأنه : (إذا كانت الحكومة الجديدة في تركيا تنتهج مبادئ اتاتورك في السياسة الخارجية وبصورة فعلية، نرى أن العلاقات التركية السوفيتية تصل الى مستوى عال من علاقات حسن الجوار والصدقة، تلك التي أحياها كل من لينين واتاتورك لصالح الشعوب الشرقية)^(٢) كما أكد خروشوف أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي والمعاهدة المركزية لا تمثل عائقا لتطور العلاقات بين البلدين^(٣).

بتأثير تقارير السفارة السوفيتية في أنقرة وتشجيعها في مفاتحة تركيا لتغير سياستها حيال الاتحاد السوفيتي وتحسين العلاقات بين البلدين بعث خروشوف برسالة ثانية في ٢٨ حزيران ١٩٦٠ الى رئيس الوزراء التركي جمال كورسيل أقترح فيها على تركيا اتباع سياسة الحياد وسيلة لتخفيف أعباء التسليح واستثمار الموارد المالية في التنمية الاقتصادية^(٤)، ومعبرا عن تفهمه لوضع عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وأعتباراتها والنتائج التي ترتبت عليها فيما يخص العلاقات بين البلدين، وضرورة التركيز على القضايا المشتركة التي تهم البلدين.

بعث رئيس الوزراء التركي جمال كورسيل برسالة الى خروشوف في ٧ تموز ١٩٦٠، ايد فيها فكرة تحسين العلاقات بين البلدين، غير أنه رفض اقتراح حياد تركيا وأعلن تمسك بلاده بالأحلاف طالما أن لها طبيعة دفاعية، مؤكدا أن عضوية بلاده في حلف شمال الأطلسي لا تمثل عائقا لعلاقات الصداقة والجيرة الحسنة بين البلدين^(٥). وقد

(١) George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.49.

(٢) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص ٣٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

Ismail Soysal, "70 years of Turkish – Soviet political Relations", Op.Cit., p.20.

(٤) Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign policy of Turkey, Op.Cit., p.80;

(٥) أنظر :

Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.401;

Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.176; =====

أكد قادة الانقلاب بأن استمرار ارتباطهم بالولايات المتحدة يخدم مصلحة تركيا القومية، ورفضوا عرض المساعدة الاقتصادية التي قدمها السوفيت لتركيا^(١).

وفي الوقت نفسه تحدثت عدد من الصحف التركية عن ضرورة إلغاء معاهدة التعاون والدفاع المشترك لعام ١٩٥٤ الموقعة مع الولايات المتحدة، لكن جمال كورسيل رفض الغائها وأكد (أن القضية ليست تغير مادة من موادها بها فحسب، وإنما هي تبديل أصول تطبيقها)^(٢).

وقام خروشوف في أواخر آذار ١٩٦١، بمناسبة الذكرى الأربعين لتوقيع معاهدة الصداقة الروسية - التركية لعام ١٩٢١، بالتأكيد على أهمية المبادئ التي تضمنتها المعاهدة والدور الذي يمكن أن تؤديه لتطوير العلاقات بين البلدين^(٣).

ورد جمال كورسيل معبرا عن أيمان حكومته ورغبتها في تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بما يخدم تطور السلم والأمن الدوليين على الأساس الاحترام المتبادل^(٤).

بعد استلام عصمت اينونو رئاسة الوزارة في تشرين الثاني ١٩٦١ بذلت محاولات سوفيتية جديدة من أجل دفع تركيا لاتباع سياسة الحياد واستغلال (كل الفرص المتاحة من أجل تحسين العلاقات بين البلدين)^(٥)، ألا أن عصمت اينونو رفض ذلك في كانون الثاني ١٩٦٢ وأكد التزام تركيا بحلف شمال الأطلسي، والذي من خلاله يمكن محاورة موسكو لتحسين العلاقات بين البلدين^(٦)، فالتقى عصمت اينونو السفير السوفيتي في أنقرة وطلب الأخير منه إمكانية موافقته لزيارة موسكو، حيث وعد السفير أثناء اللقاء بتقديم قرض بقيمة (٥٠٠) مليون دولار، لمشاريع التنمية الاقتصادية لتركيا، في حالة قيام تركيا بأجراء

Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit., p.87.

(١) George Harris, Troubled alliance : Turkish - American problems in historical perspective 1945-1971, (بالمايكرويلم), p.122.

(٢) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٥٠-١٥١.

(٣) Turkish Yearbook of International Relations 1961, Op.Cit., p232.

(٤) Ibid, p.232.

(٥) Ibid, p.243.

(٦) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.401.

تغير في علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي^(١)، ألا أن هذا العرض لم يحض بأي قبول من جانب تركيا، بل أظهرت أنقرة تضامنها ومساندتها للولايات المتحدة في حصار كوبا إذ أقدمت على منع سفنها من نقل المواد الغذائية الى كوبا بناء على طلب الولايات المتحدة^(٢).

أزمة صواريخ جوبتر :

أقترحت الولايات المتحدة، في اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي في أواخر كانون الأول ١٩٥٧، على الدول الأعضاء في الحلف على نشر صواريخ نووية ذات المدى المتوسط من نوع جوبتر في أراضيها. وأيد رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس على نشرها في تركيا^(٣) لتأمين الأمن لبلاده في مواجهة التهديد السوفيتي، كما كان يرغب في الحصول على المزيد من المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة في تلك الفترة. وقد أثار موافقة تركيا على نشر الصواريخ في أراضيها الاتحاد السوفيتي إذ هاجمت وسائل الاعلام السوفيتية الخطوة التركية ونظمت حملة دعائية واسعة ضد تركيا. دخلت تركيا والولايات المتحدة في محادثات رسمية بهدف تنظيم نصب قواعد الصواريخ في تركيا أنهت بعقد اتفاقية ثنائية بين الطرفين في هذا الشأن^(٤).

(١) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's foreign policy in Transition 1950-1974, Op. Cit., p.87.

(٢) Ibid, p.232;

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٦.

(٣) أنظر :

George Harris, "Turkey and The United states", in : Turkey foreign policy in Transition 1950-1974, Op.Cit.,p.57.

كذلك :

دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية ر/٣٩/٣ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨.

(٤) اختلفت المصادر حول تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، فالبعض يشير الى أنها عقدت عام ١٩٥٩ كما يذهب الى ذلك :

Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.397;

George Harris, Troubled alliance : Turkish – American problems in historical prerspective 1945-1971,Op.Cit , p.130.

في حين يذهب الآخرون الى أن مباحثات عقد الاتفاقية قد بدء عام ١٩٥٩ وأنهى بعد انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠.

راجع :

سيزائي أوركونت، العلاقات العسكرية الأمريكية التركية، المصدر السابق، ص ١٩٣.

وعندما قررت الولايات المتحدة الشروع في بناء قواعد لأطلاق الصواريخ في تركيا أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً في شباط ١٩٦١ جاء فيه : (طبقاً لتقارير الصحافة التركية، أصبح لدينا تأكيد بما لا يقبل الشك بأن الولايات المتحدة تبغي إقامة قواعد لأطلاق الصواريخ ذات المدى المتوسط، على وفق خطط مرسومة مسبقاً من جانب حلف شمال الأطلسي، وهذه التقارير لابد أن تلفت نظرنا أن الحكومة السوفيتية وهي تحاول تعزيز علاقات حسن الجوار مع تركيا، تود ألا تتخذ هذه الأخيرة أية خطوات تتنافى مع محاولة كل من الشعبين السوفيتي والتركي من أجل الحفاظ على السلام والصدقة)^(١).

على الرغم من معارضة الاتحاد السوفيتي، قامت الحكومة التركية بإرسال المتدربين الأتراك الى الولايات المتحدة وبناء قواعد الصواريخ في منطقة أزمير^(٢). ورفضت تركيا في نيسان ١٩٦١ سحب هذه الصواريخ من تركيا بعد أن قررت الولايات المتحدة استبدالها وأستخدام المدمرة بولاريس الحاملة للصواريخ النووية بدلاً عنها^(٣)، كما رفضت أيضاً طلب الولايات المتحدة بسحب الصواريخ في ربيع عام ١٩٦٢ خلال اجتماع حلف شمال الأطلسي^(٤).

بعد أكتشاف الصواريخ السوفيتية في كوبا في أوائل تشرين الأول ١٩٦٢ طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من حلفائها مساندتها في الحصار الذي فرضته على كوبا، إذ التقى السفير الأمريكي في أنقرة مع رئيس الوزراء عصمت اينونو وأطلعه على وجود الصواريخ في كوبا وطلب منه دعم تركيا للولايات المتحدة، فوافق عصمت اينونو وتعهد بدعمها في هذا المجال^(٥).

وأثناء تبادل الرسائل بين خروشوف والرئيس الأمريكي كيني في أواخر تشرين الأول ١٩٦٢، أقرح خروشوف سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا مقابل سحب

(١) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٢) George Harris, Troubled alliance : Turkish - American problems in historical prerspective 1945-1971, Op.Cit , p.58.

(٣) Ibid, p.58;

Richard C. Company, Turkey and United States : The Arms Embargo Period, Op.Cit., p.24.

(٤) سيزائي أوركوت، العلاقات العسكرية الأمريكية التركية، المصدر السابق، ص ١٩٤.

(٥) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص ٣١٣.

Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.128.

الصواريخ الأمريكية من تركيا^(١)، وهدد السفير السوفيتي في أنقرة الحكومة التركية بأن تركيا على أبواب حرب نووية^(٢) ألا أن تركيا رفضت التهديد السوفيتي، وأعلن فريدون جمال أركن وزير الخارجية التركي بأن الأسلحة النووية الموجودة في تركيا هي لأغراض دفاعية ضد القواعد الهجومية السوفيتية الموجهة نحو تركيا، وإن على الاتحاد السوفيتي أن يرفع هذه القواعد من بلاده قبل أن يطلب من تركيا أن تفعل ذلك^(٣). دخلت تركيا والولايات المتحدة في مباحثات طويلة أنتهت بالموافقة على سحب الصواريخ في كانون الثاني ١٩٦٣ في مقابل التزام الولايات المتحدة بزيادة المساعدات العسكرية لتركيا^(٤). وتم رفع الصواريخ في أواخر تشرين الثاني ١٩٦٣ من الأراضي التركية^(٥).

(١) Arthur M. Schlesinger, The Dynamics of World Power: A documentary history of U.S foreign policy Op.Cit., p.704.

(٢) Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.129.

(٣) سيزائي أوركوت، العلاقات العسكرية الأمريكية التركية، المصدر السابق، ص ٢١٢.

(٤) ينظر : المصدر نفسه، ص ١٩٤.

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٥٧-١٥٨.

George Harris, "Turkey and the United states", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op.Cit., p.58.

(٥) George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.52.

المبحث الثاني

الأزمة القبرصية الأولى عام ١٩٦٤ وانعكاساتها على العلاقات التركية - السوفيتية

ترجع جذور الأزمة القبرصية التي بدأت في اواخر عام ١٩٦٣ الى الطريقة التي أدت الى قيام قبرص دولة مستقلة بموجب اتفاقية زيوريخ ومعاهدة لندن عام ١٩٥٩^(١). بعد اجتماع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس ورئيس الوزراء اليوناني كرامانليس في زيوريخ ومحادثتهما حول قضية استقلال قبرص تم التوصل في ١١ شباط ١٩٥٩ الى اتفاقية عامة لتسوية القضية. وعد هذا خطوة (تمهيدية وأساسية) سبقت انعقاد مؤتمر لندن في الشهر نفسه عام ١٩٥٩، والذي تقرر فيه مصير قبرص نهائيا^(٢). اجتمعت وفود كل من بريطانيا وتركيا واليونان والأسقف مكاريوس ممثلا عن قبرص في ١٧ شباط ١٩٥٩ وانتهت المحادثات في ١٩ شباط ١٩٥٩ بنجاح المؤتمر في التوفيق بين وجهات نظر كل من تركيا واليونان بشأن مصير قبرص ومن ثم القضاء على فكرة تقسيم الجزيرة أو ضمها الى اليونان أو تركيا. إذ تم الاتفاق على النقاط الآتية^(٣) :

١. عد مؤتمر زيوريخ قاعدة أساسية لتسوية المشكلة القبرصية.
٢. عقد معاهدة تضامن بين بريطانيا وتركيا واليونان وقبرص.
٣. عقد تحالف بين تركيا واليونان وقبرص.
٤. السماح لبريطانيا بامتلاك قواعد عسكرية في منطقتين من الجزيرة.

(١) حول نصوص بنود معاهدة لندن أنظر :

محمد إبراهيم عبد الله ، مشكلة قبرص، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٧٧-٨٠.

(٢) Nancy Crawshaw , The Syprus Revolt, George Alen and Unwin, London, 1978, p.340-341.

(٣) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، ط ١، دار صبرا للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٣٤.

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٣٤.

في ١٦ آب ١٩٦٠ تم توقيع معاهدة الضمان في نيقوسيا بين جمهورية قبرص من جهة وبريطانيا وتركيا واليونان من جهة أخرى، وطبقا لهذه المعاهدة ضمنت هذه الدول استقلال جزيرة قبرص وسلامتها، وأهم ما جاء فيها^(١):

١. تتولى جمهورية قبرص صيانة استقلالها ووحدتها الإقليمية وأمنها فضلا عن احترامها لدستورها، وتتعهد بعدم اشتراكها كليا أو جزئيا في أي اتحاد سياسي أو اقتصادي مع أية دولة كانت وطبقا لذلك فأنها تعلن منع أي نشاط من شأنه أن يشجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة الاتحاد مع أي دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة.

٢. تتعهد اليونان وتركيا وبريطانيا بضمان استقلال الجمهورية القبرصية الذي قرره المادة الأولى من المعاهدة الحالية وتضمن الاستقلال والسلامة الإقليمية وأمن الجمهورية القبرصية والذي قرره المواد الأساسية في الدستور. وتتعهد هذه بمنع أي نشاط مباشر أو غير مباشر يهدف إلى اتحاد قبرص مع أية دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة.

٣. تتعهد الجمهورية القبرصية واليونان وتركيا على احترام المناطق الواقعة تحت السيادة البريطانية منذ تأسيس الجمهورية القبرصية وضمان استخدام وتمتع بريطانيا بجميع حقوقها في الجزيرة.

٤. في حالة خرق نصوص هذه المعاهدة تتعهد اليونان وتركيا وبريطانيا بالتشاور معا لضمان مراعاة هذه النصوص.

٥. أن هذه المعاهدة تصبح سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها.

أولا : تطورات الأزمة :

في النصف الثاني من عام ١٩٦٣ بدأ الرئيس القبرصي مكاريوس القبول أن جمهورية قبرص قامت نتيجة لاتفاقية زيورخ ومعاهدة لندن لعام ١٩٥٩، وأن مستقبل قبرص يجب أن يتحدد طبقا لأرادة شعبها، مؤكدا ضرورة تعديل الدستور بإلغاء المواد التي لا يمكن تنفيذها فيه^(٢). وقد كرر الرئيس مكاريوس رغبته في تعديل الدستور في أحاديث لاحقة، الأمر الذي دفع الحكومة التركية في أواسط آب ١٩٦٣ إلى تحذير الرئيس مكاريوس من القيام بهذا العمل فأصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا أعلنت فيه

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) نزيهة الأفعدي، "الطائفية وعدم الأخيـاز في قبرص"، السياسة الدولية، العدد (٣٢): نيسان ١٩٧٣، ١٦٧.

معارضتها لأجراء أي تغيير في الدستور لعدم شرعيته (لأن دستور قبرص قد قام طبقاً لاتفاقية دولية وتعديل هذا الدستور قد ضمن من قبل هذه معاهدة الضمان التي تركيا طرفاً فيها)^(١).

على الرغم من معارضة تركيا لأجراء أي تعديلات في الدستور القبرصي، فقد قدم الرئيس مكاريوس إلى نائبه (فاضل كوجك) في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ قائمة بمقترحاته الخاصة لتعديل الدستور^(٢)، كما قدم مذكرة رسمية في ١٣ كانون الأول ١٩٦٣ إلى كل من بريطانيا وتركيا واليونان تضمنت المقترحات الخاصة بتعديل الدستور^(٣) إلا أن الحكومة التركية قدمت مذكرة رسمية في ١٦ كانون الأول ١٩٦٣ رفضت ما جاء بالمذكرة القبرصية^(٤).

أدى رفض المقترحات الدستورية من قبل الحكومة التركية، إلى توتر العلاقات بين الطائفتين اليونانية والتركية في الجزيرة، وتحول هذا التوتر إلى أعمال عنف متبادل بينهما في الأسبوع الأخير من كانون الأول ١٩٦٣ وإلى تأزم العلاقات بين تركيا واليونان^(٥). إذ هدّدت تركيا بالتدخل في الجزيرة مسوغة أجراءها هذا بأن ما وقع فيها من حوادث يعدّ مساساً مباشراً بحالة (الأمن) والاستقلال للجزيرة الذي تضمنه تركيا واليونان وبريطانيا بموجب معاهدة الضمان المعقودة بينهم^(٦)، إذ أعلن عصمت اينونو رئيس الوزراء التركي من أن بلاده ستلتزم بالاتفاقيات السابقة بخصوص ضمان استقلال قبرص وطلب من الدول الموقعة عليها ضرورة الاستمرار في تنفيذ نصوصها. في الوقت الذي بين الرئيس

(١) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.404-405.

(٢) Ylmaz Altuğ, "Turkish Involvement in some International Disputes", Bellten, Cilt. III, sa, 206, Nisan, 1989, p.27.

لمزيد من التفاصيل حول المقترحات التي قدمها الرئيس مكاريوس لنائبه أنظر: أحمد إبراهيم الأبراشي، "انتخابات قبرص وهزيمة الاتجاهات الوحدوية"، السياسة الدولية، العدد (٢٢)، تشرين الأول ١٩٧٠، ص ١٣٢.

(٣) Ylmaz Altuğ, Op.Cit., p.294-295.

(٤) Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Fredrick A. Praeger, New York, 1966, p.180.

(٥) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٦) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ٩٣.

مكاربوس لتركيا مدى خطورة تدخلها في الجزيرة موضحا بأن الخلاف القائم بين الطائفتين في الجزيرة يعد مسألة داخلية تخص قبرص وحدها^(١).

اجتمعت أطراف النزاع، بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار في الجزيرة، تركيا واليونان وبريطانيا وممثلي القبارصة الأتراك واليونانيين في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٤ في لندن لبحث الأزمة القائمة وأنهى الاجتماع في ٣١ كانون الثاني ١٩٦٤ دون التوصل إلى أية تسوية لأختلاف وجهات نظر الأطراف المشاركة بشأن تسوية الأزمة^(٢). إذ طالب القبارصة اليونانيون، بدعم من اليونان، (بإستقلال غير مقيّد) على أساس أن تسوية زيوريخ لعام ١٩٥٩ غير عملية، في الوقت الذي طالب القبارصة الأتراك بحل انفصالي، في حين طالب وزير الخارجية التركي فريدون جمال اركن في المؤتمر بتشكيل دولة فدرالية للمجموعتين في الجزيرة^(٣).

اقتُرحت الولايات المتحدة وبريطانيا في أوائل شباط ١٩٦٤، في محاولة لتسوية الأزمة، إرسال (قوة سلام) من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي لحفظ الأمن والسلام في قبرص، إذ وافقت كل من تركيا واليونان على هذا المقترح، في الوقت الذي رفض من الرئيس القبرصي مكاربوس وطالب بقوات من الأمم المتحدة وبإشراف مباشر من مجلس الأمن لنشرها في الجزيرة^(٤).

واستكمالا للجهود الأمريكية لمنع وقوع الحرب بين تركيا واليونان، نتيجة لمواقفهما المتعارضة حيال الأزمة، أرسل الرئيس الأمريكي (لندون جونسون) مبعوثه الشخصي (جورج بل) في شباط ١٩٦٤ إلى أنقرة فأجرى محادثات مع رئيس الوزراء التركي (عصمت اينونو) الذي أبلغه بأن الحكومة التركية ترى أن (اتحاداً فدرالياً) هو أفضل

(١) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٢) ينظر :

R.R. Denktash, The Cyprus Triangle, K.Rustum and Bor, London, 1982, p.29;

نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

(٣) Nancy Crawshaw , Syprus Revolt, Op. Cit., p.367;

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٧٣.

(٤) ينظر :

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ٩٧-٩٨؛

Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p.188;

نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٣٦.

الحلول لتسوية الأزمة في الجزيرة، لصعوبة استمرار التعايش بين الطائفتين في الجزيرة^(١).

على أثر تجدد الصدامات في الجزيرة، قررت الحكومة التركية التدخل العسكري، إذ تم تحريك عدد من قطع الأسطول التركي التي كانت مرابطة في ميناء الاسكندرونة، غير أنها تراجعت عن قرارها بعد تصاعد ضغط الرأي العام العالمي والضغط التي مارسها الولايات المتحدة على الحكومة التركية للعدول عن قرار التدخل^(٢).

في منتصف شباط ١٩٦٤ رفعت بريطانيا القضية الى مجلس الأمن، بعد تجدد الاشتباكات في الجزيرة^(٣)، إذ طالبت قبرص في اجتماع المجلس بضرورة إصدار قرار لمنع تركيا وغيرها من الدول من التدخل في قبرص وعد مثل هذا التدخل عملاً من أعمال العدوان^(٤)، مبيّنة أن معاهدة الضمان تتعارض مع القواعد الآمرة للقانون الدولي ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع اللجوء الى التهديد واستخدام القوة، إذ أيدت اليونان موقف قبرص في هذا المجال. في حين دافع المندوب التركي في المجلس عن المعاهدة المذكورة على أساس أنها وثيقة تم التوقيع عليها ومصادقتها من الأطراف المعنية وينبغي أن تعامل على وفق (العقد شريعة المتعاقدين pacta sunt servanda) ولقواعد القانون الدولي^(٥).

أصدر مجلس الأمن، بعد مناقشات مطولة، قراره بشأن الأزمة في ٤ آذار ١٩٦٤ بأغلبية كبيرة، تضمنت مقدمة قراره إشارة الى معاهدة الضمان الموقعة عام ١٩٦٠، كما دعا القرار الى التزام أطراف النزاع بالمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو الى امتناع الدول الأعضاء في المنظمة عن التهديد أو استخدام القوة في حل المنازعات بين الدول. ونص القرار، أيضاً، على تأليف قوات حفظ سلام دولية في قبرص (UNFICYP) تابعة للأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلام في الجزيرة، لمدة (٣)

(١) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣-١٠٤.

(٣) R.R. Denktash, The Cyprus Triangle, Op.Cit., p.28.

(٤) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٥) Ylmaz Altuğ, "Turkish Involvement in some International Disputes", Op.Cit., p.308.

أشهر، فضلا عن تعيين وسيط دولي عن طريق الأمم المتحدة لتسوية النزاع بين الطائفتين في مستقبل قبرص بالتشاور مع تركيا واليونان وبريطانيا^(١).

رفضت الحكومة التركية قرار مجلس الأمن الدولي، إذ أعلن رئيس الوزراء عصمت اينونو بأن هذا القرار لا يعني حرمان بلاده من حق التدخل في الجزيرة. كما أعلن وزير الخارجية التركي فريدون جمال أركن بأن تركيا غير ملزمة بقرار المجلس المذكور، وأن التسوية النهائية للأزمة لا يمكن أن تتم إلا بأقامة اتحاد فيدرالي في الجزيرة^(٢).

على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن، تجددت الاشتباكات بين الطائفتين في الجزيرة، بعد صدور القرار، مما دفع الحكومة التركية في ١٣ آذار ١٩٦٤ الى تقديم مذكرة رسمية الى الرئيس مكاريوس هددت فيها بالتدخل في الجزيرة بصورة منفردة في حالة عدم وقف الأعمال العدائية التي تتخذ ضد الأقلية التركية في الجزيرة^(٣) في الوقت الذي كانت تركيا تشهد قيام المظاهرات المطالبة بالتدخل وتقسيم الجزيرة. وأمام ضغط الرأي العام التركي عقدت الحكومة التركية اجتماعا طارئا للمجلس الوطني التركي الكبير منح المجلس خلالها الحكومة صلاحية استخدام القوة في الجزيرة^(٤).

رفض الرئيس مكاريوس المذكرة التركية^(٥)، وأبلغ حكومتي بريطانيا وتركيا في مذكرة رسمية في الأول من نيسان ١٩٦٤ عن إلغاء معاهدة التحالف لعام ١٩٦٠ الموقعة بينهم - ألا أن الحكومة التركية رفضت مذكرة الرئيس مكاريوس وأكدت بأن الاتفاقية المذكورة قائمة وليس هناك من جانبها أي اعتبار لأعلان الغائها من قبل قبرص^(٦). كما أعلنت في مذكرة رسمية في ٦ نيسان ١٩٦٤ بأنها ستمارس حقها بموجب المعاهدة

(١) see : Sailendra Nath Dhar, International Relations and World Politics Since 1919, Op.Cit., p.521; Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p.190;

نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٢) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٣) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص ٣١٥.

(٤) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.406.

(٥) Ibid, p.406.

(٦) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٣٦.

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ١٣٧.

المذكورة وأنها ستتخذ الإجراءات الضرورية. كافة لتعزيز حقوق الإقليسية التركية في الجزيرة، كما أرسلت مذكرة رسمية في ٧ نيسان ١٩٦٤ الى الحكومة اليونانية أكدت فيها بأن أي هجوم على القبارصة الأتراك في الجزيرة سيعيد بمثابة هجوم على تركيا^(١).

في منتصف أيار ١٩٦٤ تجددت الاشتباكات بين الطائفتين في الجزيرة، فأصدر مجلس النواب القبرصي قرارا بدعوة السكان للخدمة العسكرية في الحرس الوطني لإنشاء قوة مسلحة للدفاع ضد أي عمل عسكري محتمل، غير أن فاضل كوجك نائب الرئيس مكاريوس أعترض على هذا القرار مما دفع الرئيس مكاريوس الى إعفاء نائبه من منصبه وألغاء الدستور^(٢). فهددت تركيا وأعلنت بأنها ستحمي الطائفة التركية في الجزيرة إذا لم يتيسر المحافظة على حقوقهم بالوسائل السلمية، كما أوضحت بأن قرار التجنيد المذكور مخالف لاتفاقيتي زيوريخ ولندن لعام ١٩٥٩^(٣).

وبدأت تركيا في الاستعدادات العسكرية للتدخل، فقامت الولايات المتحدة بأبلاغ كل من الحكومتين التركية واليونانية بأنها سوف تتخذ الإجراءات المناسبة لمنع وقوع الحروب بين دولتين من أعضاء حلف شمال الأطلسي وبأنها ستحاصر قبرص بوحدات من قطع الأسطول السادس الأمريكي العامل في البحر المتوسط، فضلا عن توجيه الدعوة الى رئيسي وزراء البلدين لزيارة واشنطن للتباحث حول الأزمة^(٤).

أجتمع رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو مع السفير الأمريكي (Raymond Hare) في أنقرة في ٥ حزيران ١٩٦٤، وبعد انتهاء الاجتماع تسلم عصمت اينونو رسالة من الرئيس الأمريكي لندون جونسون يحذره فيها من تدخل تركيا العسكري في الجزيرة موضحا بأن (التدخل في قبرص سيؤدي الى وقوع حرب بين تركيا واليونان) الأمر الذي قد (ينتج عنه تدخل سوفيتي في المشكلة، وفي هذا الصدد فإن الدول الأخرى في الحلف - حلف شمال الأطلسي - سوف لا تدافع عن تركيا)^(٥).

(١) Ylmaç Altuğ, "Turkish Involvement in some International Disputes," Op.Cit.,p.306.

(٢) خليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، دراسات تركية، العدد (١)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص ٥١.

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ١٧٧-١٧٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ١٧٨، ١٧٩، ١٨٤.

تدخلت الولايات المتحدة لأيجاد حل للأزمة القائمة، فأجتمع في أوائل تموز-المندوب الأمريكي (Dean Acheson) مع المندوب التركي والقبرصي بالاشتراك مع وسيط الأمم المتحدة حيث قدم المندوب الأمريكي اقتراحاً تضمن تقسيم الجزيرة بين تركيا واليونان، بتسليم القطاع الشمالي من قبرص الى تركيا، مع احتفاظ القبارصة الأتراك الذين يسكنون خارج هذا القطاع بحكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي^(١). وقد قبلت تركيا الخطة كأساس للمفاوضات، غير أن تجدد الصدامات في الجزيرة وتدخل الطيران التركي في الأسبوع الأول من آب بقصفه لمواقع القبارصة اليونانيين أدى الى توقف المفاوضات.

في المرحلة الثانية من المفاوضات التي بدأت في ١٥ آب ١٩٦٤ أجريت عدد من التعديلات على المقترح الأول وذلك بالسماح لتركيا بتأجير منطقة مساحتها (٥٠) كم^٢ لمدة (٥٠) عاماً بدلاً من المنطقة التي تقرر تسليمها لتركيا سابقاً، ألا أن الجانب التركي رفض هذه الخطة^(٢).

بعد فشل وساطة الولايات المتحدة أعيدت قضية تسوية الخلاف في قبرص الى الأمم المتحدة، وعين (غالو بلازا) وسيطاً دولياً جديداً من الأمم المتحدة في ١٠ أيلول ١٩٦٤، فقام بأجراء محادثات مع أطراف النزاع حتى شباط ١٩٦٥، وقدم تقريره الى مجلس الأمن في ٢٦ آذار ١٩٦٥ وتمت مناقشته^(٣). وقد تضمن التقرير الخطة الأتية لتسوية القضية^(٤) :

١. يجب بقاء قبرص دولة مستقلة مع الاعتراف بحقها لخيار الاتحاد مع اليونان بصورة طوعية.
٢. يجب ألا يكون هناك أي تقسيم أو فصل مادي للطائفتين في الجزيرة مع ضمان حقوق القبارصة الأتراك فيها من الأمم المتحدة بأشراف لجنة خاصة تكون تابعة للأمم المتحدة في الجزيرة.

(١) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٣٦.

Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p.201.

(٢) Ibid, p.201;

نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٣) تحليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص ٥٢.

نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٤) Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p.202-203.

٣. أن أية تسوية في قبرص يجب أن تعتمد في الدرجة الأساس على اتفاق شعب قبرص نفسه عن طريق المحادثات بين الطائفتين في الجزيرة.

٤. يجب نزع السلاح من جزيرة قبرص.

رفضت الحكومة التركية في الأول من نيسان ١٩٦٥ تقرير الوسيط الدولي وأتهمته بمحاولة وضع تركيا أمام الأمر الواقع بعرض وجهات نظره أزاء جوهر الخلاف من دون الحصول مسبقاً على موافقة الأطراف جميعها^(١). وأقترحت بدلاً من ذلك إجراء مفاوضات مباشرة بين تركيا واليونان لتسوية القضية، لكن الرئيس مكاريوس رفض هذا الاقتراح^(٢). نقل مكاريوس القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ونجح في تبنيها لموقف قبرص بوجوب أمتناع الدول من التدخل في شؤون قبرص وليحسم الادعاء التركي بحق التدخل بالاستناد على معاهدات زيوريخ ولندن، إذ أصدرت الجمعية في ١٧ كانون الأول ١٩٦٥ قراراً طالب الدول جميعها باحترام سيادة قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها الإقليمية والأمتناع من التدخل في شؤونها الداخلية^(٣).

ثانياً : موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة :

يمكن القول أن الاتحاد السوفيتي منذ بدء الصدامات المسلحة في قبرص، قد وقف إلى جانب الرئيس مكاريوس في دعوته إلى استقلال قبرص ووحدتها. وجاء هذا الموقف نتيجة لأعتقاد السوفيت بأن اتحاد قبرص مع اليونان أو تجزئتها سيؤدي بالنتيجة السلبية تحويلها إلى قاعدة لحلف شمال الأطلسي وهذا يتعارض مع السياسة السوفيتية في المنطقة. جاء أول رد فعل رسمي من جانب الحكومة السوفيتية، بعد اندلاع الاشتباكات بين الطائفتين في الجزيرة، ودعوة الرئيس مكاريوس إلى مقاومة التدخل الأجنبي فأصدرت وكالة (تاس) السوفيتية في أعقاب دعوة الرئيس القبرصي بياناً رسمياً حذرت فيه القوى الغربية من التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص^(٤).

(١) نيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٣٧-١٣٨.

(٢) Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p. 203.

(٣) نيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٣٨.

تحليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص ٥٢.

Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p. 204.

(٤) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ٩٣.

نزيرة الأفندي، "الطائفية وعدم الأخيـاز في قبرص"، المصدر السابق، ص ١٧١.

وقد شجع هذا البيان الرئيس مكاريوس، بعد تهديد بالتدخل في قبرص، على طلب اجتماع مجلس الأمن لمناقشة الأوضاع في الجزيرة^(١)، إذ أيد المندوب السوفيتي الموقف القبرصي في المناقشات التي جرت في اجتماع مجلس الأمن موضحاً بأن معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ تتعارض مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع اللجوء إلى التهديد واستخدام القوة في حل المنازعات بين الدول^(٢). كما عارض المندوب السوفيتي في اجتماع المجلس الاقتراح الأمريكي، الذي وافقت عليه الحكومة التركية، الخاص بإرسال قوة حفظ سلام من حلف شمال الأطلسي إلى قبرص^(٣).

أتضح موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة ومعارضته لتدخل الدول الغربية في الشؤون الداخلية لقبرص من خلال الرسائل التي بعث بها رئيس الوزراء السوفيتي (نيكيتا خروشوف) إلى الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء كل من بريطانيا وفرنسا حيث أعلن أن حل المشكلة ينبغي أن يتم في مجلس الأمن وليس عن طريق قوات حلف شمال الأطلسي موضحاً النتائج السلبية التي تترتب على التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي أو غيرها في الجزيرة. كما طلب من هذه الدول احترام سيادة قبرص وهدد بأن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي في حالة حدوث أي تدخل خارجي في قبرص ولن تسمح بأنتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي^(٤).

كما أرسل خروشوف رسالة إلى الرئيس مكاريوس تضمنت استعداد الاتحاد السوفيتي لتقديم المساعدة لقبرص لمواجهة التدخل في شؤونها الداخلية^(٥). كما حذر تركيا من نتائج محاولتها لغزو قبرص وما يثيره هذا الغزو من (سلسلة من ردود الأفعال)^(٦). وأوضح بأن أية محاولة من جانب تركيا للتدخل في قبرص سيعيد تهديداً للسلام العالمي^(٧).

(١) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٢) Ylmaz Altug, "Turkish Involvement in some International Disputes," Op.Cit., p.308.

(٣) Herbert K. Tillema, Appeal to Force, Op.Cit., p.176.

(٤) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٥) إبراهيم عامر، صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة : قبرص فلسطين مرة أخرى، دار العروة الوثقى للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٤٤.

(٦) John C. Campbel, "Communist Strategies in the Medteranean", in : The Conduct of Soviet Foreign Policy , Aldine Publishing Company, New York, 1980, p.552.

(٧) Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p. 188.

أثار الموقف السوفيتي الحكومة التركية التي عبرت عن أستيائها لهذا الموقف ولعدم تفهم السوفيت لوجهة النظر التركية حيال الأزمة^(١).

وعند مناقشة الأزمة في مجلس الأمن في شباط ١٩٦٤ أعلن المندوب السوفيتي في اجتماع المجلس في ١٩ شباط ١٩٦٤ بأن معاهدة الضمان والاستقلال لعام ١٩٦٠ التي سمحت بقيام القواعد البريطانية في قبرص، كانت (معاهدات غير متكافئة) وأن موافقة الرئيس مكاريوس على قيامها في ذلك الوقت كانت بمثابة التزام وليس خياراً ذلك لأن القبارصة الأتراك كانوا يومئذ يطالبون بتقسيم الجزيرة بين الطائفتين أثناء مفاوضات مكاريوس مع الدول الضامنة بشأن استقلال قبرص^(٢).

وقف الاتحاد السوفيتي إلى جانب الرئيس مكاريوس عند التصويت على قرار مجلس الأمن ٤ آذار ١٩٦٤، إذ صوت المندوب السوفيتي في مجلس الأمن إلى جانب القرار في أعلاه وامتناعه عن التصويت على الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من قرار المجلس والخاصة بإرسال قوات حفظ السلام للجزيرة تحت أمره السكرتير العام للأمم المتحدة^(٣).

على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن ألا أن تركيا واصلت التهديد بالتدخل في قبرص، بحجة حماية القبارصة الأتراك فيها، مما دفع الاتحاد السوفيتي إلى إعلان معارضته لاستخدام العنف في قبرص، إذ اجتمع السفير السوفيتي في أنقرة مع رئيس وزراء التركي عصمت اينونو إذ أبلغه عن معارضة بلاده للتهديدات التركية، في الوقت الذي اجتمع فيه السفير السوفيتي في نيقوسيا مع الرئيس مكاريوس فتم في هذا الاجتماع قيام السفير السوفيتي بأبلاغ الرئيس مكاريوس استعداد حكومته الكامل لتقديم كافة المساعدات لقبرص لمقاومة أي عدوان^(٤). كما أتهم رئيس الوزراء السوفيتي (نيكيتا خروشوف) الدول الغربية بأثارة الاضطرابات في الجزيرة تمهيداً لتحويلها إلى (حاملة طائرات دائمة في شرق البحر المتوسط)^(٥).

(١) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٢) Ylmaz Altuğ, "Turkish Involvement in some International Disputes," Op.Cit., p.305.

(٣) Ibid, p.308;

Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p. 190.

(٤) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

في مطلع آب ١٩٦٤ قام القبارصة اليونانيون بتنظيم هجمات مسلحة ضد القبارصة الأتراك في الجزيرة، مما دفع تركيا بشن هجمات جوية على المناطق والقرى اليونانية في قبرص يومي ٨-٩ آب، ولم يتوقف القصف الجوي إلا بعد اجتماع مجلس الأمن وأصدار قرار بوقف إطلاق النار في ٩ آب وتحت الضغط السوفيتي المعارض للقصف الجوي^(١) : إذ أرسل رئيس الوزراء السوفيتي خروشوف رسالة الى رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو طالب فيها (بوقف العمليات العسكرية ضد قبرص)^(٢). واصفا تلك العمليات بـ (القرصنة) و (العدوان)^(٣).

بعد تزايد التهديدات التركية اجتمع الرئيس مكاريوس مع السفير السوفيتي فطلب الرئيس مكاريوس دعم السوفيت لبلاده للحفاظ على استقلالها، فأصدر السوفيت بيانا في ١٤ آب ١٩٦٤ أعلنوا فيه عزم الاتحاد السوفيتي على مساعدة قبرص في الدفاع عن استقلالها ضد أي عدوان خارجي^(٤). كما هدد خروشوف تركيا في ١٦ آب ١٩٦٤، بعد خرق تركيا لقرار مجلس الأمن الصادر في ٩ آب، مؤكدا بأن الاتحاد السوفيتي لن يقف مكتوف الأيدي حيال نزاع متلح قرب حدوده، وتساءل خروشوف عما تفكر به تركيا فيما لو استخدمت دول أخرى الوسائل نفسها أو وسائل أكثر شدة ضد الأراضي التركية وشعبها^(٥). كما طالب بوجوب وقف التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص واحترام تركيا لسيادة قبرص وحقوقها، متهما حلف شمال الأطلسي في تعزيز النشاطات التركية، في محاولة لفرض نظام جديد من الاحتلال على قبرص مؤكدا بأن (تركيا لم تكن لتسير في هذه المغامرة العسكرية الخطرة لولا أن سادتها يقفون وراءها)^(٦).

(١) المصدر نفسه، ص ١٧٣-١٧٩

Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p. 196.

(٢) George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.50;

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ١٨٠.

(٣) Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, OP.Cit., p.275.

(٤) إبراهيم عامر، صراع اخبثان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة : قبرص فلسطين مرة أخرى، المصدر السابق، ص ٥٠.

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٥) المصدر السابق، ص ١٨٤

John C. Campbel, "Communist Strategies in the Medteranean", Op.Cit., p.552.

(٦) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ١٨٤-١٨٥.

على أثر نشر وسائل الإعلام التركية نبأ إرسال شحنات من الأسلحة من الاتحاد السوفيتي الى قبرص هددت تركيا بأغلاق المضائق في وجه الملاحة السوفيتية في حالة ما إذا كان هناك خطر قيام الحرب بسبب الأزمة القبرصية. إذ أعلن وزير الخارجية التركي بأن اتفاقية موننترو لعام ١٩٣٦ تعطي الحق لبلاده في اغلاق المضائق في حالة تعرض أمنها للخطر وأنها قد تلجأ الى استخدام هذا الحق في معالجتها لأزمة قبرص^(١). كما قام المتظاهرون الأتراك في مدينة أزمير بمهاجمة الجناح التجاري السوفيتي في معرض أزمير الدولي احتجاجا على موقف الاتحاد السوفيتي المؤيد لقبرص^(٢).

واستكمالا للوعود السوفيتية بشأن تعزيز قبرص عسكريا ضد التدخلات الأجنبية، جرت في موسكو في منتصف أيلول ١٩٦٤ المباحثات الرسمية بين قبرص والاتحاد السوفيتي حول تفاصيل المعونة العسكرية والسياسية والتي وعد بها السوفيت لحكومة الرئيس مكاريوس، وأنتهت بالتوقيع في ٣٠ أيلول ١٩٦٤ على اتفاقية مساعدة عسكرية وأخرى اقتصادية بين الجانبين^(٣) وصدر بيان مشترك عن المحادثات تضمن تأييد الاتحاد السوفيتي لحكومة الرئيس مكاريوس ضد كافة الأعمال العدائية التي تتعرض لها قبرص في مواجهة محاولات عدد من دول حلف شمال الأطلسي في فرض حلول سياسية غير مقبولة من جانب قبرص بما في ذلك إقامة القواعد العسكرية الأجنبية^(٤).

ردا على الموقف السوفيتي المؤيد للرئيس مكاريوس أعلن وزير الخارجية التركي بأن التأييد السوفيتي والدعم لقبرص سوف تكون له انعكاساته السلبية على العلاقات بين البلدين، في الوقت الذي حاول فيه السفير السوفيتي في أنقرة (Ryshov) أن يوضح لتركيا بأنها تفسر المواقف السوفيتية تجاه الأزمة القبرصية بصورة خاطئة^(٥).

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٨؛

إبراهيم عامر، صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة : قبرص فلسطين مرة أخرى، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٢) The Middle East and North Africa 1971-1972, European publication Limited, London, 1972, p. 639;

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠١؛

نزيرة الأفندي، "الطائفية وعدم الأخيـاز في قبرص"، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧١؛

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ٢١٢.

(٥) The Middle East and North Africa 1971-1972, Op.Cit., p. 639.

استمر موقف الاتحاد السوفيتي المؤيد للرئيس مكاريوس ولم يتغير إلا بعد زيارة وزير الخارجية التركي فريدون جمال اركن الى موسكو في أواخر تشرين الأول ١٩٦٤، حيث أجرى مع المسؤولين السوفيت محادثات استهدفت تحسين العلاقات بين البلدين. وبعد انتهاء الزيارة صدر البيان المشترك جاء فيه : أن الاتفاق تم بين البلدين على حل الأزمة القبرصية (بالوسائل السلمية على أساس احترام السيادة الإقليمية لقبرص والحقوق الشرعية للأقليتين القومية).

عكس هذا التغيير في الموقف السوفيتي من الأزمة تقريبا مع وجهة النظر التركية في منع اتحاد قبرص مع اليونان والاعتراف بحق القبارصة الأتراك في الجزيرة^(١). وجاءت زيارة وزير الخارجية السوفيتي اندريه غروميكو الى تركيا في أيار ١٩٦٥ لتعكس مزيدا من تقارب وجهات نظر البلدين حول الأزمة القبرصية وليقترب الموقف السوفيتي من الموقف التركي، إذ أعلن الوزير السوفيتي بأن بلاده تؤيد بقاء قبرص دولة مستقلة مع إمكانية قيام (نظام فيدرالي) في الجزيرة يحفظ حقوق كل من الطائفتين فيها^(٢). وقد رحب الجانب التركي بالموقف السوفيتي الجديد حول الأزمة.

وبعد تولي سليمان ديمرل رئاسة الوزارة التركية في تشرين الأول ١٩٦٥ عرض السفير السوفيتي في أنقرة على الوزير الخارجية التركي أحسان صبري جاغليانكل وساطة بلاده بين تركيا واليونان بشأن الأزمة القبرصية^(٣)، كما شهد موقف الاتحاد السوفيتي تغيرا كبيرا عندما تمت مناقشة الأزمة في الجمعية العامة في الأمم المتحدة إذ أمتنع المندوب السوفيتي عن التصويت على قرار الجمعية العامة الذي صدر في ١٧ كانون الأول ١٩٦٥ بشأن قبرص.

(١) اندرو مانكو، تركيا الحليف القلق، ترجمة صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ١٩٩٢، ص ٤٢.

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(٢) نية الأصفياني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، السياسة الدولية، العدد (٥٢)، نيسان ١٩٧٨، ص ٩٦.

Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.178.

(٣) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit., p.95.

المبحث الثالث

أزمة العلاقات التركية - الغربية وأثرها في العلاقات بين البلدين

كشفت رسالة الرئيس الأمريكي جونسون الى رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو عام ١٩٦٤ عن موضوعات كثيرة كانت خافية عن الرأي العام التركي، ومنها الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها تركيا مع الولايات المتحدة والتي بلغ عددها خمسا وخمسين اتفاقية، عقدت أثناء فترة حكم الحزب الديمقراطي في الخمسينات. وهذه الاتفاقيات وقع بعضها على وفق المادة الثالثة من معاهدة حلف شمال الأطلسي وبعضها الآخر وقع خارج إطار الحلف.

كانت هذه الاتفاقيات تتعلق بوضع قوات حلف شمال الأطلسي في الأراضي التركية، وقد طبقت هذه الاتفاقيات بالتسامح الكبير من جانب تركيا، والتي جلبت لها تقييدات كبيرة للسيادة التركية من حيث ترجمتها وتفسيرها في آن واحد، إذ كانت هناك قرابة مائة قاعدة عسكرية نشأت عن طريق هذه الاتفاقيات ومن دون معرفة المجلس الوطني التركي الكبير^(١).

جاءت الأزمة القبرصية عام ١٩٦٤ والموقف الأمريكي منها، المعبر عنه برسالة الرئيس جونسون الى رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو في ٥ حزيران ١٩٦٤ لتعجل في دفع تركيا لتطبيع علاقاتها وتحسينها مع الاتحاد السوفيتي^(٢)، ففي اليوم الذي تسلم فيه اينونو رسالة جونسون وجه مذياع أنقرة دعوة الى السوفيت لتحسين علاقاتهم مع تركيا وأن يتفهموا موقف تركيا من القضية القبرصية مع أدراك احتياجات تركيا الأمنية وتقبل

(١) Ferenc A. Váli, The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p96;

أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٢) برزت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية في الستينات أثرت في توجهات السياسة الخارجية التركية المرتبطة بالغرب نحو الانفتاح على الاتحاد السوفيتي في محاولة لتحسين العلاقات معه ومنها أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ والانفراج الذي حصل في العلاقات السوفيتية - الأمريكية. فضلا عن التطورات السياسية في تركيا بعد انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠ بصفح دستور عام ١٩٦١ الذي سمح بظهور الأحزاب اليسارية الشرعية في تركيا وتأثيرات مجموعات الضغط والرأي العام في رسم هذه السياسة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي. ينظر :

Mehemet Gönülbul, "NATO and Turkey", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950 - 1974, Op.Cit., p.29;

Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.402-403.

عضويتها في حلف شمال الأطلسي^(١) وبدأت تركيا في إعادة تقييم روابطها مع الولايات المتحدة، بعد أهتزاز ثقتها في التزامات الولايات المتحدة، نتيجة لموقفها من الأزمة القبرصية، والتي تركت أثراً سلبياً على المستوى الرسمي والشعبي في تركيا وأثارت تساؤلات عدة في مدى إمكانية اعتماد تركيا على حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة لضمان أمن تركيا^(٢)، إذ تعرضت سياسة الحكومة التركية خلال هذه الأزمة إلى انتقادات كبيرة من جانب الأحزاب السياسية المعارضة في المجلس الوطني التركي الكبير لعدم تمكنها من إيجاد مؤيدين لموقفها أثناء الأزمة التي مرت بها تركيا^(٣).

وسط هذه الأزمة بدأت تركيا اتصالاتها الأولى مع الاتحاد السوفيتي إذ قام وزير الخارجية التركي فريدون جمال اركن في ٣٠ تشرين أول ١٩٦٤ بزيارة موسكو في إطار المساعي التركية لـ (تتقية سوء فهم قديم) ولخلق مناخ أفضل بين البلدين^(٤). في سبيل التوصل الى اتفاق مع السوفيت لتغيير موقفهم ازاء الأزمة القبرصية بما يتفق ورغبة تركيا في قيام نظام فيدرالي في الجزيرة^(٥)، هذا فضلاً عن رغبة تركيا في تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين.

بعد انتهاء المحادثات بين البلدين صدر البيان المشترك، وقد تضمن اتفاق الجانبين على تعزيز علاقات حسن الجوار بينهما على اساس الاحترام المتبادل لمبادئ الاستقلال

(١) Ibid, p.408.

(٢) خليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٣) Ferenc A. Váli, The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p95.

(٤) Walter Luaqueur, The Struggle for the Middle East, The Soviet Union and the Middle East 1958 -1968, Op.Cit., p.18.

(٥) Ibid, p.18.

(٦) Ibid, p.18.

Ferenc Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.177.

والسيادة الإقليمية والحقوق المتساوية^(١)، وبخصوص قبرص أكد البيان اتفاق البلدين على حل الأزمة والاعتراف بالحقوق الشرعية لهما والاستقلال والسيادة الإقليمية لقبرص^(٢).

وقد علقت صحيفة (مليت) التركية على هذه الزيارة قائلة : (تعد هذه الزيارة مرحلة جديدة في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي. أن هذه الزيارة سوف تؤدي الى تعزيز روابط حسن الجوار، كما أنها تسهم في الدفاع عن مصالحنا الوطنية ودعم للسلام العالمي)^(٣).

فيما أعلنت صحيفة (جمهورية) التركية أهمية عودة العلاقات بين البلدين الى طبيعتها وأكدت : (أن الاتحاد السوفيتي الذي تربطنا به علاقات الصداقة الوثيقة لم يسبب أي ضرر لتركيا ... ونحن نعتقد أن عودة هذه الصداقة سيعود علينا بالخير الكثير)^(٤).

وسعيًا في إطار سعي تركيا لتطبيع علاقاتها مع السوفيت، أعلن وزير الخارجية التركي فريدون جمال اركن، بعد عودته من موسكو من (أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي لا يمكن أن تكون عقبة أمام أنفراج العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي)^(٥) كما رفضت تركيا المشاركة في مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف (Multilateral Force) مع حلفائها في حلف شمال الأطلسي الذي اقترحه الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٦٤^(٦). وقد فسر هذا الموقف أنه جاء نتيجة لأعتراض السوفيت على مشاركة تركيا في هذا المشروع، وذكر أيضا بأن انسحاب تركيا منه كان نتيجة

(١) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit., p.92;

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٢) Kemal Karpat, Op.Cit., p.92.

(٣) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٤) كمال التوفيق، "تطور العلاقات السوفيتية التركية"، السياسة الدولية، العدد (٢٤)، نيسان ١٩٧١، ص ١٢١.

(٥) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٦) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit., p.93;

Ferenc A. Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.178.

لأسباب مالية، ألا أنه كان يبدو أن السبب الحقيقي للأنسحاب هو محاولة تركيا لكسب دعم الاتحاد السوفيتي في موقفها ازاء الأزمة القبرصية^(١).

وقد أثبت (نيقولاي بوجورني) رئيس مجلس السوفيت الأعلى على الخطوة التركية بالأنسحاب وعبر عن أمل بلاده في أن تصبح الحدود المشتركة بين البلدين رابطة للصداقة وأن يكون البحر الأسود وسيلة للنشاطات التجارية بين البلدين^(٢).

بعد تولي سعاد خيرى اوركوبلو رئاسة الحكومة التركية في شباط ١٩٦٥، أعلن عن رغبة بلاده في تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي^(٣)، فقام (اندرية غروميكو) وزير الخارجية السوفيتي بزيارة أنقرة في أيار ١٩٦٥ وأجرى محادثات مع المسؤولين الأتراك تناولت تطورات الأزمة القبرصية إذ تمكنت تركيا من الحصول على دعم الجانب السوفيتي وتأييده في إمكانية قيام (نظام فيدرالي) في الجزيرة لحل الأزمة^(٤).

ومع مسار التطبيع في العلاقات التركية السوفيتية قام رئيس الوزراء التركي سعاد خيرى اوركوبلو بزيارة الى موسكو في آب ١٩٦٥ وتناولت محادثاته مع رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيجن سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين. وفي ختام الزيارة أعلن البلدان اتفاقهما على المبادئ الآتية^(٥) :

١. الالتزام الكامل بمبادئ الأمم المتحدة.
٢. الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالقضية القبرصية.
٣. الرغبة في الأسهام في حل مشاكل الأمن الأوربي عن طريق الاتفاقات الثنائية.
٤. ضرورة تعزيز الجهود الهادفة نحو نزع السلاح الكلي عن طريق مراقبة دولية فعالة.
٥. الأيمان العميق بحق الشعوب في العيش من دون اضطهاد استعماري مهما كان نوعه.

^(١) Ibid, p.121.

^(٢) Kemal Karpaz, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.93-94.

^(٣) George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.52.

^(٤) Ferenc A. Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.178.

^(٥) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧

Kemal Karpaz, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p. 94.

٦. تحقيق إعلان الأمم المتحدة في ضمان استقلال الشعوب الخاضعة للاستعمار. وبعد تولي سليمان ديمرل رئاسة الحكومة التركية، بعد فوزه في انتخابات تشرين الأول عام ١٩٦٥، أعلن أن حكومته ستسعى إلى إقامة علاقات طبيعية مع أية دولة تحترم مصالح تركيا وأن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي لن تكون عاملاً سلبياً تجاه التزاماتها نحو الحلف الغربية التي ترتبط بها تركيا^(١). كما أكد رغبة بلاده في عدم اتخاذ أية خطوة من شأنها أن تثير السوفيت، مع أيمان الحكومة التركية بالعمل على الانفراج في السياسة الدولية^(٢). ولهذا فإن سياسة ديمرل لم تكن متعارضة من حيث المبدأ لعلاقات التقارب مع الاتحاد السوفيتي، إذ كانت هذه السياسة تستهدف الضغط على الولايات المتحدة، ولم تتغير هذه السياسة إلا بعد أن بدأ السوفيت بتغيير موقفهم تجاه القضية القبرصية^(٣).

أن التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها تركيا بعد منتصف الستينات كان لها انعكاس ايجابي على تطور العلاقات التركية السوفيتية. إذ أن دستور عام ١٩٦١ الذي أصدرته تركيا هيا المناخ السياسي لظهور الأحزاب اليسارية بصورة شرعية فضلاً عن المنظمات الطلابية والنقابات العمالية التي عارضت الوجود الأمريكي والقواعد العسكرية الأمريكية المقامة في تركيا، إذ قاد حزب العمال التركي (TLP) الذي تأسس في شباط ١٩٦١ حملة ضد الولايات المتحدة متهماً الحكومة التركية في تعاملها مع الولايات المتحدة في القضية القبرصية، موضحاً بأن الامتيازات التي تتمتع بها الولايات المتحدة في تركيا شبيهة في تأثيراتها من نظام (الامتيازات الأجنبية) التي منحتها الدولة العثمانية للقوى الغربية سابقاً. كما دعا إلى قيام الأتراك بخوض (حرب ثانية للاستقلال) ضد الولايات المتحدة لاستعادة سيادة واستقلال تركيا^(٤).

كما بدأت الأحزاب السياسية التركية تطالب بنشر الاتفاقيات الثنائية التي عقدها تركيا مع الولايات المتحدة وتعديلها بما يضمن عدم المساس بالسيادة التركية^(٥). كما أخذ الرأي العام التركي يثير عدداً من المسائل المتعلقة بالوجود الأمريكي والقواعد العسكرية

(١) Ibid, p.94-95.

(٢) Walter Lyaqueur, The Struggle for The Middle East, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.20.

(٣) Ibid, p.18.

(٤) Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, OP.Cit., p.284-285.

(٥) Ferenc A. Váli, The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p96.

الأمريكية في تركيا وأستخدامها لأغراض تتعلق بالأهداف السياسية الأمريكية خارج تركيا وما يترتب على ذلك من أعباء ومشاكل بالنسبة لتركيا وبخاصة موضوع تحليل طائرات التجسس الأمريكية من قاعدة انجيرليك الجوية من دون علم السلطات التركية بوجهتها^(١).

وكان على الحكومة التركية أن تستجيب للضغوط التي تعرضت لها في هذا المجال بخاصة بعد ظهور الدعوات المتنادية بالانسحاب من حلف شمال الأطلسي على أساس أن (التهديدات الخارجية ضد تركيا قد بدأت بالتضاءل)^(٢)، لذا قررت الحكومة التركية في ٢٨ كانون الأول عام ١٩٦٥ منع تحليل طائرات التجسس الأمريكية من القواعد الجوية في تركيا^(٣)، كما قامت الحكومة التركية في نيسان عام ١٩٦٦ بإبلاغ الحكومة الأمريكية بضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية بينهما وتنظيمها، حيث وافقت الأخيرة في ١٨ نيسان ١٩٦٦ على هذا الطلب والدخول في المفاوضات لهذا الغرض^(٤). وقد جاءت هذه التحركات من قبل تركيا في أعقاب قيام الطلبة الأتراك بمظاهرات معادية للولايات المتحدة طالبوا خلالها بأنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تركيا^(٥)، كما قامت الحكومة التركية تحت ضغط الرأي العام التركي في أيار عام ١٩٦٦ بسحب الوحدة العسكرية التركية المرابطة في كوريسا والبالغ عددها (٨٠٠) فرد^(٦). كما طلبت من منظمات فيالق السلام بمغادرة البلاد بعد اتهامها بالتجسس^(٧)، كما تم لأول مرة تاريخ تركيا انتقاد العلاقة القائمة بين تركيا وحلف شمال الأطلسي من قبل عدد من نواب الأحزاب المعارضة في المجلس الوطني التركي الكبير، كما طالبت عدة منظمات للشباب بالانسحاب تركيا من الحلف المذكور^(٨).

(١) تحليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنمكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص ٥٧-

(٢) Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, Op.Cit., p. 285.

(٣) تحليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنمكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٤) نيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٥) نية الأصفهاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٦) تحليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنمكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص ٥٨؛

George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.51.

(٧) Ibid, p.51.

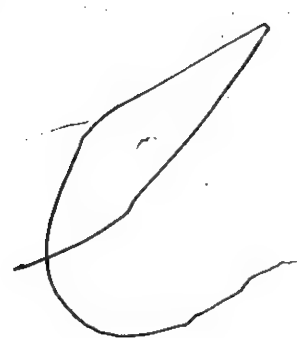

(٨) Mehmet Gonlubol, "NATO, USA and Turkey", In : Turkey's Foreign Policy in Transition, Op.Cit., p.31.



الفصل الثالث

العلاقات / التركية السوفيتية

١٩٧٤-١٩٩٠



أصدر الحزب الشيوعي التركي بياناً رسمياً أتهم فيه الحكومة بتحويل تركيا الى قاعدة عسكرية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي للعدوان ضد دول الكتلة الاشتراكية والشعوب المحبة للسلام في المنطقة، من خلال استمرار تركيا في المشاركة بالمناورات العسكرية العدوانية ضد الاتحاد السوفيتي استمراراً في تنفيذ سياسة الحرب الباردة التي تقودها الولايات المتحدة^(١).

أكدت وسائل الإعلام السوفيتية، بعد تولي سليمان ديمرئيل الحكومة التركية، رغبة الاتحاد السوفيتي في تطوير علاقاته مع تركيا لذلك قامت الحكومة السوفيتية بأعفاء سكرتير الحزب الشيوعي في ارمينيا من منصبه في أيار ١٩٦٦ بعد سماحه بقيام مظاهرة في يريفان بمناسبة مذابح الأرمن لعام ١٩١٥ وترديد المتظاهرين لهتافات معادية لتركيا^(٢) كما أعلن السوفيت، في إطار التحضير لزيارة رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيجن في كانون الأول ١٩٦٦، أن رغبتهم في الجيرة الحسنة مع تركيا لا ترتبط بنوايا مستترة وأن سياستهم مبنية على مبادئ (المساواة واحترام السيادة الإقليمية وعدم التدخل) ولا تحمل تركيا نفقات عسكرية باهظة^(٣).

في زيارته لأنقرة في كانون الأول ١٩٦٦ أكد رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيجن أثناء محادثاته مع المسؤولين الأتراك الحاجة الى زيادة التعاون في المجال الاقتصادي بين البلدين، وشدد على أن تحسين علاقات بلاده مع تركيا ينبغي ألا يرتبط بالإساءة الى علاقات تركيا مع الدول الأخرى، كما أكد أهمية بناء الثقة بين شعبي البلدين وجعل الحدود بينهما رمزاً للصداقة والسلام، وأعلن عن استعداد السوفيت لاتخاذ الخطوات الضرورية لضمان تعميق هذه الثقة^(٤).

وحول القضية القبرصية أكد الجانب السوفيتي في المفاوضات عن دعمه لاستقلال قبرص وسيادتها الإقليمية وطالب بأنسحاب الجيوش الأجنبية من الجزيرة. وكانت وجهة نظر الجانب السوفيتي بأن حل القضية يجب أن يتم بصورة سلمية من قبل القبارصة

(١) Walter Luaqueur, The Struggle for The Middle East, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.19.

(٢) كمال المنوفي، "تطور العلاقات السوفيتية التركية"، المصدر السابق، ص ١٢٢.

Walter Luaqueur, Op.Cit., p.21.

(٣) Ibid, p.21.

(٤) Ibid, p.21.

أنفسهم بدون اللجوء الى استخدام القوة مع مراعاة وجوب احترام الحقوق الشرعية للطائفتين كليهما في الجزيرة^(١).

ومع استمرار الخلافات التركية الأمريكية بشأن القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا، توجهت الحكومة التركية عام ١٩٦٧ لأخذ عدد من الخطوات الإيجابية بغية خلق المناخ المناسب لتنمية علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. إذ أعلن وزير الخارجية التركي أحسان صبري جاغليانكل في شباط عام ١٩٦٧ عن منع طائرات التجسس الأمريكية من استخدام القواعد الجوية في تركيا، وأن استخدام الأسلحة النووية المخزونة في تركيا لا يمكن أن تتم (بقرار أمريكي منفرد)^(٢) كما طلب وزير الدفاع التركي أحمد طوبال في اجتماع لحلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٦٧ بأن يوضع قرار استخدام الوسائل النووية المقامة في تركيا والموجهة ضد الاتحاد السوفيتي تحت السيطرة التركية^(٣).

أن التحسن الذي طرأ على العلاقات التركية السوفيتية أدى الى تقارب مواقف البلدين إزاء التطورات الإقليمية التي شهدتها منطقة المشرق العربي والعمالة بتصاعد التهديدات الصهيونية ضد الأقطار العربية في ربيع عام ١٩٦٧، إذ أعلنت تركيا في أيار من ذلك العام بأنها لن تسمح للولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا ضد الأقطار العربية في حالة نشوب الحرب بين الأقطار العربية والكيان الصهيوني^(٤)، كما عارضت تركيا بعد عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧، ضم الأراضي العربية من قبل الكيان الصهيوني وطالبت بضرورة انسحاب قواته من الأراضي العربية المحتلة إذ صوتت الى جانب الاقتراح السوفيتي في هذا الصدد والذي قدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة والداعي لانسحاب تلك القوات من الأراضي العربية المحتلة. ألا أن تركيا أمتنعت عن التصويت على الفقرة الأولى من الاقتراح السوفيتي الذي يصف الكيان الصهيوني بـ (المعتدي)^(٥).

^(١) Walter Luequeur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.351.

^(٢) The Middle East Record 1967, vol.3, The Shiloah center for Middle Eastren and African studies, TEL Aviv University, 1971, p.58.

^(٣) Ibid, p.67.

^(٤) ريتشارد ف. غريمت. أليس ليسون، "تركيا صعوبات وأفاق"، دراسات استراتيجية، العدد (١٢) مؤسسة الأبحاث العربية، لندن، ١٩٨١، ص ١٩.

^(٥) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١١٤.

أثار التقارب السوفيتي التركي القوى الغربية في حلف شمال الأطلسي وبخاصة الولايات المتحدة، إذ أشارت صحيفة (جمهورية) التركية في منتصف حزيران عام ١٩٦٧ بأن وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت بأن هناك مقترحا سوفيتيا لوضع كل الطرق المائية الدولية المهمة وبضمنها الدردنيل والبسفور تحت السيطرة الدولية في حين نفت المصادر السوفيتية ذلك وأتهمت الولايات المتحدة بمحاولة الأساءة الى علاقة حسن الجوار التي يتبعها الاتحاد السوفيتي حيال تركيا كما أنكرت وزارة الخارجية السوفيتية بأنها قد تقدمت بمثل هذا الاقتراح الى الولايات المتحدة^(١) كما أثار موسكو أثناء زيارة الرئيس التركي جودت صوناي الى واشنطن في ربيع ١٩٦٧ مسألة القواعد الأمريكية في تركيا التي يطالب المتقنون الأتراك بأزالتها. إذ وضعت صحيفة (برافدا) اللوم على الأمريكيين الباحثين (للأحتفاظ بأي وسيلة بحقوقهم وأمتيازاتهم) في تركيا^(٢).

في الوقت الذي هاجم الشيوعيون الأتراك (عصبة ديمرئل - صوناي) لقبولهم خطة اشتسون (Acheson) لقيام قواعد جديدة في قبرص، وأتهم بيان الشيوعيين هذه المجموعة بتنازلهم عن حقوق تركيا وكرامتها الإقليمية بتعاونهم مع الأمبراليين في قضية قبرص^(٣).

تخلّى الاتحاد السوفيتي عن محاولاته لأعطاء زيارة رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل في أيلول ١٩٦٧ الى موسكو أي تفسير بما يوحي بأنها ضد رغبة الولايات المتحدة في هذا المجال والتأكيد بأن الزيارة هي خطوة تركية في مسار (تطبيع) علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي في الوقت الذي أوضح فيه المسؤولون الأتراك بأن تحسين العلاقات مع السوفيت هي محاولة وأسهم من جانبهم لتطوير سياستهم وجعلها أكثر توازنا، ولا ترتبط بمسألة تقليل روابطها مع الولايات المتحدة وبخاصة في المجال العسكري^(٤).

وقد أثار رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كويسجن أثناء محادثاته في موسكو مع رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل مسألة القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا ومدى تهديدها للأمن القومي السوفيتي وتأثير عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي على

^(١) The M. iddle East Record 1967, Op. Cit., p.35.

^(٢) Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op. Cit., p.22.

^(٣) Ibid, p.22.

^(٤) The M. iddle East Record 1967, Op. Cit., p.33-34.

العلاقات بين البلدين، في حين أوضح سليمان ديميرل التزامات بلاده تجاه الحلف المذكور وأكد بأن تحسين العلاقات بين البلدين لا ترتبط بمسألة انسحاب تركيا من الحلف^(١).

وبخصوص القضية القبرصية* أكد الكسي كوسيجن أثناء المحادثات مع الجانب التركي على ضرورة استقلال قبرص وحريتها بعيدا عن التأثير الغربي ورفض سياسة اتحاد قبرص مع اليونان المعززة من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، كما أكد كوسيجن ضرورة المحافظة على الحقوق الشرعية للطائفتين في الجزيرة^(٢) كما ناقش البلدان العدوان الصهيوني على الأقطار العربية حيث أكد الجانبان ضرورة انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة^(٣).

وفي ختام المباحثات صدر البيان المشترك عن نتائج الزيارة تضمن اتفاق البلدين على تعزيز العلاقات الثنائية بينهما على أساس مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة الإقليمية والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما^(٤). كما أكد البيان (حول العلاقات بين البلدين بعدم وجود قضايا أو مسائل قد تسبب تعارضا في المصالح الأساسية، وأن هناك حقلا واسعا وملائما للعمل لتطوير العلاقات في مصلحة البلدين كليهما)^(٥) فضلا عن أن (تطور العلاقات بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة والتعاون فيما

(١) Ibid, p.34.

* دعا رئيس الوزراء التركي سليمان ديميرل في بداية أيلول ١٩٦٧ رئيس الوزراء اليوناني (Collias) لمناقشة الموقف في جزيرة قبرص وألقى الطرفان في ٩-١٠ أيلول إذ أقرح الوفد اليوناني في المحادثات ضم قبرص الى اليونان، ثم غير موقفه وأقرح تقسيم الجزيرة بين البلدين وقد رفض الجانب التركي كلا المقترحين وتمسك بموقفه القائم على شرعية اتفاقيات ١٩٦٠ التي لا يمكن تعديلها إلا بموافقة جميع الأطراف الموقعة عليها.

أنظر :

Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.414.

(٢) Ferenc A. Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.180; The Middle East Record 1967, Op.Cit., p.34.

(٣) Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.23.

(٤) The Middle East Record 1967, Op.Cit., p.34.

(٥) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit., p.97.

بينها يمكن أن يمهد الطريق لتقليل التوتر الدولي ويعزز السلام^(١) واتفاق البلدين على ضرورة المحافظة على (الاستقلال والسلامة الإقليمية) لقبرص^(٢).

علقت صحيفة (التايم) البريطانية في ١٩٦٧/٩/٢٦ على زيارة سليمان ديمرئيل إلى موسكو قائلة بأن الاتحاد السوفيتي أثبت أ استعداده للتعاون مع دول صديقة للغرب، وأمكانية تطور العلاقات التركية السوفيتية في المجالات الاقتصادية والثقافية وحتى انبثاق روابط سياسية ودية. وأشارت الصحيفة إلى (أنحطاط حلف المعاهدة المركزية والحلقة الشرقية لحلف شمال الأطلسي لسبب واحد ونتيجة للوفاق بين السوفيت ودول الحزام الشمالي)^(٣).

فيما كتبت صحيفة (جمهورية) التركية مقالا أشارت فيه بأن هدف السياسة الخارجية التركية هو تأمين الأمن القومي والحصول على دعم للتنمية الاقتصادية. كما أشارت إلى المكاسب الاقتصادية التي حصلت عليها تركيا من جراء تطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وتحسينها ودعت إلى عدم الاعتماد على الغرب فقط في تلبية احتياجات تركيا في هذا المجال^(٤).

أما رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئيل فقد عبر، بعد عودته من موسكو، عن ارتياحه من موقف الاتحاد السوفيتي من القضية القبرصية وأعلن بأن (وجهة نظر السوفيت حول قبرص قريبة تماما من وجهة نظرنا)^(٥) وأن زيارته لموسكو قد أنهت (الصفحات الأخيرة للعداوة) التي تكتنف العلاقات التركية السوفيتية وأضاف : (أعتقد أننا قد دخلنا عهدا جديدا في تعاملنا مع الروس . . . والآن وقد أختفت الفجوة القائمة بيننا فأنا لا أعتقد بأن كل الشكوك قد تلاشت ولكنني على ثقة بأن مفهوم العداوة أصبح شيئا من الماضي)^(٦)، كما أكد أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي لا يمنعها من إقامة علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي^(٧).

(١) The Middle East Record 1967, Op.Cit., p.34.

(٢) Ibid, p.34.

(٣) Ibid, p.33.

(٤) Ibid, p.34.

(٥) Ibid, p.34.

(٦) Ferenc A. Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.180.

(٧) Ibid, p.180.

ويبدو أن حالة الوفاق الدولي بين الشرق والغرب وتقرير (هرمل)^{*} الذي أقره المجلس الوزاري لحلف شمال الأطلسي في تشرين الثاني ١٩٦٧، وموقف الولايات المتحدة من تجدد الأزمة في جزيرة قبرص في أواخر تشرين الثاني ١٩٦٧، فضلا عن موقف الرأي العام التركي والأحزاب السياسية المعارضة لطبيعة العلاقات التركية الأمريكية قد مهدت الطريق لتوسيع مجالات التعاون بين تركيا والاتحاد السوفيتي في مختلف المجالات.

في ربيع عام ١٩٦٨ قادت وسائل الاعلام التركية حملة كبيرة في مختلف الصحف طالبة فيها بتحديد العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وضرورة تعديل الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين البلدين، كما طالبت بعضها بأعادة شروط تعهدات تركيا نحو حلف شمال الأطلسي بما يتلاءم مع المصالح التركية، ووصل الى مطالبة بعضها الى انسحاب تركيا من الحلف المذكور وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي^(١).

كما قدم حزب الشعب الجمهوري المعارض في نيسان عام ١٩٦٨ تقريراً، نشرت الصحف التركية فقرات منه، طالب فيه بازالة القواعد الذرية الأمريكية من تركيا وأعادة النظر في شروط مشاركة تركيا في حلف شمال الأطلسي وتعديليها بما يتلاءم والحفاظ على مصالح تركيا القومية^(٢). وقد عكست هذه المطالبات الشعور الذي ساد الأوساط التركية من أن الموقف الاستراتيجي المتغير في تلك الفترة باعتماد الولايات المتحدة لمبدأ (الاستجابة المرنة) قد يترك تركيا معرضة بشكل مكشوف للهجوم بدون توفير ضمان رسمي لحمايتها في حالة المواجهة بين حلف شمال الأطلسي وحلف وارشو ومن ثم فإن ازالة الأسلحة النووية من تركيا قد تقلل من فرص تركيا للهجوم السوفيتي^(٣).

^{*} قدم وزير الخارجية البلجيكي (هرمل) في اجتماع وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي الذي انعقد في تشرين الأول ١٩٦٧ تقريراً تضمن إمكانية كل عضو في الحلف أن يقرر سياسته في ضوء معرفته الكاملة لمشاكل وأهداف الحليف الآخر، وأن باستطاعة كل عضو أن يؤدي دوراً لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، مع مراعاة أن يكون انتهاج مثل هذه السياسة ألا تؤدي ولا تسمح بأي أنشقاق في حلف الشمال الأطلسي. أنظر :

Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.409.

(١) حول ما نشرته الصحف التركية حول هذا الموضوع راجع :

Ferenc A. Váli, Bridge across the Bosphorus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.158-164.

(٢) Ibid, p.161.

(٣) George Harris, "Turkey and the United states" , in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op.Cit., p.62.

كما دعا حزب العمال التركي ، بمساندة من الحركة الطلابية، في الوقت نفسه الى انسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسي، ووصف الحلف بأنه الأداة العسكرية للأمبريالية الأمريكية ولا يمثل أي ضمان لأمن البلاد، في الوقت الذي تمتلك الولايات المتحدة السلاح النووي، فأنها لن تخاطر في الفناء في سبيل الدفاع عن حدود تركيا^(١).

ويبدو أن المسؤولين الأتراك كانوا قلقين في عام ١٩٦٨ من توسع الأسطول البحري السوفيتي في شرق البحر المتوسط، ومن إمكانية قيام السوفيت بمحاولة لتعديل اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ بشأن المضائق وقد تولدت هذه المخاوف من خلال التصريحات التي كان يعلنها القادة السوفيت^(٢) بشأن وجودهم في المنطقة بأنه حق من حقوقهم، بوصفهم قوة متوسطة، للدفاع وتأمين حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية ضد التهديدات الخارجية^(٣).

ولهذا فقد سمحت تركيا في كانون الأول عام ١٩٦٨ للمدمرتين الأمريكيتين (Dyess) و (Turner) بالمرور عبر المضائق الى البحر الأسود على الرغم من الاحتجاج الذي قدمته السفارة السوفيتية في أنقرة على ذلك، فضلا عن اتهام صحيفة (برافدا) تركيا والولايات المتحدة بانتهاك اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦^(٤).

أن مناخ الثقة المتبادلة بين تركيا والاتحاد السوفيتي لم يتأثر عندما أجبر السوفيت، في بداية عام ١٩٦٩، طائرة التجسس الأمريكية (يو-٢) على الهبوط في أرمينيا بعد خرقها للأجواء السوفيتية وهي تقل ضابطين أمريكيين وضابطا تركيا دون علم السلطات التركية^(٥). إذ تبادل الرئيسان التركي والسوفيتي الرسائل بشأن الحادث أكدوا فيها حرص

(١) Ibid, p.61;

نية الأصفهاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٢) Walter Lyaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.24-25.

(٣) George Harris, "Turkey and the United states", Op.Cit., p.61;

نية الأصفهاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٤) Ferenc A. Váli, The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p103.

(٥) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.98-99;

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٩٨.

البلدين على العلاقات بين البلدين، ورغبتهما في أن لا تسبى مثل هذه الحوادث على العلاقات الحسنة بين البلدين^(١).

وقد ترددت آراء مختلفة بشأن الحادث، منها أن الطائرات السوفيتية أجبرت الطائرة على الهبوط، ومنها أن الطائرة انتهكت المجال الجوي السوفيتي عدة مرات، وبشكل متعمد قبل الهبوط في أرمينيا، في حين برزت رواية أخرى مفادها أن الولايات المتحدة أفتعلت هذا الحادث في محاولة منها للأساء إلى العلاقات السوفيتية التركية وإحراج البلدين^(٢).

وجاءت زيارة الرئيس التركي جودت صوناي في تشرين الثاني عام ١٩٦٩ إلى موسكو في ظل حالة الوفاق بين المعسكرين، ومطالبة النخب المفكرة والأعلام التركي المطالبين بتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي^(٣)، حيث حاول الرئيس التركي، أثناء محادثاته مع المسؤولين السوفيت حول الأمن الأوروبي، اقناع السوفيت في مسألة مشاركة الولايات المتحدة وكندا في هذا الموضوع الذي كان يلاقي معارضة السوفيت في هذا المجال^(٤).

بعد انتهاء المحادثات بين البلدين صدر البيان المشترك، والذي أكد التزام الجانبين باحترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما، كما تضمن البيان قناعة البلدين لتحسين علاقات حسن الجوار بينهما وزيادة العلاقات التجارية والاقتصادية^(٥).

وشهدت تركيا مع بداية عام ١٩٧٠ العديد من الاضطرابات الداخلية، ونشيطت قوى اليسار في تنظيم المظاهرات ضد الحكومة التركية، حيث قاد اتحاد نقابات العمال الثوري (Disk) أقوى تلك المظاهرات في منتصف حزيران ١٩٧٠ احتجاجاً على القوانين التي كانت تعترزم الحكومة إصدارها للحد من نشاط التنظيم النقابي. وقد اتهمت الحكومة هذا

(١) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٣) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit.,p.98;

نية الأصفيان، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٦.

Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit.,p.98.

(٥) Ibid, p.98.

الاتحاد (بأثارة الحرب الطبقيّة وتمهيد الطريق لثورة عماليّة)^(١)، كما شهدت تركيا في بداية آذار ١٩٧١ قيام منظمة الجيش الشعبي التركي، وهي تابعة لحزب العمال التركي، بأختطاف أربعة من الجنود الأمريكيين قرب إحدى القواعد الجوية في قونية^(٢).

وأزاء استمرار الاضطرابات قام الجيش التركي بتولي السلطة السياسية من خلال الأنقلاب العسكري الذي قام به في ١٢ آذار ١٩٧١ وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة نهاد إيريم في أواخر آذار ١٩٧١ تحت إشراف السلطة العسكرية إذ قامت الحكومة بفرض قيود شديدة على النشاطات اليسارية من خلال فرض الأحكام العرفية في عدد من المناطق، كما قامت بفرض حظر على نشاطات المجموعات الطلابية والنقابات العمالية وبغلق الصحف والمجلات ذات الاتجاه اليساري فضلاً عن حظر نشاط حزب العمال التركي وأعتقال قيادته في أواخر تموز ١٩٧١^(٣).

وقد أتهم رئيس الوزراء التركي نهاد إيريم في آذار ١٩٧٢ الاتحاد السوفيتي بأثارة المشاكل في تركيا وحمله مسؤولية أنتشار العداء ضد الولايات المتحدة في تركيا^(٤). ونتيجة لذلك فقد شهدت العلاقات التركية السوفيتية بعد أنقلاب آذار ١٩٧١ بعض الفتور لأعتقاد الأتراك بأن الكثير من النشاطات الشيوعية في بلادهم كانت تحرك بتأثير مباشر من قبل موسكو من خلال الحزب الشيوعي التركي ودعايته مثل نشرات إذاعة (بزم راديو) (Bizm Radyo) الموجهة من ألمانيا الشرقية^(٥). لذا فقد حاولت الحكومة التركية تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة فقام رئيس وزرائها نهاد إيريم بزيارة للولايات المتحدة في نهاية آذار ١٩٧٢ وتمكن من الحصول على تعهد من واشنطن بضمان السلامة الإقليمية واستقلال تركيا^(٦).

ويبدو أن سعي الولايات المتحدة في تعزيز وجودها العسكري في البحر المتوسط تحت ذريعة تزايد الوجود العسكري السوفيتي في المنطقة قد التقى مع مخاوف تركيا من

(١) فيروز أحمد، "الحركة النفاية في تركيا"، في : تركيا بين الصفوة البروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٢٢، ١٩٨.

(٢) حسن فؤاد، "الأزمة الدستورية في تركيا"، السياسة الدولية، العدد (٢٥)، تموز ١٩٧١، ص ١٦٠.

(٣) لوسيل ديليو بيفسنر، أزمة السياسة التركية، ترجمة حسن نعمة سعلون، ص ٦١، ٦٠.

(٤) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٢١٧-٢١٨.

(٥) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit., p.106.

(٦) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٢٢١.

أن تعزيز الوجود السوفيتي في منطقة البحر المتوسط قد يؤثر في ميزان القوى في شرق البحر المتوسط لصالح الاتحاد السوفيتي^(١).

ولهذا حاولت الحكومة السوفيتية تجديد اتصالاتها مع تركيا خلال هذا الفترة في محاولة منها لتهدئة المخاوف التركية بشأن اعمال العنف التي تسود تركيا، فقام رئيس مجلس السوفيت الأعلى نيقولاي بدغورني بزيارة الى أنقرة في ١١ نيسان ١٩٧٢، وأعلن خلال الزيارة بأن بلاده تعلق أهمية كبيرة على تطوير علاقاتها مع تركيا، كما أكد معارضة الاتحاد السوفيتي لمحاولات التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص مؤكداً : (أن الوصول الى حل جذري للقضية القبرصية يكون عن طريق اتفاق بين الطائفتين التركيتين واليونانية في الجزيرة وبدون تدخل من الخارج)^(٢).

كما تم توصل البلدين الى التوقيع على وثيقة (مبادئ حسن الجوار) بين البلدين. وقد تضمنت الوثيقة اتفاق البلدين على عدم السماح باستخدام أراضيهم للعدوان أو الاشراف ضد الدول الأخرى^(٣)، واحترام الاستقلال والسيادة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما^(٤).

وقد تناولت الصحف التركية بمناسبة زيارة نيقولاي بدغورني الى تركيا مسألة تحسين العلاقات بين البلدين فكتبت صحيفة (جمهورية) بهذه المناسبة قائلة : (ترحب تركيا بحرارة توطيد علاقات حسن الجوار مع الاتحاد السوفيتي لكن ذلك لا يأتي إلا بوقف الأذاعات المعادية والمؤيدة لمجموعة لا يتجاوز عددها أصابع اليدين التي أرادت أشعال حرب أهلية في تركيا، أن الرأي العام التركي يعتقد أن الاتحاد السوفيتي يستطيع أن يسكت هذه الأصوات)^(٥).

فيما قالت صحيفة (مليت) تعليقاً على الزيارة : (أن زيارة بدغورني الأخيرة لتركيا، قوبلت بالتحفظ نفسه والحذر، لأنه لم تتعدم الظنون حتى الآن عن مطامع الاتحاد السوفيتي في تركيا فحسب بل هذه الظنون قد ازدادت، ويعود السبب في ذلك الى الحوادث التي عاشتها بلادنا في السنوات الأخيرة. أن تطور العلاقات السوفيتية التركية يتعلق بتصرف

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٣) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit., p. 106;

نيه الأصغاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٤) Recharad F. Nyrop, Area handbook for Republic of Turkey, Op.Cit., p. 248.

(٥) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ٢١٥.

السوفيت أولاً وأخيراً بأزالة هذه الشبهات^(١) فيما كتبت صحيفة أخرى : (أن الاتحاد السوفيتي لا يعارض علناً بقاء تركيا في الأحلاف الغربية، ألا أن تهجمه على حلفاء تركيا الغربيين خير دليل على أن هناك عائقاً يحول دون تحسين العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي، ولكن ليعلم بودغورني والقادة السوفيت الآخرون بأن التحالف مع الغرب هو نتيجة لتصرفاتهم^(٢)).

وقد أتى وزير الخارجية التركي خلوق بايولكن في كانون الثاني عام ١٩٧٣ على تطور العلاقات التركية السوفيتية وأكد بأن هذه العلاقات (ستتطور أكثر في كل المجالات) ونفى الوزير التقارير التي أشارت بأن مقترحاً لحلف عدم اعتداء بين البلدين قد تمت مناقشته أثناء زيارة نيقولا ي بونخورني الى أنقرة في نيسان ١٩٧٢^(٣).

(١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٣) Rechar F. Nyrop, Area handbook for Republic of Turkey, Op.Cit., p.248.

المبحث الأول

موقف الاتحاد السوفيتي من الغزو التركي لقبرص عام ١٩٧٤

أولاً : خلفيات الغزو :

منذ عام ١٩٧٢ بدأت في الأفق ملامح الخلاف بين الرئيس القبرصي مكاريوس وحكام اليونان العسكريين نتيجة لمحاولات الأخيرين المستمرة لإسقاط الرئيس القبرصي ، الذي اتخذ موقفاً خاصاً إزاء حلف شمال الأطلسي برفض دخوله في هذا الحلف ، واستخدام قبرص قواعد للحلف المذكور^(١) . وقد أدى هذا الجو الذي ساد العلاقات بين الدولتين إلى التآزم وبخاصة في النصف الثاني من عام ١٩٧٣ حيث ازداد نشاط منظمة (أيوكا) السرية^(٢) ونتيجة لذلك طلب الرئيس الأسبق لليونان (جورج باباد بولس) في منتصف آب عام ١٩٧٣ إيقاف نشاطها العسكري وحل نفسها ، وقد استهدف من وراء ذلك التظاهر بعدم إسناد اليونان لنشاط المنظمة المذكورة^(٣) .

وبدأت الأزمة في العلاقات بين قبرص واليونان تأخذ طابعاً حاداً بعد الرسالة التي وجهها الرئيس مكاريوس إلى الرئيس اليوناني في تموز والتي عززها بالوثائق عن الدور اللاشرعي الذي يمارسه الضباط اليونانيون العاملون في الحرس الوطني القبرصي في دعم منظمة أيوكا والروابط القائمة بينهم إذ اتهم مكاريوس هؤلاء الضباط بمحاولتهم

(١) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) (أيوكا) منظمة سياسية - عسكرية للقبارصة اليونانيين تأسست عام ١٩٥١ من قبل الجنرال (غريغاس) الذي قاد الكفاح المسلح ضد البريطانيين في جزيرة قبرص . وقد ارتبط اسم المنظمة بالهدف الذي كانت ترمي إليه وهو اتحاد قبرص مع اليونان وهو ما عرف بـ (الايونوسيس) . أنظر : مركز البحوث والمعلومات ، قبرص : الجزيرة والقضية ، بغداد ، مركز البحوث والمعلومات ، ١٩٨٤ ، ص ٢٩ .

(٣) أحمد نوري النعيمي ، "الموقف التركي من أزمة قبرص ١٩٧٤-١٩٧٦" ، العلوم السياسية والقانونية ، العدد (٢) ،

١٩٧٧ ، ص ٢٣٦ .

للإطاحة به وطلب مكاريوس سحبهم من الجزيرة^(١). الأمر الذي دفع قادة اليونان إلى عقد اجتماع في أثينا حضره الرئيس اليوناني (Ghiskis) وكبار قادة الجيش ، كما حضره أيضا الجنرال (Denizis) أحد قادة الحرس الوطني القبرصي وتم في هذا الاجتماع إعداد خطة الانقلاب ضد الرئيس مكاريوس^(٢) ، إذ تحركت قطعات من الحرس الوطني في ١٥ تموز ١٩٧٤ ونفذت الانقلاب بتعزيز وإسناد من اليونان وعين (نيكوس سامبسون) رئيسا للجمهورية وهو من الأعضاء البارزين في منظمة أيوكا وكان هدف الحكام العسكريين في اليونان من وراء الانقلاب هو ضم قبرص إلى اليونان^(٣).

وقد وصفت الحكومة التركية الانقلاب العسكري في جزيرة قبرص بأنه "تدخل يوناني" وأكدت بأنها ستتخذ الخطوات الضرورية كافة لحماية مصالحها في الجزيرة^(٤). إذ عرض رئيس الوزراء التركي بولند أجويد ، في محادثاته في لندن في ١٧ تموز ، على رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ولسون) المطالب التركية المتمثلة بضرورة انسحاب الضباط اليونانيين العاملين في الحرس الوطني القبرصي وإعادة الوضع السابق في الجزيرة وعرض بولند أجويد على بريطانيا القيام بعمل عسكري مشترك ضد الرئيس القبرصي نيكوس سامبسون إلا أن رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ولسون) رفض ذلك^(٥).

تدخلت الولايات المتحدة في الأزمة الناشئة فأرسل وزير الخارجية الأمريكي (هنري كيسنجر) مبعوثه الخاص (جوزيف سيسكو) فزار كلا من أثينا وأنقرة في محاولة منه لمنع قيام الحرب بين تركيا واليونان إلا أنه أخفق في إيجاد حل وسط بين المطالب

(1) Richard Clogg, "Greece and the Cyprus Crisis", The World Today, Vol.30, No.9, 1974, P.364.

(2) The Economist, Vol.252. No.6831, July 20, 1974, P.11.

(3) W.H. Hale, J.D. Norton, "Turkey and the Cyprus Crisis", The World Today, Vol.30, No.9, 1974, P.371.

(4) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op. Cit., 342.

(5) Ibid, P.342; Metin Tamkoc, The Warrior Diplomats, Op. Cit., P.279-280.

التركية وبين موقف اليونان المساند للانقلاب المتمثل برفضها سحب الضباط اليونانيين من قبرص وإزاحة الرئيس نيكوس سامبسون من الحكم^(١).

وكانت الأوساط السياسية التركية تخشى من أن النظام الجديد الذي أقامه قادة الانقلاب في قبرص سيصبح شرعياً كأمراً واقعاً ومن ثم سيؤدي في النهاية إلى إحكام سيطرة القبارصة اليونانيين المؤيدين لليونان على شؤون الحكم في قبرص^(٢). لذا قامت تركيا في ٢٠ تموز ١٩٧٤ بغزو الجزيرة عسكرياً فأنزلت قواتها في كيرينيا في الشمال وليماسول في الجنوب وبلغ عدد القوات التركية قرابة (٦) آلاف جندي^(٣).

أعلنت اليونان التعبئة العامة رداً على الغزو التركي للجزيرة وحركت حشوداً كبيرة من قواتها على حدودها الشرقية مع تركيا، ووجه وزير الخارجية اليوناني إنذاراً إلى سفير تركيا في أثينا بوقف عملية الغزو للجزيرة^(٤). إلا أن بولند أجويد رئيس وزراء تركيا أعلن بأن "الإجراء اليوناني في قبرص من شأنه أن يؤدي إلى انتهاك استقلال الجزيرة، فالغرض الأساسي من عملية الإنزال العسكري من الجزيرة ليس حماية الأتراك فحسب، بل حماية القبارصة اليونانيين..."^(٥).

وعلى أثر عملية الغزو التركي للجزيرة اجتمع مجلس الأمن الدولي لمناقشة الأوضاع القائمة فأصدر قراره (٣٥٣) في ٢٠ تموز الذي تضمن دعوة أطراف النزاع كافة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، ودعوة الدول جميعها لاحترام سيادة قبرص واستقلالها ووحدتها الإقليمية، ووضع حد للتدخل العسكري الأجنبي في قبرص والانسحاب الفوري للعسكريين جميعهم من الجزيرة، كما تضمن دعوة الدول الضامنة - تركيا اليونان بريطانيا - إلى بدء مفاوضات بهدف إعادة السلام إلى المنطقة وعودة الحكومة الدستورية في قبرص^(٦).

(١) نازلي معرض احمد، "الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية"، السياسة الدولية، العدد (٣٨)، تشرين الأول

١٩٧٤، ص ١٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(3) Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, Op. Cit., P.280.

(٤) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمالي الأطلسي، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(٦) حول قرار مجلس الأمن الدولي (٣٥٣) في ٢٠ تموز ١٩٧٤ راجع: السياسة الدولية، العدد (٣٨)، تشرين

الأول ١٩٧٤، ص ٢٥٢.

في ٢٥ تموز ١٩٧٤ بدأ في جنيف مؤتمر السلام بين وزراء خارجية تركيا واليونان وبريطانيا بشأن تنظيم المستقبل السياسي لجزيرة قبرص ، فتقدم طوران جينيس وزير خارجية تركيا ، بمشروع اتفاق تضمن اتخاذ إجراءات لضمان احترام وقف إطلاق النار في قبرص ، وإيجاد مناطق فاصلة بين القوات التركية واليونانية ، واستعادة نائب رئيس جمهورية قبرص سلطاته ، مع استعادة قبرص وضعها الطبيعي كدولة ذات قوميتين ، كما طالب المشروع التركي بإقامة إدارتين تتمتعان بالاستقلال الذاتي في قبرص ، إحداهما تركية والأخرى يونانية. إلا أن الجانب اليوناني رفض هذه المقترحات بدعوى أنها تهدد استقلال قبرص^(١). وفي ختام المؤتمر توصل المؤتمر في ٣٠ تموز إلى الاتفاق حول التخفيض المرحلي للقوات العسكرية التركية في الجزيرة واعتراف الأطراف المشاركة في المؤتمر بوجود إدارتين مستقلتين في الجزيرة الأولى خاصة بالقبارصة الأتراك والثانية خاصة بالقبارصة اليونانيين^(٢). وتقرر استئناف المفاوضات في ٨ آب ١٩٧٤ لاستكمال بحث المشكلات الدستورية للجزيرة.

في اجتماع مؤتمر جنيف الثاني الذي عقد في ٨ آب ١٩٧٤ اقترح الوفد التركي بمنح القبارصة الأتراك ستة أقاليم مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي في الجزيرة ، إلا أن الجانب اليوناني والقبرصي رفض هذه المقترحات مما أدى إلى فشل المؤتمر في ١٤ آب ١٩٧٤ لتضارب وجهات النظر بين الأطراف المشاركة فيه ومن ثم تجدد القتال في الجزيرة إذ تمكنت القوات التركية من توسيع سيطرتها العسكرية باحتلال أراضي جديدة في الجزيرة فتمت السيطرة على ما يقرب من ٣٨% من أراضي الجزيرة^(٣).

بعد أن حققت تركيا أهدافها الأساسية من عملية الغزو العسكري لقبرص أعلن رئيس وزرائها بولند أجويد في ١٦ آب وقف إطلاق النار في الجزيرة ، بعد إرساء أسس الدولة القبرصية الاتحادية الجديدة^(٤). كما أعلنت اليونان انسحابها من حلف شمال

(١) حول قرارات مؤتمر جنيف ٣٠ تموز ١٩٧٤ راجع : المصدر نفسه ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .

(٢) فتحة التراوي ، محمد نصر مينا ، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، ط ١ ،

منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ٤٩٧-٤٩٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٩٨-٤٩٩ ؛

Richard Clogg, "Greece and the Cyprus Crisis", Op. Cit., P.366.

(٤) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

الأطلسي احتجاجا على فشل الحلف في منع تركيا من تنفيذ غزوها العسكري للجزيرة ،
بعد قيام المظاهرات المعادية ضد الولايات المتحدة في اليونان^(١).

ثانيا : الموقف السوفيتي من الغزو التركي :

في البدء لابد من التأكيد أولا بأن الاتحاد السوفيتي كان ضد التدخل الأجنبي في
الشؤون الداخلية لقبرص ، إذ أن السوفيت كانوا يؤكدون خلال لقاءهم مع القادة الأتراك أن
الوصول إلى حل جذري للقضية القبرصية إنما يكون عن طريق اتفاق الطائفتين في
الجزيرة .

وعلى هذا وبعد وقوع الانقلاب العسكري في الجزيرة في ١٥ تموز ١٩٧٤
أصدرت الحكومة السوفيتية في ١٨ تموز بياناً اتهمت فيه الحكومة اليونانية بالتدخل في
الشؤون الداخلية لقبرص وحملت مسؤولية الانقلاب الذي حدث في الجزيرة . كما أنهم
البيان دوائر حلف شمال الأطلسي في الأحداث التي شهدتها الجزيرة ، وطالب بإنهاء
التدخل العسكري الأجنبي في شؤون قبرص الداخلية وبإبعاد جميع العسكريين اليونانيين
من الجزيرة^(٢).

وعند عرض القضية على الأمم المتحدة أدى المندوب الدائم السوفيتي في مجلس
الأمن (Yakov Malik) دوراً مهماً في صياغة وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس
الأمن الذي صدر في ٢٠ تموز ١٩٧٤ .

وكرر الاتحاد السوفيتي موقفه من الأزمة عندما دعا ليونيد برجنيف السكرتير
العام للحزب الشيوعي السوفيتي في ٢١ تموز ١٩٧٤ إلى إنهاء التدخل العسكري
الخارجي في قبرص وعودة الأوضاع السابقة إلى الجزيرة وعودة الرئيس مكاريوس على
رأس الحكومة الدستورية في الجزيرة . في الوقت الذي نفت الدوائر المسؤولة النبأ الذي
نقلته وكالة الصحافة الفرنسية عن استنفار القوات السوفيتية على الحدود مع تركيا وقالت

(1) Gillian M. White, "The Turkish federate state of Cyprus", The World
Today, Vol.37, No.4, 1981, P.127.

(٢) إبراهيم عامر ، صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة قبرص فلسطين أخرى ، المصدر السابق ، ص ٨٩-٩٠
John C. Campbel, "Communist Strategies in the Mediterranean", Op.
Cit., P.553.

أن الهدف من إعلان النبا هو مواصلة تأزيم الوضع وأن القوات السوفيتية في حالة اعتيادية ولم تستنفر^(١).

وخلال مؤتمر جنيف للسلام أشار المندوب السوفيتي في المؤتمر إلى أن القضية القبرصية يجب أن تحل عن طريق مؤتمر موسع يشترك فيه أعضاء مجلس الأمن بغية إيجاد التقارب بين تركيا واليونان واقتراح إرسال لجنة من الأمم المتحدة إلى قبرص لدراسة القضية وتقديم الحلول لها^(٢).

وعندما وقعت اتفاقية جنيف لإقرار السلام في قبرص بين الدول الضامنة لاستقلال الجزيرة في ٣٠ تموز ١٩٧٤ ، عبر السوفيت عن معارضتهم لهذا الاتفاق وأصدروا بيانا تضمن النقاط الآتية^(٣) :

١. إن قرار مجلس الأمن رقم (٣٥٣) نص على انسحاب القوات العسكرية الأجنبية فوراً من الجزيرة ، في حين أن اتفاق جنيف كان يشير إلى تخفيض عدد القوات الأجنبية فقط.

٢. اعترف اتفاق جنيف بوجود إدارتين مستقلتين ، تتمتع كل منهما بالحكم الذاتي . غير أن هذا الاعتراف الذي كان مطلباً أساسياً للحكومة التركية ، مرفوض أساساً من قبل الاتحاد السوفيتي .

يتضح مما تقدم أن الاتحاد السوفيتي يقف إلى جانب استقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص وعودة حكومة الرئيس مكاريوس ، ووضع حد للتدخل الأجنبي في الجزيرة ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٣٥٣) ، أي بمعنى أن الاتحاد السوفيتي كان يعتقد بضرورة اشتراك الحكومة القبرصية الشرعية في جميع المحادثات المتعلقة بالقضية

وبعد إعلان أجويد في ١٦ آب ١٩٧٤ عن "إرساء أسس الدولة القبرصية الاتحادية الجديدة" ودعوته إلى إقامة إدارتين تتمتعان بالحكم الذاتي في الجزيرة^(٤) أصدرت

(١) إبراهيم عامر ، صراع الخيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة قبرص فلسطين أخرى ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٢) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٢-٢٤٣ .

John C. Campbel, "Communist Strategies in the Mediterranean", Op. Cit., P.553.

(٣) أحمد نوري النعيمي ، "الموقف التركي من أزمة قبرص ١٩٧٤-١٩٧٦" ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

(٤) السياسة الدولية ، العدد (٣٨) ، تشرين الأول ١٩٧٤ ، ص ٢٣١ .

الحكومة السوفيتية بيانا في ٢٢ آب ١٩٧٤ حددت موقفها من التطورات الأخيرة في القضية القبرصية ، وتضمن البيان النقاط الآتية^(١) :

١. يجب على القوات العسكرية الأجنبية الانسحاب من الجزيرة فورا تنفيذا لقرار مجلس الأمن ذي الرقم (٣٥٣) .

٢. إن معاهدة الضمان التي فرضت على الجزيرة عاجزة عن تأدية دورها في استقلال الجزيرة كما يجب أن يكون ، وعليه لا يحق لتركيا أو اليونان أو بريطانيا حق التدخل في الجزيرة .

٣. إن عدم انسحاب القوات الغازية من الجزيرة لابد أن يؤدي في المستقبل إلى التوتر في العلاقات بين الدول الكبرى .

كما دعا البيان إلى عقد مؤتمر دولي لبحث الوضع في قبرص تحت إشراف الأمم المتحدة بحضور ممثلي قبرص واليونان وتركيا وكل الدول الأعضاء في مجلس الأمن^(٢) . وقد أثار هذا البيان ردود فعل قوية في مختلف الأوساط التركية ، على الصعيدين الرسمي والشعبي ، وردت تركيا بصورة رسمية على بيان الاتحاد السوفيتي في ٢٨ آب ١٩٧٤ بما مضمونه^(٣) :

١. إن احترام سيادة قبرص واستقلالها التام يكون عن طريق الدول الضامنة للمعاهدة ، وبمعنى آخر فإنه لا يحق لغير هذه الدول التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص .

٢. قررت الحكومة التركية تخفيض قواتها في قبرص على مراحل زمنية .

٣. ترى تركيا أنه بالإمكان حل أزمة قبرص عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية ، أو بالشكل الذي يتوقع قرار مجلس الأمن المرقم ٣٥٣ ، وإعلان جنيف في ٣١ تموز ١٩٧٤ أن يحققه .

إن معارضة السوفيت للغزو التركي لقبرص أدى إلى الفتر في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا . وقد أضح الموقف السوفيتي تجاه حل الأزمة خلال الزيارة التي قام بها رئيس المجلس الوطني التركي الكبير إلى موسكو في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، حيث رفض السوفيت بصورة عامة الخطة التركية الخاصة بإقامة اتحاد فيدرالي

(١) احمد نوري النعيمي ، "الموقف التركي من أزمة قبرص ١٩٧٤-١٩٧٦" ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٢) السياسة الدولية ، العدد (٣٨) ، تشرين الأول ١٩٧٤ ، ص ٢٢٩ ؛ New Times, June 1986 .

(٣) احمد نوري النعيمي ، "الموقف التركي من أزمة قبرص ١٩٧٤-١٩٧٦" ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

قائم على الناحية الجغرافية في الجزيرة ، وتأكيدهم بأن هذا النظام يقود إلى تقسيم الجزيرة ، كما أصر السوفييت على المؤتمر الدولي لحل الأزمة واستعادة الوضع الذي سبق انقلاب تموز ١٩٧٤ ، الأمر الذي يعني عودة الرئيس مكاريوس وانسحاب القوات التركية من الجزيرة^(١).

(1) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op. Cit., P.107;

احمد نوري التميمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٣٣١ .

المبحث الثاني

أزمة العلاقات التركية - الأمريكية وأثرها في العلاقات التركية السوفيتية

أولاً : الخلاص التركي - الأمريكي :

كانت الولايات المتحدة على علم مسبق بالانقلاب العسكري الذي وقع في جزيرة قبرص في تموز ١٩٧٤ ضد الرئيس مكاريوس، والذي رأت فيه بأنه يأتي منسجماً مع مصالحها في ضم الجزيرة إلى حلف شمال الأطلسي^(١). إلا أن الغزو العسكري التركي للجزيرة أظهر للولايات المتحدة بأن هذه التطورات من الممكن أن تؤدي إلى وقوع الصدام العسكري بين تركيا واليونان ، وبالشكل الذي يلحق الضرر بالمصالح الأمريكية في منطقة شرقي البحر المتوسط . لهذا فقد دعت الولايات المتحدة تركيا بوقف إطلاق النار إذ أن استخدام القوة لا يعرض العلاقات بين تركيا واليونان إلى الخطر فحسب بل يؤدي إلى تعريض المنطقة كلها للخطر...^(٢) وقامت بنشر الأسطول السادس الأمريكي بشكل غير عادي في بحر إيجه ، في محاولة لعرقلة الخطط العسكرية التركية في جزيرة قبرص الأمر الذي أثار موجة من الاستنكار في تركيا^(٣).

ونتيجة للغزو العسكري التركي لجزيرة قبرص بدأت محاولات في الكونغرس الأمريكي لفرض حظر تصدير الأسلحة إلى تركيا ، نتيجة الضغوط التي مارسها اللوبي اليوناني لهذا الغرض ، فوقع الرئيس الأمريكي (جيرالد فورد) في ١٨/كانون الأول ١٩٧٤ على القانون (P.L 93-559) الذي قدمه الكونغرس الأمريكي بفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى تركيا يبدأ سريان مفعوله في ٥ شباط ١٩٧٥^(٤) واشترط الكونغرس لرفع الحظر بتقديم الرئيس الأمريكي الدلائل التي تشير بتقدم ملموس في المفاوضات لتسوية النزاع بين تركيا واليونان بشأن القضية القبرصية^(٥).

(١) احمد نوري التميمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ .

(4) Richard C. Company, Turkey and the United States: The Arms Embargo period, praeger publisher, New York, 1985, P.56.

(٥) نية الأصغهان ، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي" ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

وقد رفض المسؤولون الأتراك القرار الأمريكي وهددوا بفرض عقوبات ضد القواعد الأمريكية في تركيا في حالة قطع المساعدات العسكرية عنهم^(١).

وبعد تنفيذ الحكومة الأمريكية قرار الكونغرس الأمريكي بحظر تصدير الأسلحة إلى تركيا ، أعلنت الحكومة التركية في منتصف حزيران ١٩٧٥ عن استعدادها لاتخاذ إجراءات ضد الولايات المتحدة بسبب استمرار الحظر ، كما أعلن وزير الخارجية التركي إحسان صبري جاغلينانكل في ١٧ حزيران ١٩٧٥ أن بلاده ستعلق القواعد العسكرية الأمريكية في أراضيها بعد شهر واحد إن لم ترفع الولايات المتحدة الحظر الذي فرضته على تركيا^(٢). ودعت تركيا في مذكرة رسمية لإجراء مفاوضات مع الحكومة الأمريكية حول مصير القواعد الأمريكية في تركيا ، وهددت الحكومة التركية بأنه في حالة عدم اتخاذ أي إجراء لبدأ المفاوضات فإن الحكومة التركية ستقوم بإخضاع المنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا لوضع جديد^(٣).

وبعد فشل محاولات تركيا لإلغاء قرار الحظر ، قامت تركيا بإغلاق القواعد الأمريكية في تركيا ووقف نشاطها في ٢٦ تموز ١٩٧٥ ، باستثناء قاعدة أنجيرلك الجوية المستخدمة لأغراض حلف شمال الأطلسي^(٤) ، كما قامت الحكومة التركية بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك لعام ١٩٦٩ مع الولايات المتحدة^(٥).

ثانياً : مساعي السوفييت للحبائ التركي :

إن الغزو العسكري التركي لجزيرة قبرص في تموز ١٩٧٤ ومعارضة الاتحاد السوفيتي لهذا الغزو وإصراره على عودة الحكومة الدستورية ووحدة واستقلال قبرص أدى إلى فتور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا نتيجة لهذا الموقف .

(1) Richard C. Company, Turkey and the United States: The Arms Embargo period, Op. Cit., P.56.

(2) Ibid. P.56.

السياسة الدولية ، العدد (٤٢) ، تشرين الأول ١٩٧٥ ، ص ١٩٣ .

(٣) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ٢٩٣ .

(4) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op. Cit., P.420.

(٥) ريتشارد ف . غريمت ، ألن ليسون ، "تركيا صعوبات وآفاق" ، دراسات استراتيجية ، دراسة وقسم ١٢ ، ١٩٨٠ ،

وقد حاول الاتحاد السوفيتي تحسين علاقاته مع تركيا ، فقام رئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسيجن في ٢٦ كانون الأول عام ١٩٧٥ بزيارة رسمية إلى أنقرة^(١). وقد أعلن رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرل عن رغبة بلاده في تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي على أساس حسن الجوار مؤكداً بأن : "ترغب تركيا بخلق جو من التعاون والذي سيبني مثلاً للعلاقات مع البلدان الأخرى باختلاف نظمها السياسية والاقتصادية"^(٢).

وقد حاول ألكسي كوسيجن أثناء المفاوضات مع رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرل، استغلال الخلافات التركية - الأمريكية فأقترح على الجانب التركي عقد معاهدة للصداقة وعدم الاعتداء بين البلدين واستعداد السوفيت لتجهيز تركيا بالأسلحة فيما إذا قطعت علاقاتها مع الغرب . لكن الجانب التركي رفض المقترح نتيجة لإصرار الجانب السوفيتي على انسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسي مقابل ذلك^(٣). كما أتفق البلدان في هذه المفاوضات على إعداد "الوثيقة السياسية"^(٤) استناداً إلى مقررات هلسنكي^(٥).

وقد أعرب المسؤولون الأتراك عن ارتياحهم من البلاغ المشترك الذي صدر بعد انتهاء الزيارة ، إذ أن البلاغ لم يتطرق إلى انسحاب القوات التركية من قبرص ، أو جعل المشكلة دولية ، وإنما أشار إلى المفاوضات لحل المشكلة . والتأكيد على استقلال قبرص وأتباعها سياسة عدم الانحياز ، ومنح الحقوق الشرعية للطائفتين في الجزيرة^(٥).

(١) السياسة الدولية ، العدد (٤٤) ، نيسان ١٩٧٦ ، ص ١٧٧ .

(2) Michael M. Boll, "Turkey between East and West: the regional alternative". The World Today, Vol. 35, No.9, September 1979, P.365.

(٣) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٢ ؛ فتحية النراوي ، محمد نصر مهنا ، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، المصدر السابق ، ص ٥٤٢ .

(٤) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٣ ؛ دويغو بازوغلو سيزر ، " سياسات تركيا الأمنية " ، دراسات استراتيجية ، العدد (١٣) ، ١٩٨١ ، ص ٢٢ .

(٥) عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في عام ١٩٧٢ بحضور ٣٣ دولة مع الولايات المتحدة وكندا ، واستمرت المناقشات وأعمال المؤتمر لمدة عامين انتهت بإصدار وثيقة هلسنكي في الأول من آب عام ١٩٧٥ . وقد حددت هذه الوثيقة مبادئ وأسس العلاقات الأوروبية الجديدة ومن ضمنها الدعوة إلى الامتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها في أي صورة يخطر بها ميثاق الأمم المتحدة ونحوها مبادئ القانون الدولي ، والتعهد بعدم انتهاك الحدود الإقليمية القائمة أو التعديل فيها واحترام السلامة الإقليمية لكل دولة ، وكذلك التعهد بحل المنازعات الأوروبية بالطرق السلمية . أنظر : إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط ٢ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٥٤٣ .

(٥) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٣ .

وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسيجن إلى تركيا في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات التركية الأمريكية جارية بشأن إعادة فتح القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا ، إذ أكدت تركيا في المفاوضات على موقفها بالسيطرة الكاملة على القواعد الأمريكية في تركيا وطالبت بزيادة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة في مقابل استخدام القواعد وذلك قبل موافقتها بإعادة تشغيلها^(١).

واستكمالاً للجهود السوفيتية في تحسين العلاقات مع تركيا وزيادة الثقة بين الجانبين ، وجه السوفيت الدعوة إلى تركيا في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٦ لإرسال مراقبين لحضور المناورات الحربية التي سيجريها السوفيت قرب الحدود التركية^(٢) وهذا الدافع لتحسين العلاقات العسكرية من قبل السوفيت ، جاء بفعل إدراكهم لتحرر تركيا من وهم حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة بعد حظر الأسلحة ، وقد أطلع الوفد التركي على المناورات خلال الفترة ٢٥ كانون الثاني - ٦ شباط ١٩٧٦ . كما زار الوفد موسكو ويبدو أن السوفيت أرادوا من وراء هذه الدعوة التذليل على نوعية الأسلحة السوفيتية التي يمكن أن تغطي الاحتياجات التركية المحتملة . كما زار وفد عسكري تركي برئاسة نائب رئيس الأركان كنعان أفدين موسكو قام خلالها بزيارة عدد من الوحدات الجوية والبحرية والبرية في عدد من المدن السوفيتية^(٣).

على أثر هذه الزيارات بدأت الصحافة في البلدين كليهما بالتلميح لتسلم تركيا أسلحة سوفيتية . إذ أعلنت صحيفة "جريت" التركية بأن فشل تركيا في الحصول على صواريخ هوك من الولايات المتحدة ، في مواجهة الوعود الأمريكية لتجهيز اليونان بطائرات قاذفة بعيدة المدى ، قد قاد تركيا إلى التفاوض مع الاتحاد السوفيتي للحصول على صواريخ سام ٦ وسام ٧ ، وأكدت الصحيفة بأن الاتحاد السوفيتي قد استجاب بصورة مرضية^(٤).

(١) السياسة الدولية ، العدد (٤٣) ، كانون الثاني ١٩٧٦ ، ص ٢٣٦ ، ٢٤٤ .

(٢) السياسة الدولية ، العدد (٤٤) ، نيسان ١٩٧٦ ، ص ١٨٤ .

(3) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Orbis, Vol.23, No.3, full 1979, P.617.

(٤) صحيفة حريت ، اسطنبول ، ٢٤ حزيران ١٩٧٦ .

وكانت تركيا قد توصلت إلى عقد اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة في ٢٦ آذار ١٩٧٦^(١) ، وبموجب الاتفاقية ستقوم الولايات المتحدة برفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إليها ، وتقديم مساعدات عسكرية لتركيا بقيمة مليار دولار في مقابل إعادة تشغيل القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا^(٢).

وقد أدى عقد الاتفاقية التركية - الأمريكية إلى قيام الاتحاد السوفيتي في حزيران ١٩٧٦ بإثارة استمرار تحالف تركيا مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة ، كما أثار قضية إعادة فتح القواعد والمنشآت الأمريكية على الحدود السوفيتية . وأكد الاتحاد السوفيتي بأن تلك القواعد والمنشآت عنصر تهديد موجه ضده وأن تركيا ملتزمة تجاه السوفيت بموجب النقطة السادسة لاتفاقية حسن الجوار الموقعة بين البلدين عام ١٩٧٢ بعدم استخدام أراضي البلدين للعدوان أو الإشراف ضد الدول الأخرى^(٣).

مما دفع بولند أجويد رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض إلى المطالبة بضرورة أن لا يستمر اعتماد تركيا على عضويتها في حلف شمال الأطلسي من أجل ضمان أمنها القومي ، وألا يستمر إسهام تركيا في الحلف على المستوى نفسه الذي ظلت عليه لأعوام طويلة بدرجة تسبب النزاع بين جيرانها^(٤).

إن رفض الكونغرس الأمريكي التصديق على اتفاقية الدفاع المشترك في أيلول ١٩٧٦ ، نتيجة لمعارضة اللوبي اليوناني لها ، دفع رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرل إلى التهديد بأن تأخير الموافقة على التصديق على المعاهدة سوف يؤدي إلى "مزيد من التآكل والصدمات في العلاقات الأمريكية التركية"^(٥) ، كما هدد وزير الخارجية التركي إحسان صبري جاغليانكل في ٢١ أيلول ١٩٧٦ بأن استمرار الحظر على شحن الأسلحة إلى بلاده قد يرغم بلاده على تغيير نظامها الدفاعي كله^(٦).

(١) حول المواد الأساسية التي تضمنتها الاتفاقية أعلاه راجع : ريتشارد ف. غريمت ، ألن ليسون ، "تركيا صعوبات وآفاق" ، المصدر السابق ، ص ٣٤-٣٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥ ؛ أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .

(3) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.617-618.

(٤) محمد السعيد إبراهيم ، "تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران" ، السياسة الدولية ، العدد (٥٦) نيسان ١٩٧٩ ، ص ١٤٣ .

(٥) نبيه الأصفهاني ، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي" ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ ؛ ريتشارد ف. غريمت ، ألن ليسون ، "تركيا صعوبات وآفاق" ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٦) السياسة الدولية ، العدد (٤٧) ، كانون الثاني ١٩٧٧ ، ص ١٦٧ .

كانت الأوساط الرسمية التركية مستمرة في رؤية الفوائد في المساعدة السوفيتية لمفهوم الدفاع الجديد باستلام الأسلحة السوفيتية إذ أكد رئيس الوزراء التركي في كانون الثاني ١٩٧٧ بأنه في حالة فشل تركيا في الحصول على الأسلحة من حلف شمال الأطلسي ، فإن بلاده سوف تتخذ الخطوات الضرورية لضمان دفاعها الوطني ، كما أكد رئيس الأركان التركي الجنرال سميح سنجر في شباط ١٩٧٧ بأن بلاده ستحصل على الأسلحة من أي طرف ترغب فيه^(١).

أعلن مذياع موسكو التركي ردا على إعلان رئيس الأركان العامة التركي بأن دوافع السوفيت لتوسيع الاتصالات بين البلدين ، تشمل تأمين التسليح، تجد دعما مستريدا بين الشعب التركي^(٢).

كانت تركيا قد أخفقت في الحصول على تأييد الولايات المتحدة لرفع الحظر على تصدير الأسلحة إليها في المفاوضات التي جرت في أنقرة في آذار ١٩٧٧ بين الجانب التركي وكلفورد مبعوث الرئيس الأمريكي الذي أكد بأن الحظر لن يرفع عن تركيا ما لم يتم التوصل إلى حل للقضية القبرصية . في حين كان موقف الحكومة التركية بأنه في حالة استمرار الحظر وعدم تأمين الأسلحة لتركيا فإن الحكومة التركية ستتخذ التدابير اللازمة لمواجهة ذلك^(٣).

في إطار التحسن الذي شهدته العلاقات الثنائية بين تركيا والاتحاد السوفيتي ففي هذه الفترة قام وزير الخارجية التركي إحسان صبري جاغليانكل في آذار عام ١٩٧٧ بزيارة إلى موسكو . وقد أجرى الوفد التركي مباحثات مع الجانب السوفيتي حول تحسين العلاقات في المجال السياسي والاقتصادي بين البلدين . وقد اتفق الطرفان في المباحثات على ضرورة تحسين أسس علاقات حسن الجوار وتقرر مواصلة المحادثات بين الجانبين لإعداد الوثيقة السياسية بين البلدين كما تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية^(٤). وقد أكد وزير الخارجية السوفيتي (أندريه غروميكو) أثناء المحادثات مع الجانب التركي

(1) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.618.

(2) Ibid. P.618.

(٣) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠ .

(4) V. Shoniya, "An Important Landmark in Soviet-Turkish Relations", International Affairs, No.9, 1978, P.75-76;

نبذة الأصفهاني ، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي" ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

بأن الطريق الذي يتبعه السوفيت لتوسيع العلاقات مع تركيا لا يعتمد على اعتبارات سياسية مؤقتة ، وهو مبدأ سيتم التمسك به في العلاقة مع تركيا^(١).

أما المساعدة العسكرية السوفيتية لتركيا عام ١٩٧٧ فإنها قد نوقشت من حكومة سليمان ديمرل الائتلافية في منتصف حزيران عام ١٩٧٧ إذ دعم أعضاء حزب السلامة الوطنية المشارك في الحكومة تسلم الأسلحة من الاتحاد السوفيتي في حين رفضه أعضاء حزب العدالة وحزب الحركة القومية المشارك في الحكومة^(٢). إلا أن الموقف تغير بعض الشيء عندما شكلت الحكومة الجديدة في أواخر تموز عام ١٩٧٧ ، إذ أعلنت الحكومة رسميا في إشارة واضحة إلى موقف حزب السلامة الوطنية ، بأنها ستواجه احتياجاتها الدفاعية من أي مصدر يمكن الحصول عليه^(٣).

ويبدو لنا أن حكومة سليمان ديمرل لم تقدم على طلب الأسلحة من الاتحاد السوفيتي في هذه الفترة وذلك للدلائل التي كانت تشير إلى بدء التحسن في العلاقات التركية الأمريكية وموافقة حكومة الولايات المتحدة على منح تركيا مساعدات عسكرية إضافية وطلبها من الكونغرس للموافقة على تجهيز تركيا بصفقة من الطائرات^(٤).

مع تولي بولند أجويد رئاسة الحكومة التركية في كانون الثاني عام ١٩٧٨ شهدت العلاقات التركية السوفيتية تحسنا نوعيا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية . فعندما زار مساعد وزير الخارجية الأمريكي (وارن كريستوفر) في آذار ١٩٧٨ أنقرة لمواصلة ما بدأه وزير الخارجية الأمريكي (سايروس فانس) في كانون الثاني ١٩٧٨ حول موضوع القواعد الأمريكية العاملة في الأراضي التركية ومراكز جمع المعلومات عن الاتحاد السوفيتي، أبدت الحكومة التركية نيتها في الإشراف على عدد من تلك القواعد . إلا أن تصريح وزير الخارجية الأمريكي بتأجيل عرض اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين على الكونغرس لحين ~~انتهاء~~ اللقاء التركي اليوناني حول قبرص ، دفع رئيس الوزراء التركي بولند أجويد إلى طلب عدم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية

(1) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.621.

(2) Ibid. P.618-619.

(3) Ibid. P.619.

(٤) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢-٣٠٣ .

الخاصة لبلاده ، كما هدد وزير الدفاع التركي (حسن إيشك) الولايات المتحدة بأن بلاده لن تتردد في البحث عن اتجاهات أخرى لضمان أنها إذا ادعت الضرورة لذلك^(١).

كما بدأت تركيا من خلال إعلان رئيس الوزراء بولند أجويد في ٤ نيسان ١٩٧٨ بأنها لن توافق بأن تكون الحارس المسلح الأمامي للغرب ، وأن الحكومة التركية ستعيد النظر في وضع المنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا^(٢).

بادر الاتحاد السوفيتي إلى تجديد محاولته لإقامة علاقات عسكرية بين البلدين إزاء هذه التوجهات التركية الجديدة فقام رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة السوفيتية الجنرال نيقولاي أوكاركوف (Nikolai Ograkov) في ٢٥ نيسان ١٩٧٨ بزيارة إلى أنقرة وأجرى مع المسؤولين الأتراك مباحثات في إمكانية التعاون العسكري بين البلدين وعرض استعداد السوفيت لتقديم الأسلحة إلى تركيا والدخول في عدد من الصناعات العسكرية مع الجانب التركي^(٣).

أشارت الصحف التركية تعليقاً على زيارة الوفد العسكري السوفيتي لتركيا إلى أن آفاق التعاون العسكري بين البلدين يأتي محاولة جديدة من قبل السوفيت للتأثير في توجهات سياسة تركيا العسكرية . فكتبت صحيفة "حريت" في ٢٦ نيسان ١٩٧٨ بأن الاتحاد السوفيتي سيقوم بتجهيز القوات التركية بكل احتياجاتها من الأسلحة مع توفير الاستثمارات المالية لعدد من الصناعات العسكرية التركية^(٤)، فيما قالت صحيفة "كون آيدن" "صباح الخير" في ٢٧ نيسان بأن الوفد السوفيتي قدم اقتراحاً بتقديم مساعدة مالية لتوسيع مصنع (Kirikkale) لإنتاج الأسلحة وبناء مصنع عسكري لإنتاج الأدوات الاحتياطية^(٥).

كما اتخذ السوفيت خطوات أخرى لإثبات حسن نواياهم تجاه تركيا لتعزيز الثقة بين البلدين ، إذ قام الاتحاد السوفيتي في أيار عام ١٩٧٨ بنقل قطعات عسكرية سوفيتية

(١) سفارة الجمهورية العراقية (أنقرة) ، التقرير السياسي السوري لعام ١٩٧٨ ، الرقم ٦٠/١/٥ في ١٥ نيسان ١٩٧٩ ، ص ٥٦.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٦.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٦.

(٤) صحيفة حريت في ٢٦ نيسان ، ١٩٧٨ .

(٥) صحيفة كون آيدن في ٢٧ نيسان ١٩٧٨ .

مرابطة على الجبهة التركية إلى مناطق أخرى بغية تقليل التوترات بين البلدين^(١)، فيما أشارت صحيفة "كون أيدن" التركية في مطلع شهر حزيران عام ١٩٧٨ بأن الأسلحة السوفيتية سترسل إلى تركيا عبر اتفاقية سرية بين تركيا وليبيا^(٢).

وقد نفى بولند أجويد رئيس الوزراء التركي في ٦ حزيران ١٩٧٨ من أن بلاده تفكر في إمكانية الحصول على الأسلحة السوفيتية وأكد بأن تركيا لن تطلب هذه الأسلحة حتى لو استمر قرار حظر الأسلحة الأمريكية عن بلاده^(٣). وقد جاءت هذه التصريحات بعد الزيارة التي قام بها بولند أجويد إلى الولايات المتحدة في نهاية شهر أيار عام ١٩٧٨ ومحادثاته مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، الذي تعهد على العمل من أجل الحصول على موافقة الكونغرس بشأن رفع الحظر على تصدير الأسلحة^(٤). وصدور بيان عن مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في واشنطن في تلك الفترة إذ أكد ضرورة حصول تركيا على المساعدات الكافية لغرض الإسهام في خطة دفاع الحلف. كما أعلن الجنرال ألكسندر هيك القائد العام للحلف لدى زيارته لتركيا في ٣ حزيران ١٩٧٨ عن تأييده لطلب تركيا بإنهاء الحظر على تصدير الأسلحة إليها^(٥).

كان بولند أجويد رئيس الوزراء التركي يعتقد أن توفير الضمانة لأمن تركيا القومي يعتمد في الدرجة الأساس على خلق مناخ للثقة بين تركيا والأقطار المجاورة. فموقع تركيا الحساس يفرض عليها أن لا تعتمد على الدول الأخرى في إقرارها أو عدم إقرارها اتخاذ القرارات الخاصة بأمن تركيا وأن بإمكان تركيا تخفيف إسهامها في حلف شمال الأطلسي ونفقاتها الدفاعية العامة^(٦). وقد أعلن في هذا الصدد: "أن هذه التجربة - حظر الأسلحة - قد أظهرت بجلاء المخاطر التي ينطوي عليها جعل أمننا الوطني معتمداً إلى أبعد من نقطة معينة على مصادر خارجية لاسيما على مصدر واحد"^(٧). وأكد بولند أجويد أن المخاوف التركية من الاتحاد السوفيتي أمر مبالغ فيه في جو الوفاق السائد بين

(1) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.619.

(2) صحيفة كون أيدن في ٨ حزيران ١٩٧٨.

(3) السياسة الدولية، العدد (٥٤)، تشرين الأول ١٩٧٨، ص ٢٢٧.

(4) السفارة العراقية في أنقرة، التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٧٨، المصدر السابق، ص ٦٤، ٥٦.

(5) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(6) محمد علي سعيد، خيارات السياسة الخارجية التركية، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٤.

(7) مركز البحوث والمعلومات (إعداد)، تركيا: الملف الأول، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، لا يوجد تاريخ إصدار، ص ٥٤.

البلدين ، وأعلن بأنه لم تكن هناك في السنوات الأخيرة "أية إشارة لأطماع سوفيتية في تركيا أو نوايا سوفيتية للتدخل في تركيا" ، لذلك فإن بلاده لا تشعر أن الاتحاد السوفيتي يشكل تهديدا لها^(١).

وكان لجوء تركيا لتوسيع التعاون مع دول خارج إطار حلف شمال الأطلسي يمثل أحد مظاهر مفهوم الأمن القومي الجديد الذي اعتمد عليه بولند أجويد في تعامله مع الاتحاد السوفيتي . وجاءت زيارة رئيس الوزراء التركي بولند أجويد إلى موسكو في ٢٣ حزيران ١٩٧٨ لتشير إلى التحسن الكبير الذي وصلت إليه العلاقات التركية - السوفيتية

وخلال الزيارة تم توقيع الوثيقة السياسية (Political Document) ، التي أكدت على إحياء علاقات الجوار والصداقة والثقة المتبادلة ، التي أرساها كل من لينين وئاتورك^(٢). وقد أسندت الوثيقة السياسية إلى قرار مؤتمر هلسنكي وتضمنت هذه الوثيقة أموراً عدة كاحترام السيادة ، المساواة ، وحدة الأراضي ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، الأمن المتبادل والمنفعة المتبادلة . وأشارت الوثيقة إلى اتفاق البلدين على أن الحدود المشتركة بينهما حدود سلام وصداقة ، وعدم استخدام أراضيها مكاناً للعدوان أو الإشراف ضد الدول الأخرى ، كما أشارت إلى تعاون كل منهما في المنظمات الدولية^(٣). كما أشارت الوثيقة إلى اتفاق البلدين على تطوير علاقات التعاون الثنائي في مختلف المجالات التجارية والعلاقات الاقتصادية والثقافية^(٤).

وأعلن بولند أجويد في موسكو ، بعد توقيع "الوثيقة السياسية" ، بأن علاقات بلاده مع الاتحاد السوفيتي "تستند إلى الثقة المتبادلة ، والمنفعة المشتركة ، في إطار مفهوم الوفاق الدولي والسلام العالمي"^(٥) ، وأضاف "إنني مقتنع تماماً أنه مع تعزيز مثل هذا المناخ

(١) دويغو بازوغلو سيزر ، "سياسات تركيا الأمنية" ، المصدر السابق ، ص ٢٢ ، مركز البحوث والمعلومات (إعداد) ، الاحتكاك اليوناني - التركي ، سلسلة دراسات في الصراع ، العدد (١٠٩) ، تموز ١٩٧٩ ، ص ١٨ .

(٢) السفارة العراقية (أنقرة) ، التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٧٨ ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(3) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.621; V. Shoniya, "An Important Landmark in Soviet-Turkish Relations", International Affairs, No.9, 1978, P.77.

(4) Ibid.P.77.

(5) Ibid.P.77.

فإن تحالفات واختلافات النظم ستفقد سماتها العدائية وستكون هناك بالتأكيد وسيلة لتعزيز التوازن الذي يعتمد عليه اليوم السلام والوفاق^(١).

وقد علق رئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسيجن بعد التوقيع على الوثيقة بالقول : "أن الاتحاد السوفيتي لا يعد اختلاف النظم الاجتماعية بين البلدين معضلة لتحسين العلاقات التركية - السوفيتية ، وأن علاقاتنا مع الجارة تركيا تقوم أساسا على سياسة الوفاق"^(٢).

وقد علقت صحيفة "جمهورية" التركية على الوثيقة السياسية بالقول : "وقد بدأت الحكومة التركية تصحو وتبحث عن منافذ جديدة للأزمة التي تشكو منها تركيا في المستقبل ، ربما سترفع الولايات المتحدة الحظر ، هذا الأمر لم يعد مهما ، إنما المهم العبرة التي خرجت منها تركيا عن تجربتها المريرة مع الولايات المتحدة ، ونتاج هذه التجربة شعور الحكومة بالحاجة إلى ممارسة سياسة جديدة من أجل أمن وسلامة تركيا والمنطقة"^(٣). وقد انتقدت الصحافة الغربية "الوثيقة السياسية" وعبرت عن عدم ارتياحها للتقارب بين تركيا والاتحاد السوفيتي ، وعن فقدان تركيا كقوة أمامية للدفاع عن المخططات الغربية^(٤).

أما رد فعل الدول الغربية على توقيع الوثيقة السياسية ، فقد انعكس على الولايات المتحدة بصفة خاصة ، وعبرت عن قلقها بأن من شأن تعزيز العلاقات بين السوفيت والأتراك أن يتسع النفوذ السوفيتي في شرقي البحر المتوسط . وقد كتب أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي تقريرا إلى لجنة العلاقات الخارجية أورد فيه : "أن تركيا دولة حاضرة حاسمة بين الاتحاد السوفيتي ومناطق استراتيجية عبر الشرق الأوسط ... إن التأثير العسكري في الشرق الأوسط من الممكن أن يقلب الموازين ، فيما إذا قامت تركيا بالتقرب من الاتحاد السوفيتي ... وفي وقت نرى فيه الكرملين يصمم على زيادة قوته البحرية وتأثيره السياسي في شرقي البحر المتوسط"^(٥).

(1) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.621

(2) V. Shoniya, "An Important Landmark in Soviet-Turkish Relations", Op. Cit., P.77

(٣) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٣٧ .

(٥) فتحة التراوي ، محمد نصر مهنا ، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، المصدر السابق ،

ولقد أثار الموقف التركي ، بتوقيع الوثيقة السياسية مع الاتحاد السوفيتي ، الولايات المتحدة وأبدت عدم ارتياحها لتطور العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي ، فسعت الحكومة الأمريكية إلى إقناع الكونغرس الأمريكي من أجل رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى تركيا في أعقاب التطورات الأخيرة في المنطقة ، لاسيما وأن خسارة القواعد الأمريكية في تركيا قد أضعف قدرة الولايات المتحدة في إنجاز مسؤوليتها تجاه حلف شمال الأطلسي وأن بقاء تركيا بدون الأسلحة الأمريكية يؤدي إلى إضعاف الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي بخاصة في ضوء مساعي الاتحاد السوفيتي في توسيع التزاماته العسكرية في الناحية الجنوبية من البحر المتوسط .

كما حرص بولند أجويد من جانبه على توضيح موقفه بشأن إعادة فتح المنشآت والقواعد الأمريكية في تركيا إذ أعلن في ١١ آب ١٩٧٨ بأن بلاده مستعدة لإعادة فتحها بعد أن يرفع الحظر عن تصدير السلاح إلى بلاده^(١).

وتجاه احتمال قيام تركيا بفتح القواعد والمنشآت الأمريكية في تركيا ، بعد قيام الرئيس الأمريكي بالتوقيع على قرار رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى تركيا في ٢٦ أيلول ١٩٧٨^(٢)، ركز الاتحاد السوفيتي جهوده لإقناع تركيا بعدم فتح تلك القواعد والمنشآت ، فطلب الاتحاد السوفيتي من الحكومة التركية بعدم السماح لإعادة فتح واستخدام تلك القواعد والمنشآت من قبل الولايات المتحدة إلا أن الحكومة التركية تجاهلت الطلب السوفيتي^(٣). إذ أعلنت الحكومة التركية بعد رفع الحظر عن سماحها للولايات المتحدة بإعادة تشغيل القواعد والمنشآت اعتباراً من ٩ تشرين الأول ١٩٧٨ وفق صيغة مؤقتة لمدة سنة ، مع بدء المفاوضات بين الحكومتين بشأن عقد معاهدة جديدة للتعاون الدفاعي بين البلدين^(٤).

وهكذا يتضح أن الحكومة التركية بسماحها بإعادة تشغيل القواعد والمنشآت الأمريكية في تركيا استفادت من الصيغة المؤقتة للحصول على المساعدات العسكرية

(١) السياسة الدولية ، العدد (٥٤) ، تشرين الأول ، ١٩٧٨ ، ص ٢٢٧ .

(٢) ريتشارد ف. غريمت ، آلن ليسون ، "تركيا صعوبات وآفاق ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(3) Meri Report, Turkey, University of Pensylvaina, Groom Helm, 1985, P.43.

(٤) نوبار هوفسيان ، "الوضع الاستراتيجي : آفاق العلاقات التركية - الأمريكية" ، في : فيروز احمد وآخرون ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨٩-٢٩٠ .

والاقتصادية كما أنها استغلتها للضغط على الولايات المتحدة أثناء التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن عقد اتفاقية التعاون والدفاع .

ويبدو أن الولايات المتحدة قد قبلت الشروط التركية كصيغة مؤقتة رغبة منها في الحيلولة من دون تأكيد الموقف التركي الجديد حيال الغرب والولايات المتحدة فضلا عن أن أحداث المشرق العربي وأفغانستان وإيران كانت عاملا دفع الولايات المتحدة لتفادي التآزم الذي لحق بعلاقاتها مع تركيا .

ثالثا : أثر التطورات الإقليمية في المنطقة في علاقات البلدين :

شهدت منطقة المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي العديد من التطورات الإقليمية في إطار التنافس الأمريكي - السوفيتي في المنطقة أثرت في علاقة تركيا مع الاتحاد السوفيتي وشهدت المزيد من التقارب بين تركيا والولايات المتحدة ابتداء من منتصف عام ١٩٧٨ .

فمع رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى تركيا بدأت الولايات المتحدة الاستفادة من موقع تركيا في المنطقة في ضوء التقدم السوفيتي باتجاه المنطقة . وقد توافقت هذه التغييرات مع الأخطار التي اعتقدت كل من تركيا والولايات المتحدة أنها "تهدد الاستقرار الإقليمي"^(١).

وبدأت أولى خطوات التنسيق بين البلدين تجاه حالة عدم الاستقرار السياسي في إيران ، إذ طلبت تركيا أثناء زيارة جوزيف لونس السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي إلى تركيا في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٨ المزيد من الدعم الاقتصادي والعسكري ، كما طرحت أثناء المحادثات بين الجانبين إمكانية التنسيق مع الحلف في دعم نظام الشاه في إيران^(٢).

في هذا الوقت كان السوفيت يراقبون موقف الأمريكيين واستجابتهم لدعم نظام الشاه ، مما دفع ليونيد برجينف إلى الإعلان في تشرين الثاني ١٩٧٨ بأن وجود القوات الأجنبية في إيران يعد "تهديدا للأمن السوفيتي" طبقا للمادة (VI) للمعاهدة السوفيتية -

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٨٩ .

(٢) سفارة الجمهورية العراقية (أنقرة) ، التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٧٨ ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .

الإيرانية لعام ١٩٢١^(١)، كما قامت صحيفة (برافدا) بدعم الخميني في أواخر كانون الثاني ١٩٧٩، وأعلنت بأن مصير الشاه ينبغي أن يكون تحذيراً لأقطار أخرى تتعاون مع الولايات المتحدة^(٢).

بعد قيام النظام الجمهوري في إيران ، اعترف الاتحاد السوفيتي بالنظام الجديد في ١٢ شباط ١٩٧٩ وعبر عن استعداده لتطوير علاقات الصداقة المبنية على "المساواة، الجيرة الحسنة واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكليهما"^(٣).

وقد حاولت الولايات المتحدة بعد أن خسرت قواعدها ومراكز التجسس في إيران في أعقاب الثورة ، استغلال الموقع التركي باستخدام طائرات التجسس من نوع (U2) للتجسس على الاتحاد السوفيتي ومراقبة التزام السوفيت باتفاقية (سالت ٢) للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، فقدمت طلباً إلى تركيا بالسماح لطائراتها بالتحليق فوق الأراضي التركية لهذا الغرض^(٤)، لكن الحكومة التركية رفضت الطلب الأمريكي وأعلن رئيس الأركان العامة التركي في أواخر حزيران ١٩٧٩ حول ذلك بالقول : "من المستحيل بالنسبة لنا تحت الظروف الحالية السماح لـ (U 2) بالطيران"^(٥).

وقد اتخذت الحكومة التركية هذا الموقف رغبة في عدم إثارة الاتحاد السوفيتي الذي كان يعارض نشاطات المراقبة الأمريكية ، كما أن بولند أجويد أعلن في مقابلة مع صحيفة (الفائنشال تايمز) من أن بلاده : "لا تريد أن تكون أو تظهر بعد الآن بوصفها الحافة الحادة للتحالف في المنطقة ، وأنها تريد أن تقدم مساهمتها للانفراج في منطقتنا ... إن أفضل وسيلة لضمان أمن البلاد بناء جو من الثقة المتبادلة مع كافة الأقطار المجاورة والإقليمية"^(٦).

(1) Robert G. Irani, "Changes in Soviet Policy toward Iran" in : Robert H. Donaldson (adit), The Soviet Union in the Third World: Successes and Failures, west view Press, London, 1981, P.203.

(2) Ibid. P.204.

(3) Ibid. P.204-205.

(٤) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، انصدر السابق ، ص ٣١٢ .

(5) Richard C. Company, Turkey and the United States: The Arms Embargo period, Op. Cit., P.60-61, Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.630.

(٦) مركز البحوث والمعلومات ، تركيا ، ج ٢ ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، بدون تاريخ ، ص ١٧٤-١٧٥ .

وعندما طرحت احتمالات قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري بسبب أزمة الرهائن واحتلال السفارة الأمريكية في ٤ تشرين الأول ١٩٧٩ في إيران ومدى استعداد تركيا لمنح الولايات المتحدة حقوق التزود بالوقود وعبور الأجواء التركية واستخدام القواعد التركية ، فإن رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرل أعلن في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٩ بأن تركيا ستقرر سياستها بعد أن تتلقى طلباً رسمياً بذلك من الولايات المتحدة^(١). وعندما أرسلت للولايات المتحدة عدداً من الطائرات المروحية مع جنود مشاة البحرية الأمريكية إلى قاعدة انجيرلك الجوية في تركيا رفضت الحكومة التركية السماح لها بدخول الأراضي التركية^(٢). وأصدر حزب السلامة الوطنية المعارض في بداية كانون الأول ١٩٧٩ بياناً أعلن فيه معارضته الكلية لاستخدام القواعد التركية من قبل الولايات المتحدة للتدخل في إيران^(٣). في الوقت الذي امتنعت الحكومة التركية من اتخاذ موقف سلبي تجاه إيران بشأن الخلاف مع الولايات المتحدة على موضوع الرهائن الأمريكيين في طهران ، إلا أنها استتكرت أعمال الخطف واحتجاز الرهائن بوصفها مخالفة للقانون الدولي^(٤).

وجاء الغزو السوفيتي لأفغانستان في أواخر كانون الأول ١٩٧٩ ليحيي المخاوف التركية بشأن تطلعات الاتحاد السوفيتي وأهدافه التوسعية وليدفع المسؤولين الأتراك إلى تعزيز علاقاتهم مع الولايات المتحدة .

ففي ضوء هذه التطورات بادرت تركيا إلى إنهاء المفاوضات بشأن القواعد الأمريكية والتعاون بين البلدين بالتوقيع في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٠ على اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي مع الولايات المتحدة^(٥).

وقد انتقدت هذه الاتفاقية من الصحافة التركية إذ علقت صحيفة "جمهورية" على هذه الاتفاقية وأكدت بأنها "غير منطقية في عالم الثمانينات" وأن تركيا ستصبح بموجبها

(١) ريتشارد ف. غريمت ، آلن ليسون ، "تركيا صعوبات وآفاق" ، المصدر السابق ، ص ٦٥ ؛

Richard C. Company, Turkey and the United States: The Arms Embargo period, Op. Cit., P.59.

(2) Ibid. P.59;

فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، المصدر السابق ، ص ٣٩٢-٣٩٣ ؛ دويغو بازوغلو سيزر ، "سياسات تركيا الأمنية" ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(٣) ريتشارد ف. غريمت ، آلن ليسون ، "تركيا صعوبات وآفاق" ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٤) دويغو بازوغلو سيزر ، "سياسات تركيا الأمنية" ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٥) نوبار هوفسيان ، "الوضع الاستراتيجي : آفاق العلاقات التركية - الأمريكية" ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

وفي حالة حدوث مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي "موقعا اماميا والهدف الأول"، في حين أكدت صحيفة "كون ايدن" إن "منح القواعد لبلد أجنبي خطر، ويتزايد الخطر عندما يتضمن ذلك منح فرصة لقوى كبرى مراقبة القوى الأخرى من تلك القواعد"^(١).

كما علقت صحيفة الايكونومست (Economist) البريطانية القول "بأن تركيا قد ارتبطت الآن بالغرب، أما مغازلة روسيا ودول عدم الانحياز التي كانت جزءاً من دبلوماسية أجويد المتعددة الأبعاد" فقد تم التخلي عنها^(٢).

أما موقف تركيا من الغزو السوفيتي لأفغانستان فقد عارضت الحكومة التركية هذا الغزو وأدانتته في اليوم الثاني لوقوعه^(٣) كما انتقد رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئيل في اجتماع مجلس وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي الذي عقد في أنقرة في حزيران ١٩٨٠، الغزو السوفيتي لأفغانستان وأكد بأن "الوفاق لا يتجزأ" ولا يمكن أن يكون هناك معنى له في أوروبا في الوقت الذي يكون الاحتلال السوفيتي لأفغانستان مستمرا^(٤).

كما أعلنت الحكومة التركية عن مقاطعتها لدورة الألعاب الأولمبية في موسكو، غير أنها رفضت المشاركة في تطبيق الإجراءات الاقتصادية التي طلبتها الولايات المتحدة من دول حلف شمال الأطلسي باتخاذها ضد الاتحاد السوفيتي^(٥).

وعند عرض القضية الأفغانية في الأمم المتحدة صوتت تركيا إلى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٤ كانون الثاني عام ١٩٨٠ الذي تضمن التأكيد على احترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وشجب التدخل المسلح الذي حدث في أفغانستان، والدعوة إلى الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان^(٦).

(١) النشرة الاستراتيجية، "الوضع في تركيا بعد الانقلاب العسكري الأخير"، العدد (١٧)، ٢٥ أيلول ١٩٨٠، ص ٤.

(٢) فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص ٣٩٣-٣٩٤.

(٣) التقرير الصحفي للسفارة العراقية في أنقرة، الرقم ص/١٩، في ٢٨ أيار ١٩٨٠.

(4) Foreign Report, No.1644, 20 August 1980, P.4.

(٥) التقرير الصحفي للسفارة العراقية في أنقرة، الرقم ص/١٩، في ٢٨ أيار ١٩٨٠.

(٦) فتحة النبراوي، محمد نصر مهنا، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر، المصدر السابق،

وهكذا فقد تأثرت العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي نتيجة لتوقيع تركيا لاتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي مع الولايات المتحدة ومعارضة تركيا وإدانتها للتدخل السوفيتي في أفغانستان ، فضلا عن التقارير التي لمحت إلى قيام الاتحاد السوفيتي بدعم الحركات اليسارية في تركيا وقيام الإعلام السوفيتي بشن حملة دعائية ضد سياسة تركيا الخارجية وتعاونها مع الولايات المتحدة .

وبعد وقوع الانقلاب العسكري في ١٢ أيلول ١٩٨٠ في تركيا أعلن قادة الانقلاب عن رغبتهم في تطوير علاقات تركيا مع مختلف البلدان في مختلف المجالات، وأكد قائد الانقلاب الجنرال كنعان أفرين رغبة تركيا في الحفاظ على علاقات حسنة مع الاتحاد السوفيتي ، في الوقت الذي عبر فيه الاتحاد السوفيتي عن ارتياحه لقيام النظام الجديد في تركيا^(١).

(١) ثناء فؤاد عبد الله ، "تركيا بين التصدع الداخلي واستراتيجيات الأطلنطي" ، السياسة الدولية ، العدد (٦٣) ، كانون

الثاني ١٩٨١ ، ص ١٧٢ .

المبحث الثالث

أثر المتغيرات الداخلية في تركيا والاتحاد السوفيتي في تطور العلاقات الثنائية

أولا : تطور العلاقات الثنائية :

ترزع الجنرال كنعان أفرين (Kenan Evren) رئيس الأركان العامة انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ ، وكان تدخل الجيش في السياسة التركية هذه المرة أطول زمنا وأشد وطأة مقارنة بانقلابي أيار ١٩٦٠ وآذار ١٩٧١ ، إذ أنهى الجيش التركي الأحزاب والسياسة والمثقفين ووسائل الإعلام والنقابات وغيرهم بـ "الفشل" المسؤول عن الاضطرابات الداخلية في البلاد منذ نهاية السبعينات ، وعد الجيش نفسه "المؤسسة الوحيدة التي سلمت من الفساد والتي تملك القدرة على إنقاذ البلاد"^(١).

وقد تولى الجنرال كنعان أفرين رئاسة الدولة خلال فترة الحكم العسكري ثم أصبح رئيسا للجمهورية في كانون الأول ١٩٨٢ ، وتخلّى في أول تموز ١٩٨٣ عن رئاسة الأركان العامة ليتحول إلى الحياة المدنية^(٢).

وقد حاول أفرين تحسين صورته أمام الرأي العام التركي والغرب بعد الأثر السلبي الناتج عن الإجراءات المتخذة أبان الحكم العسكري ومنها تقييد الحريات المدنية والسياسية لاسيما تجاه النقابات العمالية والاتحادات المهنية وحل أحزاب ما قبل الانقلاب وحرمان قادتها من حق العمل السياسي^(٣).

بعد وصول العسكريين إلى السلطة في أعقاب انقلاب أيلول ١٩٨٠ أعلن قادة الانقلاب عن رغبتهم في تحقيق تعاون وثيق مع الولايات المتحدة وتكريس وجود تركيا الفعال في منظمة حلف شمال الأطلسي^(٤).

(١) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤ .

(٢) Turkey, 1989 Almanac, edited by: Ithur cevik, Turkish Daily News publication, Ankara, 1989, P.90.

(٣) Ibid, P. 90.

(٤) غازي فيصل ، "تركيا : بين الثوابت الجيو استراتيجية والمرونة الدبلوماسية" ، الأمن القومي ، العدد (١) ، ١٩٨٦ ، ص ١٣ .

وإزاء حالة عدم الاستقرار التي كانت تشهدها منطقة المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي والتي تمثلت بالغزو السوفيتي لأفغانستان نهاية عام ١٩٧٩ وما شهدته إيران من تطورات مهمة والتي أدت إلى سقوط نظام الشاه في بداية عام ١٩٧٩ ومجيء نظام خميني إلى السلطة ومحاويلته تصدير ما يسمى بـ (الثورة الإيرانية) للدول المجاورة وبدأ العدوان الإيراني على العراق في أيلول ١٩٨٠ ، اندفعت تركيا نحو الغرب وبخاصة الولايات المتحدة للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري.

وقد التقت الميول التركية لزيادة ارتباطها مع حلف شمال الأطلسي مع مخططات الولايات المتحدة في المنطقة^(١)، إذ ساندت الولايات المتحدة النظام العسكري التركي، ونشطت العلاقات بينهما لاسيما في المجال العسكري إذ بدأت الولايات المتحدة تعزز محاولات دفع تركيا في إطار سياستها التوسعية بهدف التعويض عن مواقعها التي خسرتها في المنطقة وبدأت بتقديم المساعدات لتركيا لضمان قيام الأخيرة بدور فعال في مجال الأمن الغربي بما يمكنها من القيام بدورها على الصعيد العسكري والاستراتيجي^(٢) مع محاولة الولايات المتحدة إعطاء دور لتركيا في تنفيذ هذه الاستراتيجية الممثلة في إمكانية "أن تقوم تركيا بدور رئيس ضمن خطط المواجهة لردع أي تحرك عسكري سوفيتي باتجاه منطقة الخليج العربي"^(٣).

لقد عبر وزير الدفاع الأمريكي (كاسير واينبرغر) عن دور تركيا بالقول : "إن أمن (الشرق الأوسط) وآبار نفطه تقع ضمن خط الدفاع الأمريكي ، مما يترتب على تركيا دوراً استثنائياً في الدفاع عن دول (الشرق الأوسط) الموالية للولايات المتحدة أو عن الدول التي لا تسمح الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي بغزوها في أية حال من الأحوال كإيران مثلاً"^(٤).

وقد جرت محادثات بين وزير الخارجية التركي (أيلتر توركمن) والأمين العام لحلف شمال الأطلسي (جوزيف لونس) في بداية أيلول ١٩٨١ في إطار التنسيق بين تركيا

(١) مركز البحوث والمعلومات (ترجمة) ، تركيا : عقدة المشاكل المعلقة ، مجلة شؤون دولية ، موسكو ، ١٩٨٤ ، ص ٤٣.

(٢) نوبار هوفسيان ، "الوضع الاستراتيجي : آفاق العلاقات التركية - الأمريكية" ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

(٣) سيم شاكماك ، "موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقتها بالوطن العربي" ، المستقبل العربي ، العدد (٤٥) ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٩ .

(٤) علي كارا عثمان أوغلو ، الأمن التركي والشرق الأوسط ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٣ .

والحلف لمواجهة احتمالات التغلغل السوفيتي في المنطقة . وقد أوضح أمين عام الحلف أثناء المحادثات أن تطورات الأحداث في إيران تفرض على الحلف توسيع منطقة مسؤولياته لتشمل المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي ، وأكد ضرورة مشاركة تركيا في تنفيذ هذا المخطط بتخصيص مناطق في جنوب شرق الأناضول للحلف لإقامة قواعد ومنشآت عسكرية جديدة للحلف فيها مع استعداد تركيا للقيام بعمليات عسكرية في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي^(١).

وفي هذا السياق لجأت الولايات المتحدة إلى توثيق علاقاتها العسكرية مع تركيا بإنشاء قواعد جديدة في تركيا في مقابل زيادة المعونات العسكرية الأمريكية بما قدر بـ (٧٥٥) مليون دولار . كما تكونت مجموعة عسكرية مشتركة لتطوير شؤون الدفاع المشترك بين البلدين وتم التوصل في تشرين الثاني ١٩٨١ إلى (مذكرة تفاهم) للاستخدام المشترك للقواعد الجوية التركية القائمة في المقاطعات التركية الشرقية القريبة من الخليج العربي ، كما أبرمت اتفاقية بين البلدين لتحديث الجيش التركي في أواخر عام ١٩٨١^(٢).

وقد ذكرت صحيفة "جمهورية" التركية في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٨١ احتمال قيام الولايات المتحدة بإرسال قوات الانتشار السريع إلى تركيا^(٣)، فقامت الولايات المتحدة في إطار سعيها لتعزيز القدرة العسكرية لحلف شمال الأطلسي ، بتحديث عدد من القواعد الجوية في منطقة جنوب شرق الأناضول في تركيا ، ويبدو أن قسماً من هذه القواعد قد خصصت لهذه القوات^(٤).

قام وزير الدفاع الأمريكي (كاسبر واينبرغر) بزيارة أنقرة في أوائل كانون الأول ١٩٨١ في إطار التعاون العسكري بين تركيا والولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الأتراك أكد خلالها عزم الولايات المتحدة في مواصلة تقديم مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لتركيا ، وانتهت المحادثات بين البلدين بالتوصل إلى اتفاقهما لتشكيل مجموعة دفاعية مشتركة "لتحسين وتوسيع التعاون الدفاعي"^(٥).

(١) مجلة الأفر ، العدد (١٢) ، أيلول ١٩٨١ ، ص ٥ .

(٢) عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٨٠ .

(٣) ستيفان يراسيموس ، تورغول اركوتال ، "تركيا : ثوابت الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجديدة نحو الشرق" ، المنار ، العدد (١٣-١٤) ، ١٩٨٦ ، ص ٣٧ .

(٤) النشرة الاستراتيجية ، المجلد (٤) ، العدد (١٧) ، ١٢ أيلول ١٩٨٣ ، ص ٦ .

(٥) سيم شاكاماك ، "موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقتها بالوطن العربي" ، المصدر السابق ، ص ١١٠ ؛ نوبار هوفسيان ، "الوضع الاستراتيجي : آفاق العلاقات التركية - الأمريكية" ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

وقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي بعد انتهاء المباحثات مع المسؤولين الأتراك بأن بلاده تشارك تركيا قلقها من التهديد السوفيتي الذي يواجه التحالف الغربي . كما أكد توصل البلدين إلى اتفاق كامل حول "التهديد الذي يمكن أن يصدر من السوفيت وحول الانتشار العام للقوات"^(١) فتم الاتفاق على إنشاء قواعد عسكرية أمريكية جديدة ذات أغراض عسكرية في مناطق شمال تركيا على الحدود مع الاتحاد السوفيتي وبلغاريا بلسغ عددها ١٢ قاعدة عسكرية بينها قواعد جوية وتسهيلات للمواصلات وجمع المعلومات مقابل مبلغ قدر بـ (٧١٢) مليون دولار^(٢).

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الولايات المتحدة كانت ترى أن تركيا يمكن أن تؤدي دوراً في مواجهة الاتحاد السوفيتي المفترض في المشرق العربي عبر سورية ، كما كانت تركز على دور تركيا المحتمل في حال تدخل السوفيت في إيران بصورة مباشرة أو في منطقة الخليج العربي . لذلك فإن زيادة الدعم العسكري الأمريكي لتركيا ارتبط على ما يبدو بالتصورات الأمريكية واحتمالات الموقف في المنطقة الواقعة إلى شرق وجنوب تركيا .

حاولت تركيا أن تؤكد من خلال مواقف رسمية على أنها غير ملزمة بأيّة اتفاقيات حول قوات الانتشار السريع ، لكنها كانت تؤكد التزامها بحدود تنفيذ استراتيجية حلف شمال الأطلسي ، وهي بذلك أرادت أن تبعد نفسها من الإسهام المباشر في هذه القوات في محاولة منها لعدم إثارة المشاكل مع الاتحاد السوفيتي ودول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي^(٣) ، فعلى الرغم من مشاركتها في اجتماعات رسمية لحلف شمال الأطلسي لمناقشة أمن الخليج العربي فإن الموقف التركي قد تحدد بثلاث نقاط^(٤) :

١. عدم التزام تركيا بأي تعهد استراتيجي خارج إطار حلف شمال الأطلسي .
٢. إبداء استعدادها ورغبتها في إجراء مشاورات مع حلفائها حول أمن الخليج العربي .

(١) احمد نوري النعيمي ، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، د.ت ، ص ٨٢ ، ٨٧ .

(٢) جرجيس حسن ، "تركيا في الاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الشاه" ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٢) ، ١٩٩٠ ، ص ٥٥ .

(٣) فاروق توفيق إبراهيم ، دور تركيا في الاستراتيجية العربية وأثرها على المنطقة العربية ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٦٢ .

(٤) Ali karaosmanuglo, "Turkey's Security policy continuity and change", in: politics and security in the southern region of the Atlantic Alliance, Macmilion Press, London, 1988, P.168.

٣. إن تركيا تحتفظ بحرية تحركها وإن الإسهام في أية عملية تستهدف أمن الخليج يتوقف على الظروف الراهنة في المنطقة .

وقد تردد في التقارير التي ظهرت في آذار ١٩٨٢ قيام الولايات المتحدة بتقديم طلب إلى تركيا لإقامة قواعد لقوات الانتشار السريع في تركيا ، الأمر الذي وضع تركيا في موقف محرج على وفق المنظور الأمني الإقليمي وحرصها آنذاك على مراعاة التوازن الدقيق بين ضرورة تحالفها مع الغرب استراتيجيا واستمراره وبين اعتبارات تطبيع العلاقات الإيجابية المستمرة بينها وبين الدول العربية وتحديدها^(١)، فأعلن وزير الخارجية التركي (إيلتر توركمين) بأن الولايات المتحدة لم تتقدم بمثل هذا الطلب وأن موقف الحكومة التركية في هذا الموضوع بأن لدى تركيا تعاوننا دفاعيا مع الولايات المتحدة ، وهذا التعاون محدد في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي وفي إطار أهداف هذا الحلف الدفاعية . وأكد أن الدفاع عن المناطق خارج حلف شمال الأطلسي كالمشرق العربي ودول الجوار الجغرافي هو من مسؤولية دول هذه المنطقة^(٢).

وقد استند الموقف التركي إلى قناعات سياسية مفادها أن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لم تحدد أهدافها الاستراتيجية بشكل واضح وكاف في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي^(٣) مشككة بمدى فاعلية تلك القوات في الصراعات التي لا تتطوي على تدخل عسكري سوفيتي مباشر والتي قد تدور بين دول المنطقة ذاتها مؤكدة ضرورة قيام التحالف الغربي بتزويد الدول الموالية للغرب بالسلاح والبرامج الأمنية من دون التدخل العسكري المباشر من قوات التحالف الأطلسي .

أما العلاقات التركية السوفيتية بعد الانقلاب العسكري في تركيا ، فقد تأثرت بسبب الشكوك التي كانت لدى قادة الانقلاب واتهامهم للاتحاد السوفيتي بأنه كان وراء الاضطرابات السياسية وحالة عدم الاستقرار الذي عاشته تركيا قبل الانقلاب وبعده في إطار محاولاته الرامية إلى إضعاف تركيا المتحالفة مع الغرب^(٤). في وقت سادت

(١) Nicholas S. Ludington and James W. Spain, "Dateline Turkey, the case for patience", Foreign Policy, No.50, Spring 1983, P.151.

(٢) صباح محمد محمد (إعداد) ، وثائق السياسة الخارجية التركية ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٢٥-٢٦ .

(٣) خليل الشقائي ، "أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية" ، السياسة الدولية ، العدد (٩٤) ، تشرين الأول ١٩٨٨ ، ص ٤٩-٥٠ .

(٤) محمد علي سعيد ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

الأوساط السوفيتية الشكوك بشأن اشتراك قادة الانقلاب في تركيا في مخططات الولايات المتحدة العسكرية تجاه دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي^(١). ولهذا فقد امتنع المسؤولون السوفيت من انتقاد قادة الانقلاب العسكري وأعلنوا عن رغبتهم في استئناف المحادثات بين البلدين حول التعاون الاقتصادي بينهما^(٢).

وبدأت المحاولات السوفيتية لتجديد العلاقات مع تركيا في بداية كانون الأول عام ١٩٨١ فدعت موسكو وزير الخارجية التركي (إيلتر توركمن) لزيارتها ، وجددت الدعوة في حزيران ١٩٨٢ إذ كان السوفيت يأملون من هذه الزيارة التعرف على موقف تركيا تجاه الغزو الصهيوني لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ والحرب العراقية - الإيرانية وكان لدى السوفيت شكوك كبيرة في إمكانية دخول تركيا في اتفاقيات سرية مع الولايات المتحدة تجاه المنطقة^(٣).

جاءت زيارة وزير الخارجية التركي (إيلتر توركمن) إلى موسكو في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٢ لتمهد الطريق لاستئناف العلاقات السياسية بين البلدين . وتناولت محادثاته مع وزير الخارجية السوفيتي (أندريه غروميكو) قضايا العلاقات الثنائية والدولية التي تخص البلدين. وقد عبر الجانبان في المحادثات عن قلقهما من تردي الوضع الدولي وأكدوا ضرورة وقف سباق التسلح مع التأكيد على أهمية إجراءات تعزيز الثقة والأمن وتحقيق مبادئ وإحكام وثيقة هلسنكي ، وبما يؤدي إلى خلق جو من الثقة المتبادلة لصالح الجهود التي تبذل في مجال تقييد الأسلحة ونزع السلاح .

كما التقت وجهات نظر البلدين بشأن الدعوة إلى انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. وفي ختام المباحثات صدر البيان المشترك وقد تضمن : "رغبة البلدين المشتركة في مواصلة تعزيز وتطوير هذه العلاقات وفقا لسياساتها التقليدية وباحترام مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي والبيان السوفيتي - التركي ١٩٧٢ والوثيقة السياسية لعام ١٩٧٨"^(٤).

Ismail Soysal, "70 Years of Turkish soviet Relations", Op. Cit., P.23.

(١) David Barchard, Turkey and the West, Op. Cit., P.43.

(٢) مركز البحوث والمعلومات ، تركيا في ظل الجمرات ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٩-١٠ .

Foreign Report, No.1736, 22 July 1982.

(٣) مجلة أبناء موسكو ، العدد (٢) ، في ٩ كانون الثاني ١٩٨٣ .

(٤) I.Leonidov, "Turkey: Aweb of unsolved problems", Op. Cit., P.57-58.

واستكمالا لتعزيز العلاقات بين البلدين قام رئيس الوزراء السوفيتي (نيكولاي تيكخونوف) بزيارة رسمية إلى تركيا في ٢٥ كانون الأول ١٩٨٤ . وقد تناولت محادثاته مع القادة الأتراك بحث مختلف المشاكل الإقليمية والدولية . وقد شدد الطرفان على وجوب حل كافة المنازعات بالطرق السلمية من دون اللجوء إلى استخدام القوة وتركزت المباحثات بشكل خاص حول الوضع في المشرق العربي لما له من أهمية خاصة لقربه من تركيا والاتحاد السوفيتي ، فدعا البلدان إلى ضرورة انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة^(١) وأكد رئيس الوزراء السوفيتي أثناء محادثاته مع رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال قلق الاتحاد السوفيتي من أن الإمكانات المتاحة لحلف شمال الأطلسي تأتي من الأراضي التركية وهو أمر متحقق من قبل الولايات المتحدة وموجه ضد الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، وأكد الجانب السوفيتي من أنه يرغب في أن تكون الحدود بين البلدين حدودا للسلام والجيرة الحسنة^(٢).

ثانيا : الانفتاح السياسي للسوفيت :

بعد تولي ميخائيل غورباتشوف السلطة في آذار عام ١٩٨٥ ظهرت متغيرات جديدة سوفيتية وعالمية أدت إلى حدوث تطورات مهمة في السياسة السوفيتية الإقليمية والدولية إذ بدأ عهد جديد في حياة الاتحاد السوفيتي ودوره كقوة عظمى . فقد أخذ هذا الدور يتراجع في شكل انسحاب عن قيادة النظام الدولي باعترافه بعدم القدرة على الاستمرار في سباق التسلح وتقديم تنازلات في بعض الصراعات الإقليمية والإعلان عن عدد من المتغيرات الأيديولوجية^(٣).

وقد ظهر عجز الاتحاد السوفيتي عن القدرة على الاستمرار في سباق التسلح في كانون الثاني ١٩٨٥ ووافق على محادثات الحد من التسلح في قمة (ريكيافيك) عام ١٩٨٦

(١) V. Stepanov, "Prospects for Soviet – Turkish Cooperation", Op. Cit., P.78-79.

(٢) Ibid, P.78-79.

(٣) ودودة بنيران ، "أزمة الخليج والنظام الدولي" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الشارقة ، العددان (٢-١) ، ١٩٩١ ، ص ٤٦.

حينما وافق على المطالب الأمريكية التي كان يرفضها سابقا والمتعلقة بتخفيض الصواريخ الاستراتيجية الطويلة المدى وقبوله مبدأ التفيتش . وفي آذار ١٩٨٧ وافق الاتحاد السوفيتي على عدم الربط بين عقد المعاهدة الخاصة بإزالة الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا ووقف برنامج حرب النجوم الأمريكي^(١).

وقد ارتبطت هذه التراجعات بالتحويلات الاقتصادية والسياسية الداخلية في الاتحاد السوفيتي في شكل انحسار وتراجع الدور السوفيتي في الصراعات الإقليمية فبدأ المجتمع السوفيتي يعيش مرحلة "الانحسار ما بعد أفغانستان" بدرجة شبيهة بحالة المجتمع الأمريكي في مرحلة ما بعد فيتنام التي ظهرت في شكل أحجام عن التدخل في القضايا والصراعات الإقليمية في الوقت نفسه بدأ غورباتشوف يعطي الأولوية للإصلاحات الاقتصادية الداخلية ومن ثم اتخاذ مواقف برغماتية من قضايا العالم الثالث على حساب الإيديولوجية السابقة^(٢).

وقد عبر القادة الأتراك في ظل السياسة الجديدة للاتحاد السوفيتي عن أملهم أن تؤدي هذه السياسة إلى النهوض بالعلاقات بين البلدين ، إذ أعلنت تركيا عن ترحيبها باقتراح الرئيس السوفيتي غورباتشوف بعقد اتفاقية جديدة بشأن تخفيض الصواريخ النووية المتوسطة المدى في القارة الأوربية وعدت الأوساط التركية هذا بمثابة تطور إيجابي من شأنه الإسهام في إحراز التقدم في هذا الصدد^(٣).

إن هذه التطورات الإيجابية في علاقات البلدين قد تأثرت بعد قيام تركيا بتجديد العمل في اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي لعام ١٩٨٠ مع الولايات المتحدة لمدة خمس سنوات أخرى والتي تم التوقيع عليها في ١٦ آذار ١٩٨٧^(٤). إذ قام السوفيت بإرسال مذكرة رسمية إلى الحكومة التركية في منتصف آذار ١٩٨٧ حذرت فيها الحكومة التركية من أن توثيق علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة لا يتفق مع مصالح الأمن التركي وأن مثل هذه السياسة لا تسهم في تعزيز أمن تركيا الخاص. واتهمت المذكرة بأن

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

(٢) نازلي معوض أحمد ، "النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر" ، السياسة الدولية ، العدد (٩٤) ،

تشرين الأول ١٩٨٨ ، ص ١٣٦ .

(٣) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ٦ آذار ١٩٨٧ .

(٤) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ٢٠ آذار ١٩٨٧ .

أعمال التخريب والتجسس ضد الاتحاد السوفيتي كانت وما تزال تتطلق من التسهيلات الأمريكية في تركيا^(١).

كما أشارت صحيفة (النجم الأحمر) السوفيتية الناطقة باسم وزارة الدفاع السوفيتية إلى الخطر الذي يشكله الوجود العسكري النووي الأمريكي فسي تركيا على الاتحاد السوفيتي وبلدان المشرق العربي ، وأكدت الصحيفة أن تمديد العمل باتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي قد أعطى حافزا جديدا لتكثيف الوجود العسكري الأمريكي في تركيا ، وأضافت الصحيفة "إن تشديد الضغط الأمريكي على تركيا من أجل قبولها نصب صواريخ أمريكية من طراز بيرشينغ ولانس على الأراضي التركية لا يمكنه ألا أن يثير قلق الدول المجاورة لتركيا"^(٢).

وقد أعلن مندوب تركيا الدائم لدى حلف شمال الأطلسي السفير (عثمان أولجاي) عن رفض بلاده قبول أية التزامات جديدة بنصب الصواريخ النووية داخل أراضيها^(٣). كما أعلن وزير الدفاع التركي (زكي ياوزتورك) عن تخلي تركيا لقرارها عن شراء صواريخ لانس الأمريكية^(٤). كما تحدث وزير الخارجية التركي (مسعود يلماز) في المجلس الوطني التركي الكبير في هذا الموضوع قائلا : "إن إزالة هذه الأسلحة ستتيح الفرصة أمام تخفيف الخطر النووي على تركيا لحد ما ولكن ذلك لا يعني انتهاء هذا الخطر الذي تواجهه تماما ... دافعت تركيا وباستمرار أن تشمل المعاهدة المرتقبة الصنفين كليهما من الصواريخ - البعيدة والمتوسطة المدى - وأن تكون ذات صبغة دولية بمعنى أن تتم إزالة الرؤوس النووية كافة من آسيا وأوروبا"^(٥).

(١) صحيفة الرأي العام ، الكويت ، في ٢٢ آذار ١٩٨٧ .

(٢) مجلة الجندي ، العدد (١٦٤) ، في أيلول ١٩٨٧ ، ص ٣٥ .

(٣) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٧ .

(٤) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ١١ كانون الأول ١٩٨٧ ؛ أيليا ليدونيدوف ، "بحال التفاهم بين الاتحاد السوفيتي وتركيا" ، ترجمة صلاح سليم علي ، أوراق تركية معاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص ٧ .

(٥) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ١٢ شباط ١٩٨٨ .

ويذكر أن الدول الأعضاء في حلف وارشو قد تعهدت في أواخر شهر أيار ١٩٨٧ بأنها "لن تبدأ أبدا ومهما كانت الظروف التحركات العسكرية ضد أي دولة أو تحالف ، إذا لم تصبح هي نفسها هدفا للعدوان ... ولن تبادر باستعمال السلاح النووي"^(١). كما بادر الرئيس السوفيتي غورباتشوف إلى الإعلان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٧ كانون الأول ١٩٨٨ عن إجراء تخفيض من جانب واحد في القوات المسلحة السوفيتية بواقع (٢/١) مليون جندي خلال سنتين ، وقد رحبت تركيا بهذا القرار^(٢).

إن التطورات الإيجابية في علاقات الشرق والغرب مع السياسة التي اتبعتها الاتحاد السوفيتي كان لها تأثير إيجابي على العلاقات التركية السوفيتية ، إذ تابعت تركيا العمليات الهادفة لتقليل السيطرة على التسليح.

وقد أعلن رئيس هيئة الأركان العامة التركية عن رغبة بلاده في بذل كل جهد يرمي إلى تطوير علاقات بلاده مع الاتحاد السوفيتي وأكد بأن سياسة الاتحاد السوفيتي الجديدة ستؤدي إلى تطوير العلاقات بين البلدين^(٣).

وعندما بدأت الاضطرابات في أذربيجان السوفيتية في أواخر عام ١٩٨٩ قام الاتحاد السوفيتي باستخدام القوة في العاصمة باكو في كانون الثاني عام ١٩٩٠^(٤)، عدت تركيا الأحداث في أذربيجان شأنًا داخليًا يخص الاتحاد السوفيتي ، إذ اجتمع وزير الخارجية التركي (مسعود يلماز) مع السفير السوفيتي في أنقرة وقدم اقتراحًا باستعداد تركيا في إطار علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي والروابط الخاصة التي تربط تركيا بالشعب الأذري ، للإسهام في حل المشكلة فيما إذا كانت ثمة حاجة لذلك^(٥).

(١) فلاديمير بتروفسكي ، "نظرية الأمن العام السوفيتية" ، في : الأمن الدولي والسياسة العالمية ، أكاديمية العلوم السوفيتية ، موسكو ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٢ .

(٢) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ١٦ كانون الأول ١٩٨٨ .

(٣) Necip Toramtay, "Turkey's Defence strategy", Turkish Review Quarterly Digest, Vol.4, No.19, 1990, P.11.

(٤) فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة ميخائيل نجم نوري ، ط ١ ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ليماسول ، ١٩٩٣ ، ص ١٩ .

(٥) Turkish Review Quarterly Digest, Vol.4, No.19, 1990, P.114-116.

وبدأت تركيا بتطوير علاقاتها مع الجمهوريات السوفيتية ، ففي كانون الثاني ١٩٩٠ عقدت تركيا اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي مع أذربيجان وهو الاتفاق الأول بين تركيا وجمهورية سوفيتية تلاه عقد اتفاقيات ثقافية واقتصادية مع أوكرانيا وجورجيا^(١). هذه النشاطات دفعت تركيا إلى طرح فكرة إقامة منظمة البحر الأسود الاقتصادية في شباط ١٩٩٠ وقد قبلت موسكو الفكرة فضلا عن أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا^(٢). وهكذا وجدت تركيا بأن مناخ الوفاق وجو الثقة الذي ساد العلاقات مع الاتحاد السوفيتي قد فتح الطريق لتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي .

(١) فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، المصدر السابق ، ص ٢٣ ؛

Albert chenichev, "Perestroika clansnost and Turco-Soviet Relations", Op. Cit., P.8.

(٢) Ismail Soysal, "70 Years of Turkish soviet Relations", Op. Cit., P.23.

الفصل الرابع

تطور العلاقات الاقتصادية

التركية - السوفيتية

يعود تاريخ العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد السوفيتي الى العشرينات من هذا القرن، إذ نصت معاهدة موسكو المعقودة بين البلدين عام ١٩٢١ على رغبتهما في (عقد اتفاقية قنصلية وكذلك اتفاقيات تنظم كل القضايا الاقتصادية والمالية وغيرها من القضايا الضرورية لأقامة علاقات ودية بين الطرفين)، وطبقاً للمادة (٩) من المعاهدة المذكورة تعهد الطرفان باتخاذ التدابير لتطوير طرق سكك الحديد ووسائل الاتصالات البرقية وغيرها فضلاً عن ضمان تنقل الأفراد والبضائع بين البلدين بحرية وبدون عائق. وعلى الرغم من هذا الاتفاق، فقد بقيت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تعاني من الضعف نتيجة للظروف الداخلية في البلدين كليهما، إذ لم يتم التوصل الى عقد الاتفاقية التجارية الأولى بينهما إلا بعد خمس سنوات من المفاوضات، إذ تم التوصل الى عقدها في

آذار عام ١٩٢٧، واتفاقية ثانية عام ١٩٣١ وثالثة في عام ١٩٣٧^(١). حيث طرأ تغيير نوعي في السلع المصدرة الى تركيا، من السلع الاستهلاكية الى المكائن والآلات الزراعية والمعدات الكهربائية. بموجب الاتفاقية الثالثة لعام ١٩٣٧.

كما قام الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٢ بمنح أول قرض لتركيا بقيمة (٨) ملايين دولار لاستيراد المكائن والمعدات من الاتحاد السوفيتي لمعامل النسيج التركية وبدون فائدة يسدد على مدى عشرين عاماً وبدأ سريان مفعوله عام ١٩٣٤، عن طريق صادرات تركيا الى الاتحاد السوفيتي^(٢).

وبعد توقيع اتفاقية القرض أرسل الاتحاد السوفيتي الى تركيا مجموعة من الخبراء السوفيت في التخطيط التنموي برئاسة البروفسور (اورلوف) في عام ١٩٣٢ الذي قدم لتركيا تقريراً مفصلاً عن إنشاء المعامل الصناعية في تركيا الذي تبنته خطة صناعية

خمسية أولى في ١٧ نيسان ١٩٣٤ من قبل مجلس الوزراء في كانون الأول ١٩٣٣^(٣).

(١) بيوتر مرييف، "الاتحاد السوفيتي - تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، في : بلدان الشرقين الأدنى والأوسط، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، ١٩٨٣، ص ٩١-٩٢.

(٢) Turkey Almanac 1978, p.402.

(٣) بيرج بير اوغلو، تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة الى الاستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣، ص ٦٧.

ومع بدء الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينات توقفت كافة أشكال العلاقات الاقتصادية بين البلدين وانحصرت على تصدير تركيا لعدد من السلع تسديدا للقرض السوفيتي لعام ١٩٣٤.

أن ظروف تركيا الاقتصادية الصعبة والمشاكل التي عانت منها تجارتها الخارجية مع الدول الغربية دفعت تركيا للنظر في امكانية الاستفادة من العروض السوفيتية المقدمة، لذلك بدأت منذ منتصف الخمسينات العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد السوفيتي، وكانت الاتجاهات في هذا المجال تشق طريقها ببطئ شديد، إذ ظلت أصداء الحرب الباردة تؤثر سلبيا في هذه العلاقات حتى بداية الستينات. فكانت الصعوبات الاقتصادية التي بدأت تعاني منها تركيا والضائقة المالية وحاجتها الى الأموال لتسديد الديون المتركمة على تركيا للشركات الأجنبية ورفض الولايات المتحدة لطلب تركيا في

أقراضها الأموال لمواجهة تلك الصعوبات^(١)، دفعت الاتحاد السوفيتي الى أبداء رغبته بتحسين علاقاته التجارية والاقتصادية مع تركيا فعرض عليها تقديم قروض طويلة الأمد وبفوائد قليلة ودعوة المؤسسات المالية والاقتصادية التركية لزيارة الاتحاد السوفيتي للأطلاع على المشاريع الاقتصادية والمصانع السوفيتية بقصد دراسة امكانية إقامة عدد من المصانع في تركيا، كما عرض الاتحاد السوفيتي تقديم القروض الى تركيا بعد تردد الولايات المتحدة دعم تركيا اقتصاديا وبالنظر لصعوبة الأحوال الاقتصادية في تركيا وحاجتها الى العملات الأجنبية وافتقارها الى المواد الإنتاجية والاستهلاكية المستوردة فقد

أخذت تركيا في هذه الفترة تميل الى النظر في الاستفادة من هذه القروض^(٢).

وقد عرض الاتحاد السوفيتي في منتصف آب ١٩٥٧، أثناء مشاركة السوفيت في معرض أزمير الدولي، أثناء المحادثات مع وزير التجارة التركي رغبته في توسيع التبادل التجاري بين الاتحاد السوفيتي وتركيا واستعداد السوفيت لتقديم القروض لعدد من

المشاريع التي تنوي تركيا القيام بها^(٣).

(١) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم س/٢٥١/٢ في ١٨ تموز ١٩٥٥.

(٢) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم ر/٢٣٨/٢ في ١٦ أيلول ١٩٥٧، ص ١-٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢.

وعلى الرغم من ترحيب بعض الاوساط الاقتصادية والمالية التركية وعدد من الصحف التركية بالعروض السوفيتية لكن الحكومة التركية كانت في موقف حذر من أن تكون هناك قيود سياسية لهذه العروض وأن قبولها يمكن أن يكون عاملاً في إثارة الدول الغربية ضد تركيا في هذا المجال^(١).

أما بصدد عملية التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي فقد كانت استيرادات تركيا من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٥ قرابة (٢٣,٢٥) مليون ليرة تركية، في حين بلغت صادراتها الى الاتحاد السوفيتي قرابة (١٤,٥) مليون ليرة تركية ارتفعت عام ١٩٥٦ الى ما يقارب من (١٨,٥) مليون ليرة^(٢).

وكانت عمليات التبادل التجارية ونوعية السلع المتبادلة بين البلدين تتم عن طريق التعاقد بين المؤسسات التجارية السوفيتية والشركات التركية، ألا أنه منذ عام ١٩٦٠ بدأت عملية التبادل التجاري بين البلدين عن طريق عقد البروتوكولات التجارية بين الحكومتين بتثبيت قيمة التبادل السلعي للسنة القادمة^(٣).

وعلى رغم من قيام العلاقات الاقتصادية منذ العشرينات بين تركيا والاتحاد السوفيتي لم يدب النشاط في العلاقات الاقتصادية ألا عام ١٩٦٣ حين اوفدت الحكومة التركية وفداً برلمانياً لمفاوضة الحكومة السوفيتية في إمكانية تنشيط التبادل التجاري بين البلدين. إذ تمكنت تركيا من الحصول على وعد من الجانب السوفيتي بالحصول على

المساعدة الاقتصادية لتنمية القطاع الصناعي التركي^(٤)، وقد نتج عن الزيارة أحياء الأمل في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ تمكنت تركيا من إيجاد الأسواق لتصدير منتجاتها الزراعية في الوقت الذي كانت تعاني فيه من صعوبة إيجاد مثل هذه الأسواق، فضلاً عن إيجاد منفذ جديد لاستيراد المنتجات والآلات الصناعية من الاتحاد السوفيتي.

وقد حاولت تركيا، بعد خلافاها مع الدول الغربية حول الأزمة القبرصية عام ١٩٦٤، أن تحسن علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي ففي مقال نشره الكاتب

(١) انصدر نفسه، ص ٦.

(٢) انصدر نفسه، ص ٥.

(٣) بيوتر موبسيسف، "الاتحاد السوفيتي - تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٤) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit., p.88.

السياسي التركي المعروف أحمد شكري أسمر في صحيفة (حرية) التركية قال فيه : (أن تركيا اليوم على وشك أن تصافح اليد التي يمدّها السوفيت لأفتتاح مرحلة جديدة للعلاقات المتبادلة بين الجانبين وقد عهد لهذه المهمة الى أقدر شخصية في السلك الخارجي التركي ألا وهو (حسن أيشك) الذي يتضح تعيينه في منصب السفير التركي في موسكو أن

العلاقات الاقتصادية بين البلدين سوف تحتل المكانة الأولى بعد الآن^(١).

وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٤ سافر وفد تركي برئاسة وزير الخارجية التركي فريدون جمال أركن الى موسكو على متن طائرة سوفيتية خاصة وقد أدلى الوزير التركي ببيان قبل مغادرته مطار أنقرة قال فيه (أنه سيحاول التفاهم مع الاتحاد السوفيتي حول

تصدير عدد من المنتجات التركية والعمل على تقوية العلاقات الاقتصادية بين بلدينا^(٢)).

وقد أكد وزير الخارجية التركي فريدون جمال أركن خلال زيارته الى موسكو

للجانب السوفيتي رغبة تركيا في زيادة التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي^(٣). وقد عبر السوفيت اثناء المفاوضات مع الجانب التركي عن استعدادهم للأسهام في تمويل

مشروع سد (كيبان) بعد أن رفضت الدول الغربية طلب تركيا في تمويل المشروع^(٤).

وقد جاء هذا الاتفاق في وقت كانت تركيا في حاجة ماسة الى القروض الأجنبية

والمواد الصناعية اللازمة للخطة الخمسية الأولى للأعوام ١٩٦٣-١٩٦٧.

والملاحظ أن عمليات التبادل التجاري بين البلدين قد توسعت وأن التخوف من

جانب تركيا بدأ يخف تدريجياً كما أن المطالبة بأقامة علاقات اقتصادية بدأت في الأوساط

الرسمية التركية بصورة محددة أكثر وضوحاً في السنوات اللاحقة.

وبعد وصول حزب العدالة الى السلطة أعقاب انتخابات عام ١٩٦٥ بدأت الحكومة

التركية في توسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد السوفيتي إذ استقبلت تركيا

في تشرين الأول عام ١٩٦٥ وفداً اقتصادياً سوفيتياً، وتم اثناء المحادثات بين البلدين

الاتفاق على قيام الاتحاد السوفيتي بمنح تركيا قرضاً بقيمة (٢٠٠) مليون دولار لتركيا

(١) طالب مشتاق، أوراق أبيامي، ج ٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص ٥٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٩٨.

(٣) George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.52.

(٤) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص ٣٢٦.

يسدد على مدى (١٥) عاماً بفائدة قدرها (٢,٥%) يسدد عن طريق تصدير تركيا للاتحاد السوفيتي المنتجات الزراعية مثل التبغ وزيت الزيتون والقطن، التي كانت تركيا تجد صعوبات كبيرة في إيجاد أسواق لها في الدول الغربية، وتمكن تركيا من الحصول على

منتجات سوفيتية جديدة^(١). كما التزم الاتحاد السوفيتي بأقامة سبع مشاريع كبيرة في تركيا شملت اقامة مصفى لتكرير النفط في ازمير بطاقة (٣) ملايين طن سنوياً ومصنع لإنتاج الألمنيوم قرب سيدي شهر بطاقة (١٠٠) ألف طن سنوياً ومصنع لإنتاج الصودا الكاوية ومصنع لإنتاج الحديد والصلب في الأسكندرونة ومصنع لإنتاج حامض الكبريتيد ومصنع لإنتاج الزجاج وآخر لإنتاج حامض الاسيد^(٢).

كما وقع البلدان على اتفاقية في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٦٥ لاقامة سد على نهر

(Arpaçay) التركي بمساعدة سوفيتية في التمويل والأنشاء^(٣).

وفي عام ١٩٦٧ جرت مفاوضات بين وفد تجاري تركي زار موسكو في شباط من ذلك العام أنهت بالتوقيع على اتفاقية للتبادل التجاري بين البلدين بما قيمته (٤٧) مليون

دولار، تضمن قيام تركيا للمرة الأولى بتصدير السلع الى الاتحاد السوفيتي^(٤).

شكلت اتفاقية ٢٥ آذار ١٩٦٧ بداية مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين وسميت بأسم (اتفاقية بين حكومة الاتحاد السوفيتي وحكومة الجمهورية التركية على إرسال المعدات والمواد وتقديم الخدمات من الاتحاد السوفيتي الى تركيا لبناء عدد من المشاريع الصناعية وشروط دفع أثمانها)^(٥) وقد تضمنت الاتفاقية التزام الاتحاد

^(١) George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.52.

^(٢) Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.26;
George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.52.

^(٣) Ibid, p.52.

^(٤) The Middle East Record 1967, Op.Cit., p.34.

^(٥) بيوتر موييسيف، "الاتحاد السوفيتي - تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص ٩٤.

السوفيتي على اقامة خمسة مشاريع في تركيا وتقديمه مساعدة اقتصادية لتركيا مقدارها (٣٥٠) مليون دولار^(١).

كما نصت الاتفاقية على ايفاد الخبراء السوفيت الى تركيا لتركيب المعدات في المشاريع وعلى اعداد وتدريب المهندسين والفنيين والعمال الأتراك في الاتحاد السوفيتي^(٢) خلال زيارة رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئيل لموسكو في أيلول ١٩٦٧ تبحث مع المسؤولين السوفيت سبل تذليل المعوقات التي تعترض تنفيذ التزامات الاتحاد السوفيتي لأكمال المشاريع التي التزم بها عام ١٩٦٥، كما تم الاتفاق على برنامج محدد لأكمال ثلاثة من المشاريع السبعة التي التزم بها الاتحاد السوفيتي^(٣). وقد تم تنفيذ وانجاز

المشاريع الخمسة خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٥^(٤).

ويبدو أن التطور والانفتاح التركي على الاتحاد السوفيتي في مجالات التعاون الاقتصادي قد جاء نتيجة للمناقشات التي قام بها أساتذة الجامعات والصحافة التركية حول التنمية الاقتصادية المتأثرة بالنموذج الغربي والتي أهدرت المصادر القومية في البلاد ومن ثم كانت السبب في تأخر تركيا، فضلاً عن قيام رجال الصحافة والكتاب اليساريين بوضع

اللوم الرئيس لمشاكل تركيا الاقتصادية على الغرب^(٥). ولذا فقد طالبت هذه الجهات بعلاقات تقارب مع السوفيت في المجال الاقتصادي لضمان الحصول على المساعدات

منهيم للمشاريع الصناعية في تركيا^(٦)، في الوقت الذي بدأت فيه المساعدات الاقتصادية

الأمريكية بالتضاؤل الى الحد الذي وصلت فيه الى (٥٩) مليون دولار عام ١٩٦٨^(٧).

(١) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص ٣٢٧.

(٢) بيوتر موري سيف، "الاتحاد السوفيتي - تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٣) The Middle East Record 1967, Op.Cit., p.34.

(٤) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص ٣٢٧.

(٥) Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.100.

(٦) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit., p.98.

(٧) Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.27.

واستطاعت تركيا أثناء زيارة الرئيس التركي جودت صوناي لموسكو في تشرين الثاني عام ١٩٦٩ من التوصل الى عقد اتفاقية مع الجانب السوفيتي بخصوص تنظيم النقل البري، إذ تم بموجبها السماح للشاحنات السوفيتية المتجهة الى الأقطار العربية باستخدام الأراضي والطرق التركية، في مقابل السماح للشاحنات التركية المتجهة للدول الاسكندنافية باستخدام الطرق السوفيتية^(١). كما وافق السوفيت على تقديم قرضاً بقيمة (١١٣,٧) مليون دولار لتمويل اقامة مصنع في الاسكندرونة في إطار اتفاقية تم التوقيع عليها في ١٠ تشرين الأول ١٩٦٩ بين البلدين^(٢).

كما تمكنت تركيا من التوقيع على اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢ لتوسيع مصنع الحديد والصلب في الاسكندرونة، تعهد فيها السوفيت بتقديم معونة مالية لتركيا بلغت قيمتها (٢٨٨,٥) مليون دولار مع تقديم المساعدات والتجهيزات الفنية لهذا التوسع^(٣).

يوضح الجدول في أدناه قيمة التبادل التجاري لتركيا مع الاتحاد السوفيتي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٧٣.

^(١) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit.,p.98.

^(٢) Ibid, p.98.

^(٣) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص ٣٢٧.

التبادل التجاري بملايين الدولارات

بين البلدين خلال ١٩٣٩-١٩٧٣^(١)

السنة	التصدير	الاستيراد	الفائض + العجز -
١٩٣٩	٢,١	٤,٤	٢,٣-
١٩٤٨	٠,١	٠,٣	٠,٢-
١٩٥٣	٠,٨	٢,٨	٢-
١٩٥٧	١١,٣	١٣,٨	٢,٥-
١٩٦٦	٣٣	٢٢,٥	١٠,٥+
١٩٦٨	٣٧	٣٦,٥	٠,٥+
١٩٦٩	٦٩,٥	٣٥,٨	٣٣,٩+
١٩٧٠	٧٥	٣٦,١	٣٨,٩+
١٩٧١	٩١,٢	٤٤,٨	٤٦,٤+
١٩٧٢	١٤٧,٧	٤٧,٨	٩٩,٩+
١٩٧٣	١٢٥,٢	٥١,٨	٧٣,٤+

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة التبادل التجاري بين البلدين كانت أخذت في الارتفاع وتوضحت بشكل بارز بعد منتصف الستينات. فإذا كان التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي قد بلغ (١١,٣) مليون دولار عام ١٩٥٧ فقد ارتفع عام ١٩٧٢ الى (١٩٥,٥) مليون دولار عام ١٩٧٢.

كما اتسمت تشكيلة السلع المتبادلة بالتنوع، فقد اخذت تتدفق على تركيا من الاتحاد السوفيتي الأجهزة والمعدات الضرورية لنهوض الاقتصاد التركي. وهذا ما يتضح من الجدول في أعلاه حيث حركة التبادل السلعي بين البلدين إذ كان الميزان التجاري لغاية ١٩٥٧ لصالح الاتحاد السوفيتي، في حين تغير الحال ابتداءً مع عام ١٩٦٦ حين مال الميزان التجاري بين البلدين لصالح تركيا.

^(١) Turkey Almanac 1978, p.403

وهكذا فقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد السوفيتي تأخذ أبعاداً كبيرة منذ لجوء تركيا الى الأنفتاح على الاتحاد السوفيتي في منتصف الستينات بعد الأزمة القبرصية الأولى عام ١٩٦٤، إذ توسعت عمليات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين البلدين مع توافق الرغبة لدى البلدين في زيادة هذا النشاط.

واستكمالاً للتعاون الاقتصادي بين البلدين تم التوقيع في تموز عام ١٩٧٥ على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني وتضمنت هذه الاتفاقية تعهد الاتحاد السوفيتي بزيادة الطاقة لمصنع التعدين من مليوني طن الى أربع ملايين طن من الفولاذ سنوياً وبناء محطتين للكهرباء في تركيا^(١).

ولأجل تنظيم وزيادة التعاون بين البلدين في سبيل متابعة تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بينهما شكلت اللجنة الحكومية السوفيتية - التركية الخاصة، التي عقدت أولى جلساتها في كانون الأول عام ١٩٧٦ فتولت هذه اللجنة توقيع اتفاقيات جديدة بين الطرفين تضمنت توسيع انتاج الصلب وبناء مصانع تكرير النفط على ساحل البحر الأسود وأقامة مصانع

لإنتاج محولات الطاقة والتجهيز الكهربائي^(٢)، بلغت تكاليفها قرابة (٣٨٣) مليار دولار^(٣). كما استطاعت تركيا، خلال زيارة وزير الخارجية التركي أحسان صبري جاغليانكل لموسكو في آذار ١٩٧٧، من الحصول على قرض سوفيتي بقيمة (١٢٣٠) مليار دولار^(٤).

وقد جاءت التوجهات التركية لتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي في الوقت الذي كان الاقتصاد التركي يعاني من مشاكل كبيرة نتيجة لقرار حظر الأسلحة الذي فرضته الولايات المتحدة لإرسال السلاح الى تركيا، حيث حفظت المساعدات الاقتصادية المقدمة من الأولى الى تركيا الى حد كبير، هذا فضلاً عن تخصيص تركيا لجزء كبير من الأموال للأغراض العسكرية، الأمر الذي انعكس على ميزان المدفوعات

(١) بيوتر موي سيف، "الاتحاد السوفيتي - تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص ٩٥؛

أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص ٣٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٢؛

بيوتر موي سيف، "الاتحاد السوفيتي - تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٣) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص ٣٣٢.

(٤) نبيه الأصفياني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص ١٠٤.

التركي الذي بدأ يعاني من الخلل في هذا المجال بدأ من عام ١٩٧٧ في الوقت الذي أمتنعت الدول الغربية ومؤسساتها المالية في أقرض تركيا لتمويل خطط التنمية. وتجدر الإشارة هنا الى أن علاقات تركيا مع السوق الأوربية المشتركة كانت تتدهور منذ عام ١٩٧٤ نتيجة لموقف دول السوق من الغزو التركي لقبرص علم ١٩٧٤، فضلا عن فشل تركيا في الحصول على التسهيلات اللازمة لصادراتها الزراعية في دول السوق، إذ منحت الأخيرة دولا أخرى تسهيلات لمنتجاتها مما أدى الى قيام صعوبات كبيرة في ايجاد أسواق للمنتجات التركية في دول السوق.

وفي ظل حكومة اجويد الأخيرة عام ١٩٧٨ كان الاتجاه في التوسع لعلاقات التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية عموما قد تبلور، وهو ما كانت ترى فيه الحكومة التركية سندا لسياستها (الاستقلالية) وتخلصا من الضغوط الغربية في الوقت الذي وصلت فيه علاقات تركيا مع الغرب الى طريق مسدود نتيجة لرفض الدول والمؤسسات الغربية منح تركيا القروض والمساعدات الاقتصادية ما لم تلتزم تركيا بتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية التي ساندت مطالب صندوق النقد الدولي لتخفيض العملة التركية واتخاذ المزيد من إجراءات التقشف وانفتاح الاقتصاد التركي أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحديد النشاط لمشاريع الدولة. وكان الالتزام بها من جانب تركيا يعني مزيدا من تعزيز ربط اقتصاد تركيا بالاقتصاديات الغربية.

لهذا بدأت حكومة يولند اجويد في محاولاتها الرامية الى زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية. إذ أجرت مفاوضات مع الجانب (البulgاري) الذي زار تركيا في نيسان ١٩٧٨ وتم الاتفاق بين الجانبين على اقامة سد على نهر (تونا) التركي للاستفادة منه بصورة مشتركة، كما اتفق الجانبان على قيام تركيا باستيراد عدد من السلع من بلغاريا، عن طريق القرض الذي قدمته بلغاريا لها. كما تم الاتفاق على زيادة الطاقة الكهربائية المستوردة من بلغاريا وتوسيع شبكة خطوط نقل الكهرباء بين البلدين^(١).

كما وقعت تركيا مع رومانيا، خلال زيارة رئيس الوزراء الروماني في أواخر نيسان ١٩٧٨ لتركيا، على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والعلمي كما وافق الجانب

(١) السفارة العراقية (أنقرة)، التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٧٨، المصدر السابق، ص ٦٧.

الروماني على منح تركيا قرضاً بقيمة (١٠٠) مليون دولار لتغطية نفقات مشروع مصفى

نפט الأناضول الوسطى ومشروع استثمار فوسفات (مازيداغ)^(١).

استطاعت تركيا أثناء زيارة رئيس الوزراء بولند اجويد لبلغاريا في أيار ١٩٧٨، من التوصل مع الجانب البلغاري الى وضع صيغة متقدمة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، إذ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي المشترك تضمنت اقامة عدد من المشاريع في تركيا وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الى اربعة أضعاف عما كانت عليه. كما تم الاتفاق على اقامة مشاريع مشتركة في عدد من البلدان العالم الثالث، فضلاً عن اتفاق الجانبين على تشكيل اللجان الاقتصادية المشتركة في ميادين التجارة والصناعة بين البلدين^(٢).

كما تمخضت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي بولند اجويد الى رومانيا في تشرين الثاني ١٩٧٨ عن التوقيع على عدد من البروتوكولات للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي وفي ميادين النقل والترانسيت، كما اتفق الجانبان على العمل المشترك لاقامة مشاريع في عدد من دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي وتطويرها مع هذه الدول^(٣).

كما تمكنت تركيا، خلال زيارة بولند اجويد لموسكو في حزيران ١٩٧٨، من الحصول على موافقة الاتحاد السوفيتي على تزويد تركيا بالنفط بحجم (٣) ملايين طن ولمدة ثلاث سنوات يتم تسديد قيمته بالسلع والمنتجات الزراعية التركية^(٤).

وخلال اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في تشرين الأول ١٩٧٨ تم التوقيع على بروتوكول اقتصادي تضمن توسيع وأنشاء مشاريع كبيرة في تركيا شملت اقامة محطة للطاقة في أورهانيلي وتوسيع مصنع سيدي شهر وتوسيع الانتاج لمصنع

(١) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٦.

الاسكندرونة للصلب. كما تم الاتفاق على التعاون من قبل الجانب السوفيتي في مجال التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في تركيا^(١).

هذا التوسع في العلاقات الاقتصادية والاستثمارات المشتركة بين تركيا والاتحاد السوفيتي يمكن أن ينظر إليه بوصفه نتيجة مباشرة لعدم ضمان استمرار المساعدات الاقتصادية لتركيا ونتيجة لقيام المشاكل بين تركيا والسوق الأوروبية المشتركة إذ أصبحت تركيا بحلول عام ١٩٧٨ أكبر بلد مستلم للمساعدات السوفيتية بين دول العالم الثالث^(٢). إذ بلغت قيمة هذه المساعدات ما يقرب من (٨) مليارات دولار خلال السنوات العشر السابقة^(٣).

كما تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين البلدين في ٥ حزيران ١٩٧٩، تضمن تعهد الاتحاد السوفيتي بإنشاء محطة للطاقة النووية في تركيا، وتوسيع مصفى النفط وتوسيع المصانع المنتجة للحديد والألمنيوم^(٤). ومشاريع أخرى بلغت قيمتها (٤) مليارات دولار^(٥).

أما عمليات التبادل التجاري فيلاحظ أن علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي قد تطورت بسرعة في قيمتها بعد الحظر على تصدير السلاح منذ عام ١٩٧٥. فمنذ تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في أواخر عام ١٩٧٦ توسعت عمليات التبادل التجاري بين البلدين. فبموجب المباحثات بين البلدين في تشرين الأول ١٩٧٨ تم التوصل الى عقد اتفاقية تجارية لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما لمدة ثلاث

(١) المصدر نفسه، ص ٦٦.

Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO," Op.Cit., p.622.

(٢) Ibid, p.623.

(٣) V. Shonia, "An Important Landmark in Soviet - Turkish Relations", Op.Cit., p.78.

(٤) ريتشارد ف، غريمت، الن ليسون، "تركيا صعوبات وأفاق"، المصدر السابق، ص ٦١-٦٢.

Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO," Op.Cit., p.623.

(٥) ديفو بازوغلو سيزر، "سياسات تركيا الأمنية"، المصدر السابق، ص ٢١.

سنوات ترفع فيه المبادلات السلعية من ١٠٠% الى ١٥٠%^(١)، وتعهد السوفيت بتوفير الأسواق للصادرات التركية من المنتجات الزراعية مثل التبغ والقطن^(٢) فارتفعت قيمة التبادل التجاري الى (٢٠٠) مليون روبل عام ١٩٧٨ بعد أن كانت (٣٧) مليون روبل عام ١٩٧٧^(٣).

كما تم التوقيع على بروتوكول تجاري بين البلدين في ٥ كانون الأول ١٩٧٩، تضمن زيادة حجم التبادل التجاري بـ (٤٠%) ليصل عام ١٩٨٠ الى (٦٠٠) مليون دولار^(٤).

تجدر الملاحظة هنا الى أن حكومة بولند اجويد كانت قد نجحت في تطوير وتوسيع تعاونها الاقتصادي والتجاري مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية لتحسين أوضاعها الاقتصادية التي كانت تعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة وعاجزة عن تمويل خططها الاقتصادية بعد رفض صندوق النقد الدولي منح تركيا القروض التي كانت بحاجة اليها. كما اتفقت تركيا والاتحاد السوفيتي بموجب البروتوكول التجاري الموقع بينهما في آذار ١٩٨٠ على زيادة حجم التبادل السلعي وتوسيع قائمة البضائع المتبادلة^(٥).

أن قيمة هذا الاتفاقيات المعقودة بين البلدين تجلت في مقادير التبادل التجاري، فإذا كان التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٥ يقرب من (١٤٦)

(١) V. Shonia, "An Important Landmark in Soviet - Turkish Relations", Op.Cit., p.78.

(٢) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept : What it means for NATO", Op.Cit., p.622;

دوغو بازوغلو سيزر، "سياسات تركيا الأمنية"، المصدر السابق، ص ٢١.

(٣) V. Shonia, "An Important Landmark in Soviet - Turkish Relations", Op.Cit., p.78.

(٤) Middle East Contemporary Survey 1979-1980, Vol.4, 1981, p.816.

(٥) بيوتر موييسيف، "الاتحاد السوفيتي - تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص ٩٥.

أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص ٩٦.

مليون دولار فقد ارتفعت في عام ١٩٧٩ الى قرابة (٣٨٥) مليون دولار^(١). كما اتسعت تشكيلة البضائع في التبادل التجاري، واستطاعت تركيا الحصول على الكثير من المواد والأجهزة الكهربائية التي كانت بحاجة إليها.

وتجدر الإشارة الى أنه منذ عام ١٩٧٤ كانت الصادرات الزراعية التركية قد انخفضت بشكل ملحوظ نتيجة لمنح دول السوق الأوروبية دولاً أخرى امتيازات لصادراتها الزراعية مما أدى الى عد استيعاب دول السوق الصادرات الزراعية التركية وكان على الأتراك البحث عن أسواق أخرى لتصريفها^(٢).

جدول يوضح

تجارة تركيا الخارجية مع الاتحاد السوفيتي (بملايين الدولارات)

١٩٧٥-١٩٨٠^(٣)

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٠
الاستيراد	٧٣ ٦٥٥	٨٨ ٩٥٦	٨١ ٩٦٩	١٩٢ ١١٠	٢١٨ ٩٥٠
التصدير	٧٢ ٦٤١	٨٠ ٩٩١	٨٠ ٦٠٤	١٩٣ ٥٠٠	٢٠٧ ١٢٤

يتضح من الجدول في أعلاه أن قيمة التبادل التجاري بين البلدين ارتفعت خلال هذه الفترة عما كانت عليه خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٣. فعلى حين كانت قيمة الاستيرادات التركية من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٣ قرابة (٥١,٨) مليون دولار نجدها قد ارتفعت

(١) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO, Op.Cit., p.622.

(٢) Michael M. Boll, "Turkey between East and West : The regional alternative", The World Today, Op.Cit., p.366;
The Economist, 20-1-1980, p.56.

(٣) Ibid, p.366.

الى (٢١٨,٩٥٠) مليون دولار خلال عام ١٩٨٠. كما أن الميزان التجاري خلال هذه الفترة بين البلدين كان في حالة مساواة من خلال عملية التبادل التجاري بين البلدين. أن ما يلاحظ على العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد السوفيتي خلال هذه الفترة، أن المساعدات الاقتصادية التي كان يقدمها السوفيت لتركيا كانت غير مرتبطة بأيّة شروط سياسية محددة^(١)، كما أن معظم عمليات التبادل التجاري والقروض التي كانت تحصل عليها تركيا يتم تسديدها عن طريق المقايضة بالسلع والمنتجات التركية، الأمر الذي وفر الكثير من الأموال في الوقت الذي كانت فيه تركيا تعاني من قلة رؤوس الأموال لديها.

بعد قيام الانقلاب العسكري في تركيا في ١٢ أيلول ١٩٨٠ أكد البلدان رغبتهما في تطوير علاقاتهما الاقتصادية. إذ تم اجتماع اللجنة التركية - السوفيتية المختلطة بالتعاون الاقتصادي، الذي عقد في موسكو في كانون الثاني عام ١٩٨١، بحث قضايا توسيع التعاون الاقتصادي والفني في قطاعات الطاقة وصناعة تكرير النفط، كما بحث الجانبان زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين^(٢).

وشهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نقلة نوعية خلال زيارة وزير الخارجية التركي (ايلتر توركمين) الى موسكو في تشرين الثاني ١٩٨٢ فاتفق البلدان على إجراء عمليات الدفع بالعملة الصعبة بشأن عمليات التبادل التجاري بينهما وذلك بموجب

البروتوكول التجاري الذي تم التوقيع عليه أثناء هذه الزيارة^(٣). كما تم التوقيع في عام ١٩٨٣ على اتفاقية تجارية لمدة ثلاث سنوات بين البلدين، تضمنت توسيع حجم التبادل التجاري بين البلدين^(٤).

أن ازدياد التعاون الاقتصادي بين تركيا والاتحاد السوفيتي وتوجه تركيا لأدانة هذا التعاون إنما جاء بسبب الضغوط التي تعرضت إليها تركيا من جانب الدول الأوروبية التي فرضت المزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية إذ قامت هذه الدول بفرض قيود كبيرة

(١) Michael M. Boll, "Turkey between East and West: The regional alternative", Op.Cit., p.366.

(٢) بيرتر مورييف، "الاتحاد السوفيتي - تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٣) أنباء موسكو، العدد (٢)، في ٩ كانون الثاني ١٩٨١.

(٤) Vitali Alexandrov, "Soviet-Turkish Cooperation", International Affairs, No.12, 1986, p.35.

أمام الصادرات التركية الى أسواق هذه الدول، فضلا عن قيام دول السوق الأوروبية بتجميد قروضها المالية البالغة قرابة (٦٥٠) مليون دولار المقررة لتركيا بسبب مواقف هذه الدول

تجاه الحكم العسكري التركي^(١).

ومنذ عام ١٩٨٤ بدأ الجانبان التركي والسوفيتي في البحث في امكانية قيام الاتحاد السوفيتي بتزويد تركيا باحتياجاتها من الطاقة ونجحت تركيا في عقد اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي في أيلول عام ١٩٨٤ تضمنت قيام الاتحاد السوفيتي بتزويد تركيا بالغاز

الطبيعي لمدة ٢٥ عاما أبتدأ من عام ١٩٨٧ وبواقع (٧) ملايين طن سنويا^(٢). ويسدد قسم من قيمة الغاز المستورد بالعملة الصعبة والبضائع التركية، فضلا عن قيام الشركات

التركية بأنجاز عقود عمل في الاتحاد السوفيتي^(٣) وقد تم افتتاح الخط الذي نقل الغاز

الطبيعي الى تركيا في ٢٤ حزيران ١٩٨٧^(٤).

كما تم التوصل أثناء زيارة رئيس الوزراء السوفيتي (نيكولاي تيكونوف) في أواخر كانون الأول ١٩٨٤ الى توقيع عدد من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. إذ تم التوقيع على برنامج طويل المدى للتعاون الفني والاقتصادي بين البلدين لمدة ١٠ سنوات وتضمن البرنامج اشتراك الاتحاد السوفيتي تنفيذ عدد من المشاريع الصناعية

في تركيا^(٥)، كما تم التوقيع على اتفاقية للتبادل التجاري للسنوات ١٩٨٦-١٩٩٠ تضمنت زيادة استيرادات الاتحاد السوفيتي من القطن والتبغ والمنتجات الكيماوية من تركيا في

مقابل استيراد تركيا للنفط والمنتجات النفطية ومواد كهربائية من الاتحاد السوفيتي^(٦).

(١) David Barchard, Turkey and the West, Op.Cit., p.66-67.

(٢) V. Stepanov, "Prospects for Soviet-Turkish Cooperation", International Affairs, No.3, 1985, p.77.

(٣) أيليا ليونيدوف، "مجال التفاهم بين الاتحاد السوفيتي وتركيا"، ترجمة صلاح سليم علي، أوراق تركية معاصرة، العدد

(٣)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ١٠.

(٤) صحيفة الثورة، بغداد في ٢٥ حزيران ١٩٨٧.

(٥) أيليا ليونيدوف، "مجال التفاهم بين الاتحاد السوفيتي وتركيا"، المصدر السابق، ص ١٠-١١.

(٦) V. Stepanov, "Prospects for Soviet-Turkish Cooperation", Op.Cit., p.77.

وقد علق رئيس الوزراء السوفيتي على هذه الاتفاقية بالقول : (يجب أن نستغل كل فرصة للتقدم حثيثا نحو توطيد علاقات حسن الجوار فيما بيننا وأن الوثائق التي وقعناها تمثل الأساس المتين الذي ستقام عليه صروح تعاوننا في المستقبل)، فيما أكد رئيس الوزراء التركي توركت أوزال : (أن هذه الوثائق ستجعل تركيا أقدر على تطوير علاقاتها مع جارتها الاتحاد السوفيتي لا سيما بما يمتلكه هذا البلد من إمكانيات اقتصادية وأن علاقاتنا ستتخذ طورا جديدا من الديناميكية على أساس طويل الأمد ولمصلحة

الطرفين^(١) إطار تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين تم في أواخر تموز عام ١٩٨٦ التوقيع على اتفاقية للتعاون بين لجنة التعاون في الاتحاد السوفيتي ومنظمة التخطيط الحكومية التركية في إطار المساعي لاتخاذ الخطوات الضرورية لتنشيط افاق التطور في العلاقات الاقتصادية بين البلدين بصورة أكثر فاعلية. كما تم تشكيل مجلس العمل التركي - السوفيتي في تشرين الثاني ١٩٨٧ للإشراف على تنفيذ الاتفاقية التجارية لعام

١٩٨٤^(٢). وتسهلا لحركة التبادل التجاري بين البلدين تم في ٣١ آب ١٩٨٨ افتتاح بوابة (سارب) الحدودية بين البلدين لتأمين النقل البري بين البلدين وتسهيل عملية تصدير البلدين كليهما^(٣).

كما قام الاتحاد السوفيتي بافتتاح مكتب (لمصرف الشؤون الاقتصادية الخارجية) السوفيتي في اسطنبول، وعرض الاتحاد السوفيتي على مصرف (أملاك) التركي فتح مكتب له في موسكو في تشرين الثاني عام ١٩٨٨ ووافق المصرف على فتح مكتب للمصرف هناك. وسبق لمصرفين تركيين أن قاما بفتح مكاتب لهما في الاتحاد السوفيتي^(٤).

كما تم التوقيع على بروتوكول تجاري في تشرين الأول ١٩٨٩ أثناء اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة في موسكو، تعهدت تركيا بموجبها منح الاتحاد السوفيتي قرضا بقيمة

(١) New Times, February 1985.

(٢) صحيفة أضواء الأنباء، أنقرة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٧.

(٣) صحيفة أضواء الأنباء، أنقرة في ٢ أيلول ١٩٨٨.

(٤) صحيفة أضواء الأنباء، أنقرة في ٢ كانون الأول ١٩٨٨.

(٣٥٠) مليون دولار لتمويل إقامة مشروعات صناعية من قبل القطاع الخاص التركي في

الاتحاد السوفيتي تتضمن إقامة مصانع للمواد الغذائية والجلود والسلع الاستهلاكية^(١).
ولا شك أن سياسة البيروسترويكما التي اتبعتها الاتحاد السوفيتي كان لها تأثير إيجابي
في تطور العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي. إذ تم خلال
١٩٨٨-١٩٩٠ التوقيع على قرابة ١٥ بروتوكولا واتفاقا اقتصاديا، ووصلت قيمة التبادل

التجاري عام ١٩٨٩ إلى ما يقرب من (١,٣) مليار دولار^(٢).

(١) صحيفة أضواء الأنباء، أنقرة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٩.

(٢) Albert Chenishev, "Prestroika, Clansonost and Truco-Soviet Relations",
Turkey Economy, No.5, 1990, p.6.

الجدول الآتي يوضح ميزان التجارة الخارجية التركية مع الاتحاد السوفيتي للفترة

١٩٨١-١٩٩٠ (بملايين الدولارات)^(١)

السنة	التصدير	الاستيراد
١٩٨١	١٩٤	١٦٤
١٩٨٢	١٢٤	١٠٧
١٩٨٣	٨٨,٧	٢٣٧,٧
١٩٨٤	١٣٨,٥	٣١٣,١
١٩٨٥	١٩٠,١	٢٢٠,٧
١٩٨٦	١٤٠,٦	٣٥٢,٦
١٩٨٧	-	-
١٩٨٨	-	-
١٩٨٩	-	-
١٩٩٠	١,٢٤٧,٤	٥٣١,١

يتضح من الجدول في أعلاه أن حركة التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي قد شهدت نقلة نوعية في اجتماعها بين البلدين وملاحظ أن ميزان التجاري خلال السنوات الست الأولى كان في صالح الاتحاد السوفيتي، في حين تحول إلى صالح تركيا في السنة الأخيرة.

^(١) Economic Report 1987, publication No : 39-14, union of the chamber of commerce, Industry Maritime Trade and Community Exchanges of Turkey, 1987, p.205;
David barchard, Turkey and the West, Op.Cit., p.166;
Turkey and World Foreign Trade, state Institute of Statistics Prime Ministry Republic of Turkey, Ankara, 1996, p.52-53.



الختام

أن انهيار الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أوجدت حالة من التقارب بين الحركة الوطنية في تركيا بقيادة مصطفى كمال وقادة ثورة أكتوبر في روسيا، إذ أدت التطورات الداخلية التي شهدتها البلدان و المخاطر الخارجية التي واجهها إلى تقارب الطرفين و قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما في حزيران ١٩٢٠ وعقدتهما معاهدة موسكو في آذار ١٩٢١ و كان ذلك في مصلحة البلدين :

فقد كانت الحركة الوطنية في تركيا بحاجة إلى اعتراف دولي بها في مواجهة قوات الاحتلال للحلفاء ومساعدتها في تحرير تركيا من قوات الحلفاء والاحتلال اليوناني للأناضول.

أما روسيا فقد كانت مهتمة بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع كل دول العالم، واهتمت بأقامة مثل هذه العلاقة مع تركيا نظرا لأهميتها الاستراتيجية وقربها الجغرافي من روسيا وسيطرتها على المضائق التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة لها.

وقد تبع إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تطور العلاقات بينهما إذ توصل الطرفان إلى عقد معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء عام ١٩٢٥ التي رسخت اسس التعاون بينهما في المجالات السياسية إذ وقف السوفيت إلى جانب تركيا عند عرض قضية المضائق التركية في البسفور والدردينل في مؤتمر مونترو عام ١٩٣٦ .

بعد قيام الحرب العالمية الثانية بدا السوفيت في أواخر عام ١٩٤٣ بالضغط على الاتراك للدخول الى جانب قوات الحلفاء ضد قوى المحور الا ان تمسك القادة الاتراك بالحياد تجاه الحرب ادى الى رفض السوفيت تجديد معاهدة عام ١٩٢٥ في اوائل شباط ١٩٤٥ واتهام تركيا بخرقها معاهدة مونترو والعودة للمطالبة باسترجاع عدد من المقاطعات الشرقية في تركيا وعودتها الى الاتحاد السوفيتي فضلا عن مطالبته بالاشتراك في الدفاع عن المضائق التركية . ومع ازدياد الضغوط السوفيتية على تركيا اندفع الاتراك للتوجه نحو الغرب طلبا للمساعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية لمواجهة التهديدات السوفيتية والتي كان من نتائجها تلقي تركيا مساعدات امريكية مالية بموجب مشروع ترومان عام ١٩٤٧ لمواجهة التهديد السوفيتي الامر الذي اثار احتجاجات السوفيت ضد الخطوة التركية في هذا الصدد على اساس ان هذا المشروع موجه بالاساس ضد الاتحاد السوفيتي ويشكل تهديدا لأمنه القومي، مع استمرار تركيا في جهودها الرامية إلى الدخول

في حلف شمال الأطلسي ونجاح مسعاها عام ١٩٥٢ في الدخول إلى الحلف المذكور الذي أثار حفيظة الاتحاد السوفيتي لما تشكله الخطوة التركية هذه من تهديد جدي لأمنه القومي. وجرّت محاولة من قبل الاتحاد السوفيتي، بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣ لتطبيع علاقاته مع تركيا ألا أن الموقف السوفيتي هذا قوبل برفض من قبل القادة الأتراك وعدوه مناورة من قبل الاتحاد السوفيتي لعزل تركيا عن حلف شمال الأطلسي.

مع ازدياد الصراع بين المعسكرين السوفيتي والأمريكي بدأت تركيا بالعمل لخدمة المصالح الغربية في منطقة المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي بالتمهيد لعقد حلف بغداد وقبولها لمشروع ايزنهاور لمحاصرة واحتواء الاتحاد السوفيتي، إلا أن الاتحاد السوفيتي يبدي اهتماماً واضحاً بالأوضاع في المنطقة، فهاجم سياسة تركيا في هذا المجال ومحاولاتها الهادفة إلى جر عدد من الأقطار العربية للاشتراك في حلف بغداد عبر الضغوط السياسية والعسكرية التي مارستها ضد عدد من هذه الأقطار، إذ شن الاتحاد السوفيتي حملة كبيرة ضد الحلف ومشروع ايزنهاور بإرساله سلسلة من مذكرات الاحتجاج إلى تركيا والولايات المتحدة، وموضحاً لدول المنطقة بأن الاتحاد السوفيتي لا يهدد استقلالها.

وعندما قام انقلاب أيار ١٩٦٠ في تركيا كانت التحليلات السوفيتية الأولى له تتوقع تحسن العلاقات مع تركيا بعد انتهاء حكم الحزب الديمقراطي في تركيا الذي عده السوفيت السبب المباشر لحالة العداء بين البلدين. ألا أن هذا الموقف سرعان ما تبدل مع اتضاح موقف قادة الانقلاب ورفضهم لدعوة السوفيت لتحسين العلاقات بين البلدين باتباع تركيا سياسة الحياد والانسحاب من حلف شمال الأطلسي وإسداد الفتور العلاقات بين البلدين، بعد قيام الأزمة القبرصية الأولى عام ١٩٦٤، نتيجة لوقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب استقلال قبرص ووحدةها وأدائه للتهديدات التركية للتدخل في قبرص.

ألا أن موقف السوفيت من القضية القبرصية الذي شهد بعض التغيير مع أبعاد خروشوف عن السلطة في الاتحاد السوفيتي، ساعد على تقارب علاقات البلدين، بعد أن اعترف الاتحاد السوفيتي بإمكانية قيام نظام فيدرالي في الجزيرة واعترافه بوجوب احترام الحقوق المشروعة للطائفتين في الجزيرة.

وقد تعززت العلاقات التركية - السوفيتية في الوقت الذي تدهورت علاقات تركيا مع حلفائها في حلف شمال الأطلسي نتيجة لعدم وقوف دول الحلف إلى جانب تركيا أثناء الأزمة القبرصية. إذ طالبت الأحزاب المعارضة ووسائل الإعلام التركية بتحديد العلاقة

مع الولايات المتحدة وقيام الحكومة التركية بطلب بتعديل الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٤ بما يتلائم مع مصالح تركيا وأمنها القومي. الأمر الذي لقي الترحيب من قبل السوفيت الذين بذلوا جهودا كبيرة لتحسين علاقاتهم مع تركيا في إطار محاولاتهم الرامية لأضعاف ارتباطاتها مع القوى الغربية، عن طريق تعزيز علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع تركيا.

ولكن التحسن الذي شهدته العلاقات بين البلدين، الذي توج بالتوقيع على وثيقة مبادئ حسن الجوار عام ١٩٧٢ سرعان ما تراجع مؤقتا مع قيام تركيا بغزو قبرص عسكريا عام ١٩٧٤، إذ وقف الاتحاد السوفيتي الى جانب عودة حكومة الرئيس مكاريوس وعارض الغزو التركي للجزيرة وأصر على انسحاب القوات من الجزيرة وإعادة الحياة الدستورية للجزيرة.

وتتابعت الأحداث بسرعة بعد الغزو التركي لقبرص حيث فرض الكونغرس الأمريكي في مطلع شباط ١٩٧٥ حظرا على تصدير الأسلحة الى تركيا نتيجة تدخلها في قبرص، فأعلنت تركيا قرارها الخاص بغلق القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا وإلغاء معاهدة الدفاع المشترك لعام ١٩٦٩ مع الولايات المتحدة، وعندئذ أعلن الاتحاد السوفيتي عن استعداده لتزويد تركيا بالأسلحة، ووسع علاقاته مع تركيا في المجالات السياسية والاقتصادية، وتمثلت في توقيع تركيا والاتحاد السوفيتي في حزيران ١٩٧٨ على (الوثيقة السياسية) وإسهام السوفيت في إقامة عدد من المشاريع الصناعية وتوسيع تجارته الخارجية معها.

لقد تأثرت العلاقات بين البلدين الى حد كبير بعد موافقة تركيا على إعادة فتح القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا عام ١٩٧٨ وعقد اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ الأمر الذي أثار شكوك الاتحاد السوفيتي في إمكانية مشاركة تركيا في خطط الولايات المتحدة للتدخل في دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي في أعقاب التطورات التي شهدتها المنطقة، إذ حذر السوفيت القادة الأتراك من مخاطر هذا التورط وما يشكله من تهديد للاتحاد السوفيتي.

أن التغيرات الداخلية التي شهدتها البلدان في منتصف الثمانينات وبخاصة الجانب السوفيتي فيما يخص سياسة التهدة التي اتبعها في إطار السياسة الدولية أوجدت المناخ لمزيد من التقارب السياسي بين تركيا والاتحاد السوفيتي مقترنة بتوسيع العلاقات الاقتصادية بينهما.

وإذا كان من المتعارف عليه في مجال العلاقات الدولية أن الذي يحكم علاقات الدول مع بعضها هي المصالح المتبادلة، فإن علاقات تركيا بالاتحاد السوفيتي لم تكن لتشذ عن هذه القاعدة.

فقد استفادت تركيا من علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي اقتصاديا وسياسيا، إذ وجدت في الأسواق السوفيتية مجالا لتسويق منتجاتها في أوقات كانت تواجه فيه منتجاتها منافسة قوية في الأسواق الغربية في مقابل حصولها على ما كانت بحاجة إليه من المنتجات السوفيتية.

وتطور الأمر فحصلت تركيا على تمويل من الاتحاد السوفيتي في إقامة عدد كبير من المشاريع الصناعية في تركيا وتقديم الاتحاد السوفيتي المساعدات الفنية والقروض التي مكنت تركيا من تطوير اقتصادها.

وفي المجال السياسي كسبت تركيا تأييد الاتحاد السوفيتي ضد محاولات اليونان لضم جزيرة قبرص إليها بتأكيده على وجوب احترام الحقوق المشروعة للطائفة التركية في قبرص، في الوقت الذي تخلت فيه الدول الغربية عن دعم المطالب التركية في الجزيرة.

أما الاتحاد السوفيتي فقد أفاد من علاقته مع تركيا :

فوقوف تركيا ضد الولايات المتحدة وأغلقها للقواعد الأمريكية في الأراضي التركية فقد أفاد السوفيت في أضعاف الخطط حلف شمال الأطلسي في الجبهة الجنوبية الشرقية وشرق المتوسط الغربية من حدوده الجنوبية.

وقد أتضح من خلال البحث أن مسيرة العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي قد حكمتها مسيرة التطورات السياسية في كلا البلدين، وأن السياق التاريخي لهذه العلاقات يشير الى تطور هذه العلاقات مع الانفتاح التركي على السوفيت نتيجة لخلافات تركيا مع الدول الغربية، فضلا عن رغبة الاتحاد السوفيتي المتزايدة لتطوير هذه العلاقات في إطار سعيه المستمر لتقليل التزامات تركيا تجاه تحالفها مع الغرب.

الملحق رقم (١)

رسالة رئيس الوزراء السوفيتي الى رئيس الوزراء التركي عدنان

مندريس في ١٠ أيلول ١٩٥٧^(١)

ليس بمقدور الحكومة السوفيتية أن تخفي قلقها تجاه حكومة تركيا بشأن الموقف المتنامي في الوقت الحاضر في هذه المنطقة وبالدرجة الأساس ما يتعلق بسورية. إذ كما هو معلوم فإن سورية ومصر قد أعلنتا عن سياستهما الوطنية المستقلة، خضعتا لفترة طويلة من الزمن لضغط سياسي واقتصادي وعسكري من الخارج. وفي الأسابيع القليلة الماضية هذا الضغط على سورية شهد زيادة في درجة من الخطورة.

أن مهمة المبعوث الأمريكي (لوي هندرسون) التي جاءت مؤخراً الى بلدان الشرق الأوسط كانت مكرسة بشكل واضح لتحقيق رغبة مفادها تنظيم تدخل عسكري في الشؤون الداخلية لسورية من الخارج، وكما هو معلوم فإن مهمة هندرسون تتمثل في تنظيم مؤامرة ضد سورية وإيجاد طريقة لقلب نظام الحكومة الوطنية في سورية وتغيير الموقف في ذلك البلد لصالح المخططات الإمبريالية وانسجماً مع مصالح القوى الاستعمارية الكبرى.

ترغب دوائر معينة في الولايات المتحدة فوق كل هذا باستخدام مثل هذه البلدان في الشرق الأوسط مثل الأردن والعراق وربما غيرها كي تهاجم سورية، مع ذلك فإن هذه الدوائر اضطرت للقبول لاحقيقة القائلة بأنه وبدون استثناء فإن شعوب البلدان العربية كافة لا تنمي أي عداة مع حلف بغداد العسكري وليس لديها رغبة في تأدية خدمة للمستعمرين كما تفعله عدد من حكومات هذه البلدان. والشعوب حتى في هذه البلدان كما هو واضح متعطشة للتحرر من الهيمنة الاستعمارية والدفاع وتقوية استقلالها وسيادتها.

في هذا المنظور حددت تركيا دوراً محدداً في عمليات الانفتاح العسكري ضد سورية، ونحن بالطبع لا نعتقد ذلك لكن المسألة تبدو خطيرة جداً عندما نشاهدها تجري مع توجهات حكومة تركيا بشأن المسألة ومشاركة بعض الاعتبارات المعينة. في الحقيقة أن هناك علامات تشير الى أن شخصيات قيادية في تركيا راغبة في الاستجابة الى مثل هذا النوع من الخطط الذي يشوش تفكيرنا ونحن لا نخفي بأننا نواجه مخاطر جسيمة عن طريق الأخبار حول تحشد القوات التركية قرب الحدود السورية ونقل الأسلحة الأمريكية الى الأقاليم التركي للتهيؤ في مهاجمة سورية، والواقع يصعب فهم غرض هذه الجيوش وتحشدها عندما نجد حملة دعائية مليئة بالغزوات وتحديات ثم حبكت ضد بلد مجاور

(١) The Policy of the Soviet Union in the Arab World, Progress Publishers, Moscow, 1975, p. 59-60.

صغير أصبحت حدوده موطئ قدم لهذه الحشود العسكرية المتحركة. نحن واثقون بأن السيد رئيس الوزراء سيقف على أن الاتحاد السوفيتي في منظور كل هذه الأحداث بعيد عن مسألة اللامبالاة، ولو أخذنا بنظر الاعتبار قرب الشرق الأوسط من الحدود السوفيتية وعدنا مسألة السيادة السوفيتية ومصالحها فإن الاتحاد السوفيتي وبشكل طبيعي لا يستطيع تجاهل مثل هذه الأحداث وهو تحول قد يقود الى نزاع مسلح في هذه المنطقة، والأكثر خطورة تعرض السلام لهذه المنطقة.

تشعر الحكومة السوفيتية بأن واجب كل الدول المحبة للسلام هو أجهاض مثل هذه المخاطر المحدقة، لهذا فإن وبصورة ودية تجاه حكومة تركيا وبأسم عملية المحافظة على السلام في الشرق الأوسط والسلام في العالم أجمع فإن الحكومة السوفيتية لا تشارك في مسألة خطيرة جدا بنتائجها تتمثل بالغزو المسلح ضد سورية، والمساعدة على عملية أجهاض التطورات غير مقبولة في الشرق الأوسط وحل عرى أو تخفيف وطأة هذا النزاع المسلح في تلك المنطقة.

بعد كل هذا فليس الاتحاد السوفيتي وحده فحسب بل بلدان عديدة أخرى يقلقها هذا الموقف الخطير المتنامي تجاه سورية وعندما تصلنا الأخبار حول تحشد القوات التركية قرب الحدود السورية التركية تثار المسألة بشكل طبيعي لدينا حول ما إذا كان الأتراك يشعرون إذا ما بدأت القوات الأجنبية بالتحشد على حدودهم، ونحن واثقون تماما بأن تركيا قد تلحق ضررا كبيرا على نفسها إذا ما أنقادت أو وجهت من قبل المجلس لهذه الدوائر الأجنبية التي ليست راغبة على الإطلاق في المحافظة على السلام في الشرق الأوسط. وهذا يبدو فقط لصالحها مجردا من استغلال مناطق النفوذ والغنى في هذا الإقليم. ونحن واثقون إذا ما شن عمل عسكري ضد سورية وخرجت مسألة الحرب عن الزمام في منطقة الشرق الأوسط فإن تركيا بدون شك ستعاني نتيجة مشاركتها في مثل هذا العدوان وأن موقفها في المنطقة سيكون عرضة للتأرجح بصورة حتمية. ومن المستحيل عدم عد الظروف الجغرافية لمثل هذا النزاع لا يعني تركيا. ومن وجهة نظرنا فإن الحسابات قد تبدو في تحديد المخاطرة العسكرية ضد سورية بأنها حسابات لا خلو من الخطورة.

الملحق رقم (٢)

رسالة من ن. س. خروشوف رئيس وزراء جمهوريات الاتحاد السوفيتي
الاشتراكية الى الجنرال جمال كورسيل رئيس وزراء تركيا^(١)

٢٨ حزيران ١٩٦٠

سيادة رئيس الوزراء : بقناعة تامة فأنني وزملائي في الحكومة السوفيتية قد تعرفنا على آخر مستجدات العلاقات القائمة بيننا وبين تركيا وذلك من خلال حديث سفيرنا في انقره في ١٤ حزيران من هذا العام . بودي ان ابدي ملاحظة فوق كل هذا من ان اتفاننا معكم على ان كل من تركيا والاتحاد السوفيتي لديهما الرغبة المشتركة في جعل علاقاتنا حسنة ونحن نلاحظ أيضا من جانبنا أننا نرحب بالحقيقة القائلة بأنكم لا تبدون أي اعتراض من حيث المبدأ حول التحول اللاحق في العلاقات السوفيتية-التركية والتي تسير نحو تعاون وثيق وبما ان أهدافكم واهدافنا سوف تلتقي في هذا التطور فان ذلك سيكون الهدف الذي يجب علينا القيام به بشأن مصالح شعبينا وبالطبع نحن نعمل على حل العديد من المسائل العالقة في هذا الطريق والمسائل التي تتطلب تسوية . نحن نفهم اعتباراتكم بشأن تعقد الموقف الذي أصبحت فيه تركيا بعد مرور عشر سنوات من سياسة المشاركة في الكتل العسكرية مع القوى الغربية وهذا حفز تركيا على اتخاذ خطوات قد تبدو متجانسة مع علاقات الجيرة الحسنة بين تركيا والاتحاد السوفيتي.

أنتم تدركون تماماً موقفنا تجاه التكتلات العسكرية وأيضاً وجهات نظرنا حول المشاركة فيها من جانب جيراننا وأنني لن أكون صريحاً أن لم أحدد هذا الآن أيضاً. بالطبع سأقول هذا صراحة أنها قناعتنا الراسخة بأن معظم العلاقات الطيبة بين بلدينا الجارين ستنمو إذا خطت تركيا نحو طريق الحيادية. وهذا سيكون له فائدة للبلد. سوف تتلقى تركيا الفرصة في استغلال مواردها ليس لأغراض حربية بل لرفع مستوى اقتصادها الوطني ورفاهية شعبها. أن الانقفاة العسكرية سيادة رئيس الوزراء هي الهاوية السحيقة وليس بقدر كل بلد تحمل عبء تلك النفقات وتطویر اقتصاده في نفس الوقت. أما بشأن تركيا فانكم بالطبع تعرفون أكثر مني بأن تلك هي الحقيقة. لقد عبرت لكم عن وجهة نظري الصريحة وهذا بالطبع ليس شرطاً لبدء عملية تحسن العلاقات بيننا.

(١) Ferenc Vail, The Turkish straits and NATO, Op. Cit. P. ١٢- ١٥

نحن نعتقد بأن ذلك سيمثل البداية نحو أية خطوة نخطوها في هذا الاتجاه ولغرض انجاز هذا الهدف علينا العمل على إيجاد أصدقاء حقيقيون مخلصون من الشعب التركي والدولة التركية المستقلة. ونحن لا نسعى لألحاق الضرر بالعلاقات التي تربط تركيا بأمريكا أو أية قوة غربية أخرى. مثل هذه الرغبة هي مخالفة بالنسبة لنا. فضلا عن هذا نحن نتعطش لأمتلاك علاقات طيبة مع القوى الغربية وبضمنها الولايات المتحدة.

وإذا كنا عاجزين عن إقامة مثل هذه العلاقات مع بعض منها أو الى جانب ذلك عاجزين عن إيجاد علاقات طيبة دائمية فإن هذا ليس بخطئنا. نحن نتفق معكم على أنه ليست هناك حاجة لتأجيل تحسين العلاقات السوفيتية - التركية حتى يتم حل المشاكل الرئيسية كافة التي تعترض سبيل هذه العلاقات وأنه من واجبنا على الأقل تحاشي مثل هذه الأفعال في المستقبل القريب والتي من شأنها الإساءة للعلاقات السوفيتية التركية وفي ظل الحكومة التركية السابقة التي جلبت العلاقات الى حالة لا يمكن أن تلبي رغبات وطموحات كل من تركيا والاتحاد السوفيتي.

أعتقد أنه من الضروري سيادة رئيس الوزراء التركيز مرة أخرى على تصريح الحكومة الجديدة لتركيا والتي تقصد بها أبقاء مبادئ السياسة المصاغة من قبل مؤسس الجمهورية التركية والمقاتل من أجل استقلال تركيا كمال اتاتورك والذي من خلال اسمه أرتبطت علاقات بلدينا الودية والأخوية والتي حظيت بالرضا في موسكو. نحن نتذكر كلمات كمال اتاتورك بأن الصداقة السوفيتية - التركية قد استفادت فقط من السلام الدولي وأن تلك الصداقة ستعود بالنفع والفائدة بالمستقبل.

إذا كانت الحكومة التركية الجديدة تتوي بالفعل التمسك بسياسة اتاتورك فأنت ستري بأن كل العلاقات السوفيتية - التركية تعود بالمستوى العالي من علاقات حسن الجوار والصداقة الحقة بحيث تصبح كما كانت عليه في أيام المؤسس الكبير للاتحاد السوفيتي وصديق الشعوب الشرقية لينين وزعيم تركيا الجديدة اتاتورك.

رغبتم في أن تركيا على الرغم من طبيعة الالتزامات والتحالفات القائمة يجب أن تتنهج سياسة مستقلة تلتقي مع تفهم الحكومة السوفيتية. نحن في الاتحاد السوفيتي نريد جميعا أن نرى البلدان المجاورة لنا تنعم بالازدهار وتتنهج سياسة خارجية مستقلة.

وحيث تحدثنا الرغبة في تحسين العلاقات مع تركيا الجارة أوضحت الحكومة السوفيتية عبر التصريح المعلن في ٣٠ أيار ١٩٥٣ بأن سياسة جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية قائمة على مبادئ لينين في الاحترام المتبادل لوحدة الأراضي

والسيادة والاستقلال للدولة التركية، على مبادئ المساواة للشعوب الصغيرة والكبيرة، وعلى مبادئ التعايش السلمي والتعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المتباينة. والآن نحن ملتزمون بهذا الموقف ونعتقد بأنه ضروري ومفيد كي يؤكد ثانية. نفترض الحكومة السوفيتية بأن تركيا، كدولة، بإمكانها الاستفادة من مثل هذه العلاقات مع جارتها الشمالية كما تطورت ونحن لسنوات عدة في ظل الحكومة التركية السابقة.

بغض النظر عن الماضي فقد حان الوقت الآن كي نبدأ بتسريع علاقاتنا وأبعادها عن شبح الإجحاف متعدد الأنواع والبدء بتحديد مثل هذه العلاقات خطوة أثر خطوة عبر الثقة القائمة في العلاقات بين بلدينا.

من الواضح تماما أن الشيء الرئيس الآن هو ليس البحث عن مسائل لا يتفق عليها فحسب بل على العكس واجبنا البحث عن نقاط تفاهم ووجهات نظر كي نتقدم الى الأمام وصولا الى تحقيق المصالحة.

تأمل الحكومة السوفيتية بأن الحكومة التي ترأسونها ستنظر نظرة إيجابية نحو الأعتبارات التي قدمناها في هذه الرسالة وهي اعتبارات تبدو لنا متطابقة مع تطلعاتكم بشأن العلاقات السوفيتية - التركية.

اسمحوا لي أن أعبر عن أمني المخلص بأن مشاركتكم المباشرة هي خطوة البداية نحو بناء صداقة قائمة وتعاون مشترك في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي.

ن. خروشوف

الملحق رقم (٣)

رسالة من الجنرال جمال كورسيل رئيس وزراء تركيا الى ن. س
خروشوف رئيس مجلس الوزراء في جمهوريات الاتحاد السوفيتي
الاشتراكية^(١)

في ٨ تموز ١٩٦٠

سيادة رئيس الوزراء لقد درست برغبة صادقة وأهتمام كبير رسالتكم المؤرخة في
٢٨ حزيران ١٩٦٠ التي وصلتني السفير السوفيتي في أنقرة. أنني ألاحظ بقناعة الرغبة
التي عكستوها في رسالتكم للوصول الى علاقات طيبة بين بلدينا وأنني أؤكد بأخلاص
أنني أشارك رغبتكم تلك بشكل كامل.

مع ذلك، وبحكم الرغبة بعدم ترك أي شك يتعلق بموقف الحكومة التركية بشأن
نقاط معينة وردت في رسالتكم فأنتني أود في هذا المجال أن أؤقدم لسعادتكم توضيحات
التالية. أود أن أضيف أن هذا التوضيح هو بشكل أو بآخر لا يقلل من التطلعات بشأن
تحسين العلاقات بين بلدينا لكن البرهان على أن التزامات تركيا في ظل التحالفات الدفاعية
والتي ترتبط بها تركيا تركت لها مجالا واسعا في الوصول الى التطور المرغوب.

أن الحكومة التي أترعها تأسست نتيجة حركة الإصلاحات الوطنية التي بدأت في
٢٧ أيار من هذا العام. هذه الحركة أنسجما مع البيان الأول لها لنم تخفق فب الاعلان
عن وضوحها الصريح بأن تركيا ستبقى أميئة بالتزاماتها الدولية وبالتحديد لتلك الالتزامات
التي نشأت من وجود تحالفاتها مثل الناتو والسنسو. هذه التحالفات تم التوقيع عليها أنسجما
مع قرارات ميثاق الأمم المتحدة، وهي تتبع أهداف دفاعية ونتيجة للحاجة القانونية
والحقيقة الجلية التي لا تستطيع تركيا تجاهلها وألا فإنه سيلحق بها ضرر في أمنها
واستقلالها.

سياسة التحالفات هذه التي أنتهجتها تركيا لم يكن لها ما يعارضها بخصوص
علاقات حسن الجوار بين بلدينا. وكما أوضحت فإن التحالفات التي ترتبط بها تركيا هي
ذات طبيعة دفاعية وهي ليست موجهة ضد أي بلد فقط موجهة ضد عدو كامن.
أسمحوا لي سيادة رئيس الوزراء أن أذكر فكرة خطرت ببالي عندما كنت أتصفح وأقرأ
رسالتكم. أنني لا أعتقد بأن القناعة بسياسة محايدة يمكن أن تحرر الحكومة من النفقات
العسكرية وأن كانت الحالة كذلك عندها فإن مثل هذه البلدان كالسويد وسويسرا

(١) Ferenc Vail, The Turkish straits and NATO, Op. Cit. P.

والهند بالنسبة لقضية كهذه لن يكون لها ميزانيات عسكرية على أي حال، هذه البلدان كما تعرفون سيادتكم بشكل أكيد تحافظ على وسائل معينة في الدفاع وهي تنقل كاهل ميزانيتها أنها تفعل ذلك لسبب أنها تشعر بالحاجة الماسة على الرغم من اتباعها سياسات محايدة. في الواقع فإن تمبيع أو على الأقل خفض النفقات العسكرية قد يكون ممكنا ليس من خلال الحيادية بل من خلال إقامة نظام عالمي لنزع التسلح مع فرض سيطرة فعالة والتي بدورها تؤمن أمن كل البلدان في العالم، سواء كانت بلدان كبيرة أم صغيرة ضد أي عدوان على أية دولة. وحتى يتم إيجاد مثل هذا النظام الدولي لنزع التسلح تسعى من خلاله تركيا لتكون بلدا راغبا في السلام كأبي بلد آخر وليس بمقدور أية دولة الاعلان عن وسائل لتأمين أمنها. تركيا تدافع عن هذا الاهتمام القانوني وتبقى أمينة لسياستها في العضوية داخل نظم أمنية جماعية.

أنني سعيد لمعرفتي بأن إقامة نظام جديد في تركيا قد حظي باستقبال رائع في موسكو. أستطيع أن أؤكد لكم بأنه في مجال العلاقات الدولية أيضا فإن حكومتني سوف تلتزم بمبادئ أتاتورك. دعوني أؤكد في هذا المجال بأنه بعيدا عن كل التناقضات فإن انتهاج تركيا لسياسة تعاونية متعددة الجوانب في إطار تأمين السلم والاستقلال للشعوب فإن هذه المبادئ هي على العكس تمثل الأساس المنطقي لهذه السياسة. وللتدليل على ذلك نجد الحقبة ماثلة أمامنا حيث نجحت تركيا في الأعوام ١٩٣٤ و ١٩٣٧ في العمل وفقا لهذه المبادئ في خلق حلفي البلقان وسعد آباد والغرض منهما كان المحافظة على استقلال أعضاء هذين الحلفين والسلام في المنطقة.

أود التويه وبرغبة صادقة سيادة رئيس الوزراء بأن الحكومة السوفيتية ترغب بتوكيد هذا التصريح الصادر في ٣٠ أيار ١٩٥٣ وأنني مثلك أعتقد تماما بأن التحسن الملحوظ في العلاقات بين بلدينا ممكن ضمن مفهوم المبادئ التي جاءت في هذا التصريح وهي المبادئ التي لن ترفضها تركيا من جانبها.

ختاماً أود ثانية التعبير عن الأمل بأن الاعتبار التي قدمتها أعلاه سوف تقنع سعادتكم بأنه لا يوجد شيء يعترض سبيل سياسة تركيا نحو تحسين العلاقات بين بلدينا. ويكفي بالنسبة لهذه السياسة أن تلتقي مع نفس الإرادة الحسنة لجارنا السوفيت. رسالة سعادتكم وبالتحديد القسم الخاص منها والذي يشير الى الحاجة في نبذ الخلافات جانباً وتوجيه جهودنا المشتركة نحو حل تلك المشاكل والتي تتفق مع وجهات نظرنا تعطينا الأمل بأن الرغبة المماثلة أيضا موجودة من الجانب السوفيتي.

رجاءاً تقبلوا سيادة رئيس الوزراء هذا التعبير الحار عن أحرماننا العميق لسيادتكم.

جمال كورسيل

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

وثائق السفارة العراقية (أنقرة) الى وزارة الخارجية المحفوظة بدار الكتب والوثائق

بيغداد.

رقم الوثيقة	تاريخها
ت/١/٦٤٩	٢٤ تشرين الأول ١٩٤٦
ت/١/٦٠٥	٣٠ تشرين الأول ١٩٤٦
س/٣/١٢٠	٣١ كانون الأول ١٩٥١
س/٣/١٢٠	٦ حزيران ١٩٥١
س/٤/١٨٠	٦ تشرين الأول ١٩٥٢
س/٣/٣٠١	٣ تشرين الثاني ١٩٥٢
س/٤/١٦٨٧	٥ تشرين الثاني ١٩٥٢
ع/٥/٣٧	٧ شباط ١٩٥٥
ع/٥/٧٥	٢٨ شباط ١٩٥٥
س/٢/٥٦٦	٤ آذار ١٩٥٥
س/٢/٢١٦	١٣ حزيران ١٩٥٥
س/٢/٥١	١٨ تموز ١٩٥٥
٦٨٤/١/٧	١٨ تشرين الأول ١٩٥٥
٣٢٨/١/ر	١٢ كانون الأول ١٩٥٧

تقرير السفارة العراقية (أنقرة) الى وزارة الخارجية، التقرير السياسي السنوي لعام

١٩٧٨، نيسان ١٩٧٩.

التقرير الصحفي للسفارة العراقية (أنقرة) المرقم ص/١٩ في ٢٨ أيار ١٩٨٠.

ثانياً : الوثائق المنشورة :

١. باللغة الإنكليزية :

1. Document of International Affairs 1951, Oxford university Press, London, 1959.
2. Document of International Affairs 1959, Oxford university Press, London, 1963.
3. The Policy of the Soviet Union in the Arab World, A short Collection of Foreign Policy Documents, Progress Publishers, Moscow, 1975.

ثالثاً : الكتب العربية :

١. إبراهيم، فاروق توفيق، دور تركيا في الاستراتيجية الغربية وأثرها على المنطقة العربية، كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد، ١٩٨٦.

٢. أحمد، إبراهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨.

٣. أحمد، فيروز وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ط ١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٤. أحمد، فيروز، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمد حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.

٥. أحمدوف، أسكندر (أعداد)، الاتحاد السوفيتي والعالم العربي مجموعة من الوثائق السياسية، ترجمة خيرى الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٨.

٦. أوركونت، سيزاني، العلاقات العسكرية الأمريكية التركية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥.

٧. أيونيدس، ميشيل، فرق تخسر ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، ترجمة خيرى حماد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠.

٨. باول، كولن، موني، بيتر، من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥-١٩٨٥، ترجمة صادق إبراهيم عودة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤.

٩. بتروفسكي، فلاديمير، "نظرية الأمن العام السوفيتية"، في : الأمن الدولي والسياسة العالمية، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، ١٩٨٨.

١٠. بوتسغفيرياب، م.، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، موسكو، ١٩٧٦.

١١. بيرج أوغلو، بيير، تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة الى الاستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣.

١٢. بيفسنر، لوسيل دبليو، أزمة السياسة التركية، ترجمة حسن نعمة سعدون، ب ت، ١٩٨٦.

١٣. تشايلدرز، أرسكين، الطريق الى السويس، ترجمة خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢.
١٤. الجمال، أحمد عبد القادر، من مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.
١٥. حافظ، حمدي، المشكلات العالمية المعاصرة، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨.
١٦. حافظ، محمود، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧.
١٧. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩-١٠، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨.
١٨. حيدري، نبيل، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، ط١، دار صبرا للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦.
١٩. الدجيلي، حسن (ترجمة)، ميثاق بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦.
٢٠. دروزة، محمد عزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦.
٢١. الدسوقي، محمد كامل، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦.
٢٢. دقاق، باسيل، تركيا بين جبارين، ط١، دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٧.
٢٣. دواره، فؤاد، سقوط حلف بغداد، ط١، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٨.
٢٤. رفعت، محمد، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٥٩.
٢٥. رمضان، روح الله، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤.
٢٦. روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم نوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول، ١٩٩٣.

٢٧. روندو، بيير، مستقبل الشرق الأوسط، تعريب تجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٥٩.
٢٨. السباعي، عوني عبد الرحمن، العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦.
٢٩. سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
٣٠. شريف، عزيز، من حلف^{بغداد} إلى تحرير القنال، مطبعة دار الجلاء، بيروت، ١٩٥٦.
٣١. عامر، إبراهيم، صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة فلسطين أخرى، دار العروة الوثقى للنشر، بيروت، ١٩٧٤.
٣٢. عبد الله، محمد إبراهيم، مشكلة قبرص، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.
٣٣. عبد الحميد، محمد كمال، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.
٣٤. العقاد، صلاح، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧.
٣٥. فشر، ه. أ.، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠، ط٧، ترجمة أحمد نجيب هاشم، وديع الضبيع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.
٣٦. كيرك، جورج، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ج١، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٠.
٣٧. لأكور، والتر، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ط١، ترجمة مجموعة من الأساتذة الجامعيين، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٥٩.
٣٨. لنشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، دار الكشف، بغداد، ب. ت.
٣٩. لويس، برنارد، الغرب والشرق الأوسط، ترجمة نبيل صبحي، بيروت، ١٩٦٥.

٤٠. ليلينتال، الفرد، هكذا يضيع الشرق الأوسط، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٧.
٤١. محمد، صباح محمود، وثائق السياسة الخارجية التركية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٤.
٤٢. محمود، توفيق حسن، الخلفيات التاريخية لمضائق تركيا عبر الاتفاقيات ١٧٧٤-١٩٧٤، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، ١٩٨٧.
٤٣. مديرية التوجيه والأذاعة العامة، حقائق في السياسة يبحثها مجلس النواب العراقي، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٥.
٤٤. المرسي، فؤاد، العلاقات المصرية - السوفيتية ١٩٤٣-١٩٥٦، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧.
٤٥. مشتاق، طالب، أوراق أيامي، ج٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.
٤٦. مصطفى، أحمد عبد الرحيم، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٧٨.
٤٧. معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
٤٨. موسىيف، بيوتر، "الاتحاد السوفيتي - تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، في : بلدان الشرقيين الأدنى والأوسط، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، ١٩٨٣.
٤٩. النبراوي، فتحية، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية في الماضي والحاضر، ط١، منشأة المعارف، السكندرية، ١٩٨٣.
٥٠. النجار، حسين فوزي، السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، القاهرة، ١٩٥٣.
٥١. النعيمي، أحمد نوري، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٥.
٥٢. النعيمي، أحمد نوري، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١.
٥٣. الوندأوي، عبد المجيد، الحلف التركي الباكستاني والمشاريع الاستعمارية في الشرق الأوسط، ط١، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٤.

٥٤. وورهلوس، ك. م، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

رابعاً : الدراسات والبحوث :

١. إبراهيم، محمد السعيد، تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران"، السياسة الدولية، العدد (٥٦)، نيسان ١٩٧٩.
٢. أحمد ، نازلي معوض، "الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية"، السياسة الدولية، العدد (٣٨)، تشرين الأول ١٩٧٤.
٣. أحمد ، نازلي معوض، "النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر"، السياسة الدولية، العدد (٩٤) تشرين الأول ١٩٨٨.
٤. الأصفهاني، نبيه، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، السياسة الدولية، العدد (٥٢)، نيسان ١٩٧٨.
٥. الأفندي، نذيرة، "الطائفية وعدم الانحياز في قبرص"، السياسة الدولية، العدد (٣٢)، نيسان ١٩٧٣.
٦. بدران، ودودة، "أزمة الخليج والنظام الدولي"، العلوم الاجتماعية، العددان (١-٢)، ١٩٩١.
٧. حسن، جرجيس، "تركيا في الاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الشاة"، السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، ١٩٩٠.
٨. خضرة، عادل محمد، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية السوفيتية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٣.
٩. رأفت، وحيد، "الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد (٣٧)، ١٩٧٤.
١٠. سعيد، محمد علي، خيارات السياسة الخارجية التركية، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٢.
١١. سيزر، دويغو بازوغلو، "سياسات تركيا الأمنية"، دراسات استراتيجية، العدد (١٣)، ١٩٨١.
١٢. شاكماك، سيم، "موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها مع الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد (٤٥)، ١٩٨٢.

١٣. الشقافي، خليل، "أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية"، السياسة الدولية، العدد (٩٤) تشرين الأول ١٩٨٨.
١٤. عبد الله، ثناء فؤاد، "تركيا بين التصدع الداخلي وإستراتيجيات الأطلنطي"، السياسة الدولية، العدد (٦٣) كانون الثاني ١٩٨٣.
١٥. عثمان اوغلو، علي كارا، الأمن التركي والشرق الأوسط، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣.
١٦. غريمت، ريتشارد ف.، ألن ليبسون، "تركيا صعوبات وأفاق"، دراسات إستراتيجية، العدد (١٢) ١٩٨١.
١٧. فؤاد، حسن، "الأزمة الدستورية في تركيا"، السياسة الدولية، العدد (٢٥)، تموز ١٩٧١.
١٨. فيصل، غازي، "تركيا : بين الثوابت الجيوستراتيجية والمرونة الدبلوماسية"، الأمن القومي، العدد (١)، ١٩٨٦.
١٩. كارسمونغلو، علي آل، أمن تركيا والشرق الأوسط، مجلة فورن افيرز، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ١٩٨٤.
٢٠. ليونيدوف، أيليا، "مجال التفاهم بين الاتحاد السوفيتي وتركيا"، ترجمة صلاح سليم علي، أوراق تركية معاصرة، العدد (٣)، ١٩٨٩.
٢١. مانكو، اندرو، تركيا الحليف القلق، ترجمة صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ١٩٩٢.
٢٢. مراد، خليل علي، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية"، دراسات تركية، العدد (١)، ١٩٩١.
٢٣. مركز البحوث والمعلومات (أعداد)، تركيا الملف الأول، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ب ت.
٢٤. مركز البحوث والمعلومات (ترجمة)، تركيا عقدة المشاكل المعلقة، مجلة شؤون دولية، موسكو، ١٩٨٦.
٢٥. مركز البحوث والمعلومات (أعداد)، الاحتكاك اليوناني - التركي، سلسلة دراسات في الصراع، العدد (١٠٩)، ١٩٧٩.
٢٦. مركز البحوث والمعلومات، تركيا في ظل الجنرالات، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥.

٢٧. المنوفي، كمال، "تطور العلاقات السوفيتية التركية"، السياسة الدولية، العدد (٢٤)، ١٩٧١.

٢٨. النعيمي، أحمد نوري، "الموقف التركي من أزمة قبرص بين ١٩٧٤-١٩٧٦"، العلوم السياسية والقانونية، العدد (٢)، ١٩٧٧.

٢٩. النعيمي، أحمد نوري، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي خاصة، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤.

٣٠. يراسيموس، ستيفان، تركيا : ثوابت الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجديدة نحو الشرق"، المنار، العدد (١٣-١٤)، ١٩٨٦.

خامساً : الرسائل العلمية :

١. بهنان، حنا عزو، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٢. العبيدي، محسن حمزة حسن، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٥-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

سادساً : المصادر الأجنبية :

(أ) الكتب باللغة الإنكليزية :

1. Ahmad, Feroz, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, westview press, colorado, 1977.
2. Ataöv, Turkkaya, Turkish Foreign Policy 1939-1945, University of Ankara, Ankara, 1965.
3. Barchard, David, Turkey and the West, The Royal Institute of International Affairs, 1985.
4. Beloff, Max, The Foreign Policy of Soviet Russia 1929-1941, Vol.2, Oxford University Press, London, 1966.
5. Bullard, Reader, The Middle East : apolitical and economic Survey, Royal Institute of International Affairs, 1950.
6. Company, Richard, Turkey and United states : The Arms Embargo Period, Praeger publishers, New York, 1985
7. Campbell, John C., Defense of Middle East, Hurper and Brothers, New York, 1958
8. Campbell, John C., "Communist Strategies in the Medteranean", in : The Couduct of Soviet Foreign Policy , Aldine Publishing Company, New York, 1980.
9. Chatterji, Nikshoy C.; Muddle of Middle East, Vol.2, Abhinav Publication, New Delhi, 1973.
10. Crawshaw, Nancy, The Syprus Revolt, George Alen and Unwin, London, 1978.
11. Dahar, Sailendra N., International Relations and World Politics Since 1919-1965.
12. Dallen, David, Sovite Foreign Policy after Stalin, Methue and co. LTD, London, 1962.
13. Davison, Roderic H., Turkey short History, The Eothen Press Huntington, London, 1988.
14. Degras, Jane, soviet Document on Foreign Policy, Royal Institute of International Affairs, Lodon, 1968.
15. Denktash, R.R., The Cyprus Triagle, K.Rustum and Bor, London, 1982.
16. Gallman, Wademer. J, Iraq Under General Nuri, My Recollection of Nuri al Said 1954-1958, The Johon Hopkins Press, Baltimore, 1964.

17. Harris, George, Troubled alliance : Turkish – American problems in Historical perspective 1945-1971, (بالميكرو فيلم).
18. Humbaraci, Arslan, Middle East Indictment, The Complot Press, London, 1958.
19. Hurwitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. 2, 1958.
20. Hurwitz, J.C., Middle East Dilema, Rossell, New York, 1973.
21. Irani, Robert G, "Changes in Soviet Policy Toward Iran", In Robert H. Donaldson, The Soviet Union in the Third World : Successes and Failures, Westview Press, London, 1981.
22. Karpas, Kemal, Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, EJ Brill, Leiden, 1975.
23. Karpas, Kemal, Turkey's Politics: The transition to a multiparty system, Press of Princeton, New Jersey, 1959.
24. Lenczowski, George, Soviet advances in the Middle East, American Enterprise Institute For Public Policy Research, Washington, 1972.
25. Lenczowski, George, The Middle East in the World Affairs, 2nd ed., Cornell University Press, London, 1956.
26. Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, Royal Institute of International Affairs, London, 1968.
27. Lewis, Geoffrey, Modern Turkey, Pargar Publishers, New York, 1974.
28. Bary Rubin, The Great Powers in Middle East 1941-1947, Frank Cass and Company Limited, London, 1980.
29. Schlesinger, Arthur M., The Dynamics of World power : A documentary History of U.S Foreign Policy 1945-1973, vol.11, Chelse a House publishers, New York, 1973.
30. Seale, Patrick, The Struggle for Syria : A study Of post – War Arab politics, 1945-1958, Oxford University Press, London, 1966.
31. Spector, Ivar The Soviet Union and the Muslim World 1917-1958, University of Washington Press, Washington, 1967.
32. Stephens, Robert, Cyprus A place of Arms, Fredrick A. Praeger, New York, 1966.
33. Tamkoc, Metin, The warrior Diplomats, Guardians of the National Security and Modernization of Turkey, University of UTAH Press, Saltlake City, 1976.
34. Tillema, Herbert K., Appeal to Force, Jomas Y. Crowell company, New York, 1973.
35. Vali, Ferenc, Bridge across the Bosphorus, The Foreign policy of Turkey, The Johns Hopkins Press, London, 1971.

36. Váli, Ferenc, The Turkish straits and NATO, Hover Institution press, California, 1972.

(ب) باللغة التركية :

1. Bilge, Suat A., Oaylarla Turk Diş Politikasi 1919-1965, Seving Matbasasi, Ankara, 1969.
2. Gonlubol, Mehmed, Ve Ulman - Haluk, İkinci Dünya Savasidan Türki Diş Politkis", 1919-1965, Dişisleri Bakanligi Matbasi, 1969.
3. Ismail Soysal, Turkiye 'nin Diş Munasebetleriyle ilgi, Baslica siyasi and andlusmalari, Türkiye Tarih kurum Basimevi, Ankara, 1965.

سابعا : الدراسات والبحوث :

1. Altuğ, Ylmaz, "Ataturk's Foreign Policy", Turkish Review Quarterly Digest, No.21, vol.4, 1990.
2. Altuğ, Ylmaz, "Turkish Involvement in some International Disputes", Bellten, Cilt il III, sa. 206, Nisan, 1989.
3. Alexandorv, Vitali, "Soviet-Turkish Cooperation", International Affairs, No.12, 1986.
4. Boll, Michael M., "Turkey's New National Consept : What it Means for NATO", Orbis, Vol. 23, No.3, 1979.
5. Boll, Michael M., "Turkey between East and West : The ragional alternative", The World Today, vol.35, No.9, 1979.
6. Chenishev, Albert, "Prestroika, Clansonost and Turco-Soviet Relations", Turkey Economy, No.5, 1990.
7. Clogg, Richard, "Greece and Syprus Crisis", The World Today, Vol.30, No.9, 1974.
8. Economic Report 1987, Publication No : 39-14, Union of the Chamber of Commerce, Industry Maritime Trade and Comonity Exchanges of Turkey, 1987.
9. Leonidove, I, Turkey : aweb of unsolved problem", International Affairs, No.5, 1985.
10. Lndington, Nichalos S., "Dateline Turkey: The Case of petience", Foreign Policy, No.5, 1983.

11. The Middle East Record 1967, vol.3, The Shiloah Center for Middle Eastren and African studies, TEL Aviv University, 1971.
12. The Middle East and North Africa 1979-1980, 2nd (edit) , EuropaPublication Limited, London, 1980.
13. Norton, J D, "Turkey and Syprus Crisis", The World Today, Vol.30, No.9, 1974.
14. Shoniya, V, "An Important Landmark In Soviet-Turkish Relations", International Affairs, No.9, 1978.
15. Soysal, Ismail, "70 years of Turkish – Soviet political Relations, Turkish Review Quarterly Digest, No. 24, vol.5, Ankara, 1991.
16. Stepanove, V., "Prospects for Turkish – Soviet Cooperation", International Affairs, No.3, 1985.
17. Tormatay, Necip, "Turkey's Defence Strategy", Turkish Review Quarterly Digest, vol.4, No.19, 1990.
18. Turkey Almanac 1978, Turkish Daily News Publication, Ankara, 1978.
19. Turkey Almanac 1989, Turkish Daily News Publication, Ankara, 1989.
20. Turkey and World Foreign Trade, State Institute of Statistics Prime Ministry Republic of Turkey, Ankara, 1996.
21. White, Gillian M., "The Turkish Federated State of Syprus", The World Today, vol.37, No.4, 1981.

ثامناً : المجلات والصحف :

١. الأخبار (بغداد) ١٩٥٥.
٢. الشعب (بغداد) ١٩٥٥.
٣. كون ايدن (اسطنبول) ١٩٧٨.
٤. حریت (اسطنبول) ١٩٧٨.
٥. أضواء الأنباء (أنقرة) ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩.
٦. السياسة الدولية (القاهرة) ، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨.

deals with the crisis of Turkish – American relations and its impact upon the Turkish – Soviet relations. The third theme includes the effect of internal changes inside Turkey and the Soviet Union upon the bilateral relations.

The fourth chapter specializes to study the development of economic relations between both countries throughout the period study.

Turkey has got use from its relations with the Soviet Union economically and politically since Turkey has got the sufficient money to establish a large number of economic projects from the Soviet Union as well as providing technical aids which have enabled Turkey to improve its economy.

Politically speaking, Turkey got use of Soviet Union's support against Greece attempts to join Cyprus island throughout Soviet insistence to respect the legitimate rights of the Turkish community in the island.

As for the Soviet Union, it has benefited from its relations with Turkey. The diffrence of Turkey with the United States, closing the United States military bases and installations inside Turkey has been beneficial for the Soviet, in weakening plans of the NATO in the eastern – southern front and the east Mediterranean near its southern borders.

It is clear throughout the study that the proceeding of the relations between Turkey and the Soviet Union has been judged by the proceeding of the political developments in both countries. Historic course for such relations might indicate its growth as well as the Turkish opening towards the Soviet due to the differences of Turkey with the western states. In addition to this, the increasing desire of the Soviet Union in developing these relations in the frame of its continued try to minimize Turkey's obligations towards its alliances with the west.

Abstract

The topics of Turkish – Soviet relations has greatly occupied the minds of those who have been interested in international relations in form by which other topics have never been tackled for a long period of time.

The topic Turkish – Soviet relations has got a significant importance due to the situation of both countries upon world level. Turkish – Soviet relations has witnessed during the second and third decades of the 20th century so much closeness in political and economic aspects which started since the establishment of diplomatic relations in 1920 and the conclusion of friendship and non-aggression treaty in 1925. But the development of relations between two countries has started to backward after the Second World War due to the Soviet refusal to renew the treaty of 1925, their demands to regain some eastern provinces from Turkey sharing to defend Turkish straits in return to renew that treaty.

The plan of the research has included an introduction, four chapters and a conclusion.

The introduction deals with a historical exposition for the growth of relations between two countries since the First World War and the establishment of diplomatic relations between two countries in 1920 and the conclusion of Friendship and Non-aggression Treaty in 1925 onwards to the development of connections after the end of the Second World War, finally the Soviet pressures and the threats by which Turkey has been facing.

The first chapter contains the impact of Turkey's location into the western alliances upon its relations with the Soviet Union. The first theme includes Soviet Union's attitude since the inclusion of Turkey in NATO. The second theme tackles the Soviet's attitude from the membership of Turkey in Baghdad Pact. The third theme contains Eisenhower's project and its impact upon Turkish – Soviet relations.

The second chapter sheds light upon Turkish – Soviet relations 1960-1973. The first theme deals with relations between two countries after the coup of May 1960 in Turkey. The second theme speaks about the first crisis of Cyprus in 1964 with its reflection upon Turkish – Soviet relations. The third theme deals with the crisis of Turkish – western relations and its impact upon the relations between two countries.

The third chapter includes Turkish Soviet relations during the period 1974-1990. The first theme tackle Soviet Union attitudes from the Turkish invasion on Cyprus in 1974. The second theme